الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

المسيحية المشرقيّة

بين حلف الأقليات وإشكاليّات معلّقة على خشبة التاريخ

نسيم ضاهر

A
c.1

المسيحية المشرقيَّة

بين حلف الأقليات وإشكاليّات معلّقة على خشبة التاريخ

نسيم ضاهر

18 DEC 2012

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى
1433 هـ - 2012 م

ردمك 8-0620-01-614-978

جميع الحقوق محفوظة

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت – هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

ما سِرّ أتباع الكنائس المشرقية؟ 7
الأراضي المقدّسة: في القدس وأنطاكيا وسواهما 13
المذاهب، الإكليروس والرعيّة 19
المسيحية المشرقية في القرن العشرين من النهضة إلى إشكاليّة صمت. 29
مأوى بلا سقف عنوانه حلف الأقليّات 35
الأسئلة الصادقة والإجابات الخاطئة 49
الليل والنهار: من الأصل إلى المخلفات 55
أجندات غاضبة وبصمات 63
ماذا عن حال الآخر؟ 71
تركيا الفتاة: طلعت وأنور وجمال 87
على أنقاض الإمبراطورية 95
تغريد خارج السّرب 107
خمسون عاماً من الحجر الوقائي 115
الربيع العربي بين أفول الأيديولوجي وصعود الدعوي الديني 121

ما سِرّ أتباع الكنائس المشرقية؟

من المغالاة، وربما الإجحاف في قراءة تاريخية، قياس سلوك الكنائس المشرقية حيال الظاهرة المعنونة بالربيع العربي، كما لو أنها بخير حال وتمام عافية. فغالب رعايا هذه الكنائس، وأحياناً معظمها، ابتعد عن دارها الأصلية مقيماً في المهاجر النائية عبر القارات، سواء بعامل الهجرة طلباً للرزق، أو نتيجة اقتلاعه ودفعه قسراً إلى حيث الطمأنينة والأمان. في المحصلة العامة، تزامنت موجات المغادرة مع حقبات الضيق الاقتصادي والاضطراب الناجم عن تبدل معالم اللوحة السياسية إقليمياً، ولم تكن بعيدة عن الشعور بخوف الأقليات على خلفية التميّز، والهروب مما اعتبرته جماعات لوناً من الاضطهاد.

بادئاً، انكفأت المسيحية المشرقية، على ذاتها، تحمل ندوب قرون طويلة من معاناة مزدوجة مزّقت جسدها وأقعدتها الهوامش. وفي أوقات الشدة ما فتئت كنائسها تتخاصم وتتبرأ من أخطائها وأحقادها المتبادلة، لا سيما وأن روما تجرأت عليها مرتين منذ الفرقة بين الكثلكة والأرثوذكسية: مع الحملات الصليبية بدءاً من نهاية القرن الحادي عشر قبل سقوط بيزنطية، ومع انشقاق الروم الملكيين منتصف القرن الثامن عشر. مذّاك أضحى لأقدم الكنائس المنضوية تحت راية المذهب الأرثوذكسي شقيقات انفصلن عن العائلة تباعاً والتحقن بروما إقراراً بتقدمها وولايتها، على الضد من

تقاليد استقلالية دهرية ناطت المرجعية ببطاركة في أعلى السلم الكنسي المؤسسي.

عند ذكر هالة الماضي، يسترجع المشرقيون عظمة مواقعهم السابقة ومقام كنائسهم من المجتمع والسلطة. وليس في مقدورهم نسيان الأوزار التي نسبت مسبّباتها إليهم في دار الإسلام المنشأة حسب تعاليم ونظم الدين الجديد الوافد. مظلّة «العُهدة العمرية» إزاء أهل الكتاب حمت عيشهم وبقاء جماعتهم على معتقداتها وتراثها، لكن فعل الحدث التاريخي المتمثل بالفتح، قلّص رقعة المسيحية، فيما أخذ المسار يُهيّئ لانفكاك تدريجي عن جسد الكنائس الشاهدة والمحرومة نعمة البشارة والامتياز.

بعد ذاك، على مرّ العصرين المملوكي والعثماني، ازدادت ترسبات المرارة في الوجدان، تشاركاً مع سائر الموحّدين المنفيين عن المجال العام والاعتبار، وانفراداً على محمل الأقليات، جرّاء التعرض الدوري للتشكيك والتأديب وانتهاك حرمة الملة، علاوة على القيود المفروضة لناحية حرية ممارسة الشعائر الدينية علانية، والتراتبية الاجتماعية، ومظهرية الحياة اليومية من ملبس ومركوب وواجب سلوكيات تنمّ عن دونية المنزلة وضرورة الانصياع.

لذا، لا غرابة في تلقف ورثة هؤلاء دعوات الإصلاح وأفكارها، منذ طالع العصر الحديث، علّ المستبد المتنوّر العادل بادئاً، يدخل القوننة والحداثة إلى صلب الدولة السنية، ومن ثم أتى الرهان على عروبة جامعة تتخطى الانتماء الديني والهويات الثانوية، قبل التعلق بأوطان سيدة تنعم بالاستقلال وتبني مؤسسات دستورية من نمط معاصر.

قلّما تناولت المسيحية المشرقية بالنقد موضوعة العبادات الخاصة بالمحمديّين حيث غابت عنها دوافع الحملات الصليبية وأعمال دعاتها من أساقفة ورهبان. في المجمل، نأت بنفسها عن السِّجال النقدي في شأن صحة التعاليم، بل إنها تعاملت مع نصوص دين الغالبية، أدبياً وفقهياً، باحترام وألفة المتجاورين في الإيمان، تحدوهم عبادة الخالق إلى السماحة والرأفة تجاه المخلوقات. أما مردّ سمة الرزانة تلك، فقد كان، على الدوام، مزيجاً من واقعية مقاربة الناسوت مشوبة بالحرص على التعايش والبقاء، ومن دواعي الحفاظ على أصول اللاهوت في زمن استقر على إدارة البيت الداخلي ضمن حدود المسموح، تقوى بلا تقية، والصمت خارجه مراعاة للنظام السائد ومجانبة لإثارة النعرات. وقياساً بمجموع الملل، تمكّنت الكنيسة المارونية وحدها من توسيع رقعة انتشارها في حياض جبال لبنان، إثر معالجة تنظيمها الكنسي، الرهباني منه بصورة خاصة، كما قوانين الإيمان، تصحيحاً من موفدي روما، وبفعل الفورة الديموغرافية للموارنة منذ مطالع القرن الثامن عشر. بهذا، لعبت دوراً محورياً في تعريف الكيان السياسي المقبل بعيد تجربة نظام المتصرفية وانهيار السلطنة العثمانية. وما من شك أن طائفة يوحنا مارون، المولودة على ضفاف العاصي والمهاجرة منه إلى ملاذ جبل لبنان، قد خطّت الطريق ومهّدت لقدوم أفواج الناجين من الاضطهاد والإبادة إلى أرض تأويهم يرتفع فيها الصليب بحيث يحاكي الحضور المسيحي في لبنان سائر النصارى في المحيط، واستمرّ، ليومنا هذا، قبلة مخيّلتهم ونقطة على خريطة الشرق تمتاز بطعم فريد

طبع المجتمع ومضمون الحريات، وجعلها بالتالي مختلفة عن سواها.

إن سوق هذه المقدِّمات لكبير الدلالة حيال التحولات التي عصفت بالمغرب العربي أرض القدِّيس أغوسطينوس العالِم، وبالمشرقي منبت الديانات التوحيدية الثلاث. ويقتضي التنويه بأن الجدل الفقهي داخل الإمبراطورية البيزنطية استمر عنيفاً عقب مجمع خلقدونيا، كما أدى إلى التنكيل بمناوئي الطريق القويم المعتمد من السلطة والكنيسة الرسمية بسواء، وإكراه أنصار الطبيعة الواحدة (المونوفيزية) على الفرار نحو مناطق آمنة على أطراف الإمبراطورية وتخومها. ويمكن الخلوص أن ثمة قطعاً مع الفلسفة الهلّينية قد أدرك المتخاصمين عامة، مع إقصاء الفرد (والخيار الحر) كمادة اجتماعية كائنة في ذاتها، وحلول معطى الجماعة المؤتلفة والمتلاحمة في المقام الأول. بعدئذٍ تكونت شخصية الجماعة على هذا المنوال، وباتت مفكرة الأحداث مسألة ذاكرة الجماعة.

فالصائب تاريخياً عند التنقيب والبحث أن العوامل البينيّة العائدة للفرق المسيحية تشاركت مع مآل السيرورة التاريخية الأشمل في تشكيل وعي الجماعات ورؤية ذاتها على مدى القرون، تحسساً بعزلة نسبية عن الآخر والجار، ومفاخرة بامتلاك الحقيقة حسبما تراه، ما زوّد الوجدان وجعل الكنائس المشرقية أمماً مُصغّرة قبل نشوء مفهوم الأمة الحديث. ولقد تماشت هذه النظرة للذات مع نظام الملل المقرّر من جانب السلطنة العثمانية، التي أخذت تباعاً بواقع التنوع داخل الملّة النصرانية، وأقرت

بألوانها وخصوصيات كنائسها المتباعدة والمبتعدة عن المسكونية. واللافت أن السلطنة العثمانية عينها بادرت، قبيل استيلاء السلطان سليم على المشرق العربي (وبعيد سقوط بيزنطية عام 1453) إلى احتضان اليهود المبعدين عن الأندلس العائد لقشتالة الكاثوليكية عام 1492، وجعلت لهم مقاماً في ديارها حتى غدت سالونيكا القريبة من اسطنبول، عاصمة الخلافة، مركز نفوذهم المتنامي، ومصدر النواة الصلبة لحركة تركيا الفتاة.

الأراضي المقدّسة:
في القدس وأنطاكيا وسواهما

بين أتباع الرسالات السماوية الثلاث، ينفرد المسيحيون باعتبار مساحة جغرافية عريضة منزل القداسة يطلق عليها تعبير الأراضي المقدسة. ومهما غدت هوية الأمكنة وتبدلت أوضاعها، تبقى هي منارة ذاكرتهم، وقبلة حجّاجهم، لا يغيّر من أمر قدسيتها حضورهم فيها أو عدمه. أورشليم القدس، المدينة العظيمة، أولى علاماتهما بغير منازع، وأنطاكيا عروسها المفضلة، حملت الرسالة واجتذبت العشاق.

غير أنه ما من مسح دقيق لحدود الأراضي المقدسة، لأنها مهد المسيح ودائرة معاشه، من مثلث الناصرة - بيت لحم - أورشليم إلى الجليل، ومحطات على دروب الرسل، شكلت حلقات الوصل بين الكنائس الأولى. وقد يضيف المهتدون برسائل شاوول بولس مواقع أخرى، والكل يعلم أن نقل الصليب أضاء قمم التلال والجبال من القدس إلى بيزنطية. ولطالما تردد على ألسنة الأجيال المتعاقبة ذكر إنسوس وكبادوسيا وتيسالونيكي وكورنثيا وإسكندرية مرقص وجبل سيناء، بالإلحاق. وكيف للمؤمن أن ينسى نهر الأردن وبحيرة طبريّا حيث الغسل والعمادة وملتقى الصيّادين مع بطرس لإخبارهم بكيفية الانتقال من شباك الأسماك وطلب الرزق إلى صيد النفوس للمعاش الأكبر في المسيح. أولم

تكن السمكة شعار المسيحيين الأوائل، يُرسم تيمناً بدخول دين الوداعة والتسامح وتقبل الشهادة في سبيل الخلاص؟

فثمّة تعريف أوسع لمن مشى على خُطى الرسل وابتغى الاجتهاد. كما أن بعض أهل الإيمان اشتمّ رائحة التراب المقدس من مشارف آسيا الصغرى.

كيف للمقدس الانبعاث من الأرض، أو ليس في إسباغه شرك، أم أن الأماكن أحياء ناطقة تشهد للبشارة وتلتمس منها العذر والسماح؟ فكيفما انتشرت المسيحية، وحيثما حلت وراء المضائق والبحار، يعود لِرقعة متواضعة في حساب الجغرافيا حق الامتياز من بقاع المعمورة قاطبة في معزل عن معاني الانتصار ومظاهر الأبّهة. وعلى مرِّ القرون، علم العهد الجديد المسيحيين، بمذاهبهم كافة، أن مملكة السماء حيث الحياة الأبدية خير من دنيا الفناء بخيراتها وأمجادها، فشخصت أنظارهم دوماً نحو مبعث الرسالة، الأمل للبسطاء، وتاج الاستحقاق للعظماء. وما زال القادم من الأراضي المقدسة اخبارياً منتظراً، يروي للناس ما تعجز عن وصفه الكتب ووسائل النقل والاتصال.

يُؤلم المسيحيين المشرقيين، وإن كتموا حقيقة مشاعرهم، إقحام الحملات الصليبية في الحاضر، وترداد رواية عمرها تسعماية سنة على شاكلة معزوفة إمبريالية خالصة، مجردة من كل اعتبار آخر. هم ليسوا ورثة الفرنجة بالقطع، ولا استدعوا غزواتهم التي استهدفت رابعتها بيزنطية (1204) في الطريق، ومهّدت لسقوط الإمبراطورية الرومانية المشرقية في ما بعد على يد العثمانيين.

زِدْ أن مفهوم الحيازة غريب عن تعاليم المسيحية ذات

الميول الزَّاهِدة بملكوت الأرض. وطوال حقبة السلطنة العثمانية، رعت الآستانة سلامة زوار الأراضي المقدسة، بحكم ولايتها على المشرق، وما خلت المعاهدات المعقودة مع أطراف أوروبية، ومع روسيا لاحقاً، سواء بعامل الصداقة، أو للزوم التجارة والمواثيق الناجمة عن تسوية النزاعات، من بنود تلحظ الحرص على حرية ممارسة الشعائر الدينية، والالتزام بصونها. كما أفسحت في المجال لعناية الجمعيات الخيرية والوقفيات والأخويات بالأماكن المقدسة والأديار، وخدمتها.

طرأت في النصف الثاني من القرن العشرين عوامل لم تدخل في الحسبان يوماً، نسفت قاعدة مستقرة، وهشّمت صيغ المقبولية والاحترام المتبادل لمشاعر الموحّدين. كانت مدينة إنطاكيا قد عادت من نصيب تركيا الجديدة عام 1938، عند سلخ لواء الاسكندرون عن سوريا، فأضحت على هامش المساحة المشرقية وفقدت غالب رعيتها..

وفي فلسطين، الميراث الأعز، وضعت إسرائيل يدها على الناصرة والقدس الغربية عام 1948، واحتلت القدس الشرقية(كنيسة القيامة والمسجد الأقصى الشريف) وبيت لحم (الضفة الغربية) عام 1967. مذاك، لم تسلم المعالم المسيحية والإسلامية من آثار وضع اليد والقضم، ومن عبث المتطرفين التوراتيين بمحيطها ومكانتها الروحية. على أن المطالبة برعاية دولية تضمن الأماكن المقدسة استمرت حبراً على ورق، وصمَّت إسرائيل أُذنيها عن سماع نداءات العالم بشأن رموز الديانات التوحيدية وحمايتها من الحصار والتهديد. وإذ تمادت إسرائيل في المراوغة، فقد حضّت

حركات إسلامية أصولية تنادي بفلسطين وقفاً إسلامياً يُحرّم المساس به، يقوم على حصرية حقوقية بلورتها فتاوى شيوخ المزايدة، يلجأ إلى بدائل كلية، صارمة في معناها، خفيفة المفعول واقعاً، إنما قابلة للاستثمار الجهوي والتوظيف التعبوي في الساحة الإسلامية دون سواها.

مرّة بعد مرّة، تعود قضية الأراضي المقدسة إلى الواجهة، كلما سُجِّل تضييق من هنا أو إزالة معالم من هناك. الزحف «العمراني» يطيح بمواضع نادرة لا تعوّض، والجهل بالتراث يغيّب مواقع أساسية مثل قانا الجليل، إن لم يلتهم حب المال والكسب السريع روائع قديمة العهد حُفرت في الجبال وبقايا آثار غمرها التراب. فكم من معبد فائق القدم خسر نقوشه وطابعه بفعل ضحالة ثقافة القائمين عليه (يعطينا لبنان على الأخص عشرات الأمثلة عن هذه المجازر التراثية). يتوكّد الشعور بالأسى عند تلمّس هذا الإهمال، لأن العظمة فقدت سياجها المعنوي وهالتها. الأسوأ ذلك المُتأتي من سهام الحاقدين المسمومة.

كيف شُحذت السِّهام المسمومة؟ لسنا في صدد مطاردة السحرة، إنما نتوخّى الإيجاز الصريح، بلا قفازات، بدءاً بالبيّن من اعتداءات مباشرة على دور العبادة (نينوى، بغداد، الإسكندرية، وجبل لبنان في فورة الصراع الأهلي)، وتلطيخ معالم بالشعارات الساخرة، قيل عن جميعها إنها عارضةٌ، وقوبلت بالتنديد والاستنكار كأفعال غريبة عن التقاليد والعادات. ما لا يجري في الخفاء، ويأبى التنصّل من مدلولات خطابه ومقاصده، هو ظاهرة التكفير: بنت سلفية ناشطة ذات مرجعية أصولية، تموضعت في

المكان تحاسب الزمن على الذي ولّى، فترى الكفر والضلال عند كل مختلف، سواء بالمعتقد (الكتابي)، أو بالانحراف عن السُّنّة والتفسير الحرفي للنص (المسلم). يخوض أصحاب هذه الدعوة، ذات الجذور الأشعرية والتيمية والوهّابية، معارك وسجالات معلنة، تكاد تكون يومية، في مواجهة الاجتهاد المعتدل والتفسير العقلاني. ولديهم أن مواكبة المعاصرة إثم يقترفه المسلم بتقليد أهل الصليب والمشعوذين الذين يفتقدون الجدارة، ويُمنع السلام والدعاء بالخير عليهم، كما مشاركتهم الأفراح والأتراح. وعلى فروع هذه النزعة، تنمو جهادية عنفية ديّانة، وتعمل فرق الصحوة على فرض التشدّد المسلكي والأعراف الإكراهية، عملاً بمقيّدات شرعية تنبذ القانون الوضعي، وما يمت للمدني بصلة، في كل أمر ومجال. وإن ضاقت شرائح مجتمعية عريضة ذرعاً بهم، تقاوم نهجهم المُتزمّت الاقصائي، رفعاً للأذى. فلا مناص من الاعتراف بجسامة هذه المسألة، والالتباس المحيط بطروحاتها ومقولاتها إزاء المسيحية المشرقية، بأهلها ومقدّساتها ومنابعها وتراثها.

إنّه لمن الفجيعة، مطلع الألفية الثالثة، التداول بلغة جارحة تحبس الآخر في جاهلية مفترضة تعبد الأصنام، وتسوِّغ لصاحبها احتكار الجنة والاستنساب الانتقائي في الأرض. قريباً من المشرق، هدمت الظلامية تماثيل باميان البوذية، حارمة البشرية جمعاء جواهر حضارية ضاربة في عمق التاريخ. يتخوّف المشرقيون من انتقال كيدية كتلك إلى ديارهم، ولا ضمانة جازمة تشلّ يد المعتدي المشحون بالفتاوى، وتمنع انتقاله إلى الفعل. تبدو الأوقاف الأكثر عُرضة للتعديات، إذ يجري قضمها حيناً،

والمنازعة حول مصادرها وأهلية مانحيها أحياناً، بذريعة محاباة الأجنبي للطوائف المسيحية عند اقتطاعها عنوة من أراضٍ أميرية، وانتزاعها من أملاك عائدة لبيت المال وفق المُحددات الفقهية. تجتمع عوامل الحذر من المحتمل الآتي، وتدعو إلى مزيد حيطة من جانب السلطات، لأن رحابة صدر الأكثرية وطيب نواياها الأخوية غير كافيين لدرء مخاطر التزمّت، والحؤول دون أمر واقع يفرضه إمعان ذوي الغايات بأساليب مُلتوية.

المذاهب، الإكليروس والرعيّة

في البدء كانت الكلمة، هكذا قال الكتاب المقدس عن رسالة السيد المسيح الذي تجسَّدَ وصُلِبَ من أجل البشر وقام في اليوم الثالث. في مزود بيت لحم، حيث توافد ملوك المجوس، ومن بتول لا عروس لها اسمها مريم بنت داود، إلى أورشليم، عمل يسوع الناصري لخلاص العالم، وحمل صليبه على درب الجلجلة فداءً للبشرية جمعاء.

من بعده، خرج تلامذته حاملين البشارة إلى الأمم، وحلّوا بين الأغيار، عملاً بوصية الفادي التي خالفت التقليد اليهودي واعتبار إسرائيل شعب الله المختار. وعلى طريق دمشق، سمع شاوول صوتاً يناديه، فاستجاب بدوره للدعوة، وصار بولس الرسول، مخاطب الجماعة والناظر الأول في أحوال الرعيّة.

بدَا أوائل أتباع الناصري جماعات مبعثرة، اشتبه في كونها يهودية جديدة، لا هوية لها أو مؤسسة تجمعها وتوحّدها إلا الشهادة. حصلت الإسكندرية وإنطاكيا على التشريف بالأقدمية، ووصل بطرس الصخرة، كبير الاثني عشر إلى روما، قلب الإمبراطورية وعاصمتها، وفياً للعهد ببناء الكنيسة الجامعة، لينال الشهادة شاكراً الرب. هكذا توزّعت خلايا المؤمنين بين شرق آرامي/ سرياني/ قبطي متأثر باليونان وفلسفتهم، وغرب لاتيني على صورة الرومان في الانتظام. ولما تنصّر قسطنطين البيزنطي، هيّأ

ليوتسنينانوس الناظم، لتغدو المسيحية دين الدولة، وتتكفّل المجامع الكنسية(نيكيا 325، أيفسوس 341، القسطنطينية 381، خلقدونيا 451) بتحديد قوانين الإيمان على منهج الصراط المستقيم، وإدانة الهرطقات تباعاً (الأريوسية، النسطورية ثم اليعقوبية). لم تكن مسائل الخلاف جوهرية إلى حد الفرقة والانقسام. جلّها اجتهادي فلسفي، ولغوي أحياناً، حول الألوهية والطبيعة الإنسانية للمُخلِّص، ما لم يكن في مقدور عامة المؤمنين إدراكه. لكن عوامل ثلاثة أنجبت تلك الكوكبة من الكنائس المشرقية المتنوعة، التي تشمل الكنيسة الأرمنية في وحدة الموضوع والحضور الجغرافي. أوّلها نزعة الاستقلال، مقرونة برفض الإملاء السياسي الإمبراطوري؛ ثانيها، اللون الوطني واللغوي الليتورجي؛ وثالثها البراءة من التبعية للمركز، بحكم التموضع على أطراف الإمبراطورية، تلافياً لمضار التجاذب والتنازع السياسي، وطلباً للأمان. ولقد أسهمت التقاليد، منذ فجر المسيحية، في تبنّي كنائس مستقلة يرأسها بطاركة على خطى الرسل، وهذا ما أقرّته روما عند التحاق فروع بها، بدءاً من القرن السادس عشر. على صورة التاريخ السياسي رُسِمَتْ معالم المسيحية المشرقية، وما غاب عنها الجدل البيزنطي وذلك الاعتقاد الراسخ أنها القيِّمة على صوغ التفسير، والأقرب إلى مشيئة الباري.

إن تواريخ نشوء الكنائس المشرقية كفيلة ببيان ارتباط استقلالها عن المؤسسة البيزنطية الأم، بمقررات المجامع المنعقدة تحت مظلّة التاج الإمبراطوري، وبإشرافه، تكافح وتدين الهرطقات، في حين سلكت روما منهج الاستيعاب الموحّد في منأى عن السلطة الزمنية القاهرة، حيث تولّى الأباطرة والملوك

الكاثوليك حملات تأديب الهراطقة (من مسيحيين أصوليين تأثروا بالثقافات الشعبيّة القديمة، وإخوة فقراء تمثلوا بالمسيحيين الأوائل) قبل إقامة محاكم التفتيش في مرحلة مُتأخرة من عهد الإقطاع. ولما جاء فتح الإسلام، سالخاً معظم المشرق عن بيزنطية، كانت الكنائس المشرقية جميعها قد ظهرت إلى الوجود، واكتسبت كيانها وخصائصها: الأرمنية (غريغوار المضيء 288)، القبطية المؤسسة من مرقص الرسول(انفصلت عقب مجمع خلقدونيا 451)، النسطورية في القرن الخامس، واليعقوبية في السادس.

وينسب الموارنة كنيستهم إلى مار مارون الذي عاش في القرن الخامس، وسار على تعاليمه(المشيئة الواحدة) يوحنا مارون، المؤسس الفعلي في القرن السادس. أما الأريوسية، باكورة القائلين بالمونوفيزية (الطبيعة الواحدة للسيد المسيح) قبل مجمع نيكيا، فقد انتشرت لفترة بين قبائل القوط في إسبانيا، واندثرت غداة فتح الأندلس. مذذاك، اندفع النساطرة واليعاقبة نحو الشرق، وبلغوا الهند(كنيسة مارتوما في كيرالا وشواطئ المالابار)، والصين المغولية. ومنذ القرن التاسع الميلادي، باتت خريطة انتشار الكنائس هذه (باستثناء بيزنطية لغاية السقوط عام 1453) كجزر أرخبيل يمتد من المضائق إلى القرن الأفريقي غرباً، ومن هضاب إيران شرقاً إلى جيورجيا شمالاً. لن يغيِّر في التنوّع الانشقاق الكنسي الكبير بين الكثلكة والأرثوذكسية (القرن الحادي عشر)، كما تولّت روما التصحيح الماروني (القرن السابع عشر)، والتحاق فروع من سائر الكنائس بالبابوية (الكلدان 1552، السريان الكاثوليك 1662، الروم الكاثوليك 1709، الأرمن الكاثوليك 1740،

الأقباط الكاثوليك 1742). وتجدر الإشارة إلى دخول الإصلاح البروتستانتي بمختلف فرقه، المعترك المشرقي في القرن التاسع عشر، من البوابة الأرمنية بلوغاً للأقباط، بفضل الأعمال الخيرية ونشاط المرسلين.

حرّم الإسلام اضطهاد أهل الكتاب في دينهم ويومهم، شريطة انصياعهم لقواعد النظام الجديد، لأن المساواة أمام القانون غريبة عن جوهره. إنما، عطفاً على الفتح، خفتت أضواء المذاهب المسيحية في دار الخلافة، وإن بأقل من العتمة التي كانت تُسدل على معتقد المهزوم وكيان بيئته في ذلك الزمن، ولقرون. لكن المسيحيين المشارقة بقوا حيث هم، وارتضوا بالحيِّز المتاح، ومنهم من رحّب بقدوم الفاتحين طالما توفرت له سبل حياة آمنة يصونها العهد. غير أن معوّقات وشروطاً حدّت من قواعد السماحة، وطاولت الحرية الدينية في فترات سوداء أضافت الصمت إلى الوهن والدوران في حلقة موقوفة على ديموغرافيا متآكلة، بلا أفق وازن، وعنوان مستقبل تصنعه لذاتها. ولمزيد مصاعب، لا قبل للمشرقية الساكنة بمنبتها الخارجي، حُمّلت تبعات الحملات الصليبية ومرارة الهزائم العثمانية في البلقان والقفقاز، كما لو أنها شريكة الأعداء، وعلى بيّنة من دوافعهم ومآربهم، لتقاسمها معهم هوية دينية مشتركة، رغم أوجه الاختلاف. ولئن بلغ الانطواء والانزواء مداهما الأقصى مثيل الأشوريين في جبال هكياري الوعرة، فلم يسلم منه تحصّن الموارنة لحقبة طويلة في جبل لبنان الشمالي، قبل تمدّدهم جنوباً بدايات الثامن عشر، وانقطاع الأرثوذكس، جماعة وكهنة، عن العلم والمعارف الفقهية

حتى منتصف القرن التاسع عشر، فيما توقف الزمن لدى القبطي الصعيدي، نموذج الريفي البعيد عن مواكبة المجريات. لذا يتعذّر إغفال الجهود التي بذلتها روما البابوية، عبر الإرساليات، إدخالاً للعلم والمدارس وإعداداً للإكليروس والرهبانيات، بين أنصارها من الطوائف المتحدة بها، من أواسط السابع عشر صعوداً، بغية انتشالهم من حال اجتماعية وثقافية مُزرية. وهذا ما حفّزَ طليعة الثورة الصناعية البروتستانت (الانكلو-ساكسون) للمنافسة في هذا المضمار، ودفع روسيا القيصرية، بالتزامن، إلى إنشاء شبكتها التعليمية وتكثيف البعثات والجمعيات المعنية برفع كفاءة الأرثوذكس وصيانة الأراضي المقدسة.

بحكم حقله الرسالي وموقعه الجغرافي المفصلي، حفل المسرح المشرقي بالصراعات على السلطة، التي بدَّلت هوية الممسكين بمقاليدها ومفاتيحها، من أعاجم وأتابك إلى مماليك وترك، انحسر عن دائرتهم العنصر العربي. وعلى وجه عام، اتسعت الهوة الفاصلة بين القاطنين والحكام الذين تسلّقوا سلم السلطة بقوة السيف، وتوسلوا الغلاف الإسلامي، يستمدون منه شرعية منقوصة اتسمت بالاستعلاء والغربة عن النسيج السكاني بمكوِّناته الإسلامية والمسيحية على حد سواء. من هنا، تولدت الحاجة لديهم إلى سدّ فراغ الجهاز المالي/الإداري في مرتبتيه الوسطى والدنيا، بعناصر طيّعة، قصيرة الباع والقدرة على المساس بالمعادلة، كانت الأقليات المسيحية تفي بمواصفاتها. فنظام الملّة أعفاها من الخدمة العسكرية، وأبعدها أصلاً عن نوازع السلطة، وعن امتلاك أهلية الاقتراب من عالمها. اللافت في هذا الصدد،

انتهاز المتاح من جانب فئة مسيحية محدودة، غالبها إكليريكي أو متقدم بين الرعيّة، على قاعدة نظام المِلة، الجدلي في إجحافه العضوي جوهراً، وإفرازه العملي مقداراً من الإيجابيات. سوى أن المكاسب قابلتها تنازلات على حساب المبادئ، منها التصرف كرجال بلاط ومداهنة الحاكم، وانزلاق الرؤساء الروحيين نحو الجمع بين الدين والدنيا (الطائفة-الملّة)، وفوق ذلك الموقف المحافظ في الدفاع عن القائم وغياب التجديد وروح الثورة. فلا عجب من استيلاد غريزة البقاء(لدى النخبة هذه، إن جاز التأويل) سلوكيات إشكالية طبعت بالمراوغة والولاء في الظاهر، والميل نحو ذرائعية عملانية تفرِّط بالوفاء. الناتج، في المحصلة، ان المسيحيين فضّلوا التدبير على الكفاح، وانحنوا أكثر مما دفعوا من دماء، على منوال الفناريين، صفوتهم الجالسة في حضن اسطنبول تخدم إمبراطورية بني عثمان بما أوتيت من مهارة ديبلوماسية وكفاءة في مجالي الإدارة والمال. وقد وافتهم حنكة الباب العالي المشهودة ببراغماتية مماثلة رائدها تثبيت أركان الإمبراطورية المترامية الأطراف، وتسيير دفتها بما تيسر من أنياب وقفازات. وعليه، تكونت السياسات تبعاً للضرورات العسكرية والاقتصادية، ومعها تنوّعت أشكال السيطرة والتعامل مع طبقات السكان في البلدان التابعة. مرونة تبقي على التقاليد والحكام المحليين، كما في رومانيا (فالاشيا، ترانسيلفانيا، مولدافيا)، مفارز عسكرية في هنغاريا وبولونيا، وقواعد إسكانية على الشريط الممتد من تراكيا إلى البانيا دانت بالإسلام (ألبانيا، البوسنة وتراكيا الشرقية حول أدرنة، والطرف الشرقي من بلغاريا الحالية). أي ان الأسلمة في

البلقان/ الروملي ابتعدت عن المنهجية، ولم تكن السِّمَة الأساس للاحتلال العثماني. وفي المشرق، ما مورست لانتفاء الأسباب، حيث دخلت أطياف مسيحية في الإسلام على مرِّ القرون، منذ الفتح، أو انسجاماً مع المحيط، وهروباً من وصاية المؤسسة الدينية وأصفاد الأحوال الشخصية الخاصة بالمسيحيين.

جنباً إلى جنب، عاش المسيحيون والمسلمون في المشرق تحت جناح سلطات يهمها الأمن (تحسباً من الرعية، وبمقدار أقلّ حماية لها) والمردود الضريبي من مداخيل الجزية المفروضة على المسيحيين «والتي بلغت نسبتها 40٪ من مجموع عائدات السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر» والخراج المتعلق بحيازة الأرض. تشير جميع المصادر إلى أهمية الجزية في مصادر المال العام، وبالتالي حرص الحكام على استمرار موردها، أي مجانبة دخول دافعيها في الإسلام. تلك حقيقة تاريخية عادت على الدولة والملل النصرانية بمنافع متبادلة، وعزَّزَت الإبقاء على نظام المِلَّة لحقبة طويلة. كان من نتائج ما تقدم، أن الدولة ارتضت بما يخترق السيادة في دواخلها، ولا يأتلف مع الانصهار في بوتقة واحدة جامعة. وعلى صعيد العامة، ما ارتقت علاقة المسلم العادي بالنصراني إلى درجة النِدِّية بين مواطن وآخر(فكلاهما حُرِمَ من ميزات المواطنة)، إنما استمرت حبلى بامتياز المنتصر على المهزوم، والتصنيف المزدوج العازل والعصي على المساواة. فالذي ذكّر به الماوردي، وفصّله في القرن الحادي عشر، لجهة موجبات النصراني، الضرورية والمستحبّة، استمرّ فاعلاً نمطياً في الذهنيات، وعبئاً على سوية العلاقات الدنيا يمنع المماهاة. إلى ما

بعد صدور القوانين الإصلاحية وإقرار مبدأ المواطنة المساواتي، سوف يصطدم تطبيق النصوص بآليات المجتمع ومزاج العامة، لأن التقاليد والمفاهيم الموروثة أبت الاستسلام. ومن المُثير للدهشة، أن أوساطاً مسيحية مشرقية عدة تخوّفت بدورها من النزعة المدنية، وترحّمت على نظام المِلّة، فالتقت النقائض حول إبقاء القديم على قدمه وفق العادات، كضمانة فعّالة مجرّبة، على الرغم من تقادمها وتمييزها ومخالفتها المساواة. العِبرة أن معرفة الجماعات المسيحية(أو الرعية) بأحوال العالم، بعد مضي مائة عام على الثورة الفرنسية، وظهور بواكير النهضة، شابها تقوقع مديد. وهي أبلغ صورة عن اضطرابها آنذاك، وأنسب معيار لقياس أحوالها قبلذاك، بعيداً من الأسطرة والخرافات.

من المعروف أن المؤرِّخين اعتنوا بأخبار الممالك وسير العظماء، والأحداث الكبرى من حروب وويلات وإنجازات، في المقام الأول، وما تضمّنت أعمالهم سوى الشحيح عن أحوال الناس عموماً. عن هؤلاء البسطاء، وواقع الجماعات، يُزوّدنا الرحّالة بما نشتهيه من تفاصيل ومعلومات شيقة، مبنية على مشاهدات حية بالعين المجردة، ومصادر مباشرة تتمتع بالصدقية إذا أسقطنا علائق النزعة الاستشراقية وتوابل التعجب والغرابة. لو حضر الرحّالة بيننا اليوم، لطلبوا العذر والمغفرة عن فعلتهم، لأن مجمل تحقيقاتهم(وفق التعبير الشائع) يعطي صوراً كئيبة عن أبناء الملل المشرقية، عناوينها قتامة العيش ووضاعة المسكن وكفاية الحد الأدنى. كذلك، تخبرنا مروياتهم تعاسة ثقافة الكهنة(خلاف شهيتهم المفرطة)، وجهل الجميع بالجاري خارج محيطهم.

الإكليروس العالي شأن آخر، مفطور على المواربة، وطالب عيش رغيد في الحواضر، يحتكم إلى السلطات في نزاعاته(يا لعار الرعاة، وماذا فعلوا بكرامة مكانتهم الروحية) ولا يتوانى عن الدسائس من أجل غاية أو الحصول على فرمان. الشيوخ الأجلاّء نوادر، تجدهم في المحابس والأديرة المعزولة، بينما سواد الرعية رهين النمط الريفي، عملاً وعادات وأواصر قرابة وعوامل خصومة، تعوزه النظافة والملبس اللائق ومستحضرات التمدّن وعلاجات الثقافة في آن. وما التبجح بطبائع الفروسية والشهامة والسخاء، إلاّ ضربٌ من المتصوّر المستحب، يقود إليه تقشّف كريم النفس، وحسن الضيافة(الواجب عُرفاً)، والثبات على الإيمان (دون إلمام بأصول الدين)، والبأس في انتزاع القوت من طبيعة غلاّبة، مرادف التمرد على الشروط المعاكسة. هذه الحقائق تعني ان ثمة عائداً إلى الماضي ضلّ طريق التقويم الصادق، في مرآة ذاته، وفي مجافاة دهريّة خصّت الآخر بالإساءة وتعمّد البراءة من إثم عظيم. مسألة الرعية أعقد من أن تُختصر بجور الحكّام وتشاوف المسلمين، وهي أمر جماعات عاشت قهر الظروف القاسية، مانعة تلبية حاجات الجسد والروح الأبية، لا توازيه ظلامة المسموح والممنوع. فلا غَرْوَ إن وجد الرحالة بينها من لم يسمع بالخليفة، ولا علم بالإصلاح اللوثري، أو اهتم بقدوم أساطيل إخوانه المسيحيين. بل ان الكثير لديها حلم بحديقة عدن وخيراتها، وخاف من إبليس، أكثر من توكله على الكنيسة الرسولية لدخول ملكوت السماء.

Riyad Nassar Library

المسيحية المشرقية في القرن العشرين
من النهضة إلى إشكاليّة صمت...

أطلّ القرن العشرون مستهلاً بنكبات وبثورات من نمط جديد اجتاحت الشرق وبدلت معالم حوض المتوسط السياسية. ولئن احتلت الثورة البلشفية ناصية التغيير، فقد جرفت الحرب العالمية الأولى إمبراطوريات أربع، واكبها نشوء الكمالية في تركيا، وتصفية حكم القاجار المتهالك في إيران إثر المشروطة (1906)، والمسقط نهائياً على يد البهلوي الأول. أما الولايات العربية التابعة لسطلنة بني عثمان (كما سائر مناطق النفوذ الخاضعة لها أو القابلة بسلطتها الإسمية)، فقد تحولت دولاً ناشئة تحت مظلة الانتداب البريطاني-الفرنسي، أو ملحقة بالإدارة المباشرة للتاج البريطاني والمتروبول الفرنسي، تحت مسميات شتى، منها التعاهد المقيد والحماية. وفي خضمّ اقتطاعات أوصلت الرجل المريض إلى نهايته الحتمية، شهدت المسيحية المشرقية إرهاصات بنيوية ومسارات، عناوينها معركة التعريب في كنيسة أنطاكيا أرثوذكسياً، أي القطع مع هيمنة الاكليروس اليوناني على مشارف القرن الجديد، وصعود الدور السياسي المباشر للكنيسة المارونية إلى إسهام رئيس في رسم خريطة لبنان الجمهورية، فيما تعرض الأرمن والسريان المنتشرون في النواحي التركية، للمجازر الجماعية والتطهير العرقي، ليرحّل من نجا في ظروف مأسوية أشد هولاً من المظالم التي لحقت

باليونانيين غداة الحرب في غرب تركيا إثر الهزيمة العسكرية وسقوط معاقلهم على شاطئ المتوسط. كذلك ارتحل الأشوريون عن جبال هكاري إلى العراق، واشتد ساعد جميع فرق النصارى من أقباط وادي النيل إلى نساطرة بلاد ما بين النهرين، في ظل حكم دستوري ترعاه الوصاية الأوروبية، ومواطن معرّف عنها بالأوطان.

في تلك الحقبة، نمت أيضاً مكانة وريادة المسيحيين في فلسطين، مسلحين بالعلم في مدارس الإرساليات، ومقيمين في قلب المعادلة الاقتصادية. وسيُقتفى أثر نظير هذه الإرساليات وغيرها، حيثما وُجِدَ المسيحيون وتبوأوا المناصب، حاملة إليهم العلوم ولغة التواصل مع العالم السبّاق، منذ ما ينوف المائة عام، وناقلة إليهم صبغة التغرب والمسكوبية في أعين المتشدّدين المحافظين من البحر الإسلامي المحيط. هكذا، دار التاريخ دورته وعادت نغمة «الصليبية» تراود شرائح المتزمّتين، كلما أمعن الاستعمار في توسعه واستباح أرضاً جديدة، وجرّاء اندثار الخلافة ومرثيات القائلين بالعصر الذهبي المفقود. وعلى صعيد عام، ترافق ضعف مفهوم المواطنة وهشاشة قواعدها في كنف العصبيات مع الظن بفوائد المعاصرة، ومزيد من المنسوب الأهلي المرجع لشيوع المدني واستلهام قيمه، فارتدّ على العلاقات السوية وطرح إشكالية الأقليات في الاتجاهين: الأول، نسبة للتصنيف السائد تبعاً للمحددات الانتمائية من منطلق ديني ما دون الاندماجي، والثاني، من خلال ردود الفعل الكيانية المقلوبة نتيجة عدم بلوغ المجتمع عتبة التوحّد العضوي، المدخل إلى الانصهار.

Riyad Nassar Library

ليس من المفارقة أن القومية العربية المتكئة على الأمة في بعدها العابر للمذاهب والأديان والمحرج إزاء الاثنيات، كالكردية والأمازيغية مثلاً، قد أعادت لغالب المسيحيين المشرقيين ما يشبه تعاليم وآمال أهل النهضة الأولى في مواجهة النير العثماني والتتريك. لكن مضامين القومية الجامعة انكسرت رافعتها وانحسر الموعود من مفاعيلها حالما لاحت جنة السلطة وأغرقت من صعد إليها في صراعات الأخوة الأعداء، جارفة الديموقراطية والضمانات الدستورية، في حين توالت الهزائم في مواجهة إسرائيل، ومزقت شهوة النفوذ الأخوّة مطيحة بالعلاجات والتوافقات والتسويات. أرادت الانقلابات العسكرية، ذوات الدعوات التحررية والوحدوية، الرد على تخاذل وفساد وتبعية من وصفتهم بزمر الحكم البائد وزبائنيته، فما وجدت إلا القبضة الحديدية وسيلة لدرء الحراك الشعبي والتعبير الحر في الداخل، وضبط ساعة القوم للحيلولة دون اختلال الميزان ولإخماد جمر التطرفات. على هذا النحو القاتم قيمياً ومسلكياً، تسنّى لأنظمة مستبدة في التعريف العام الإيهام بوحدة مجتمعية تلجم نوازع التعصب الديني الأكثري، وتبني دفاعات مؤآتية بتدجين المؤسسة الدينية الرسمية المطواعة، وكسب رضائها.

بناءً على الوقائية الحاجبة هذه، ساس قادة الأنظمة شكلاً ظاهراً من السلم الاجتماعي، أعطى الانطباع بالتسامح لدى المكوِّن الأقلوي المسيحي، ولربما أشاع طمأنينة حاكت خوف بعض الأطياف المزمن، الذي ارتضى بالسكون المفروض بديلاً عن الحيوية المؤدية حكماً إلى المساءلة والمشاكسة. وبعهد غير

مكتوب شدَّ هذا «السلم» الآصرة مع السلطة القائمة لقاء عيش نباتي آمن يسعد بالسلب (أي بانتفاء الأعظم الأشد ضرراً)، ويفتح باب الرزق والانتفاع.

في مطلق الحال، صحيح أن العمارة الكنسية بقيت حيث هي، حجارة وأجراساً وخدم رتبات، لكن روّادها تضاءلوا طرداً بعامل الهجرة والبحث عن مُتنفس على شاكلة لبنان، يطيب العيش فيه، ويمنح الجيل الجديد فرصة دخول العصر من بوابة القول بحرية واعتبار الذات.

في موازاة ظاهرة الاغتراب المكثفة، فعلت الملتوسية الديموغرافية فعلها على قاعدة الإفقار المتعاظم، وبلغت أرقام الزيادة السكانية أضعاف سابقها، فغدا البحر أوقيانوساً جامعاً المقيمين في المظلومية، ومفرداً التهميش المتعمِّد الصارخ بالأكثرية المقموعة، خوفاً من ترجمة سخطها الصادق وبالاً على مصائر النظام. هكذا، اعتمل الرفض في جوف مجتمع شاب حُرِمَ من نعمة الكرامة واللائق في الحياة، علاوة على أدنى مقومات الكفاية المعيارية. وبمقاييس النسبية، ما طاول الجماعة المسيحية بالمقدار ذاته لسببين: أولهما، عائد إلى نزعة المفاضلة بين الشيء المعلوم القابل للاحتمال، والأسوأ المجهول المُتصوّر، الراسخ في الترسيمة الذهنية عطفاً على لوحة العراق المأسوية؛ وثانيهما، ذلك الموروث، الوجداني بعامة، الملتصق بمعادلة زائفة مفادها أن تاريخ المتغيرات في المنطقة، حمّال أوجه، جالب للمصاعب كيانيّاً وفئوياً بخلاف المسرّات، أياً كانت طبيعة القادم وهويته، على ما تفيد مفكرة الأحداث.

تلك إشكالية المُعلَّق في التاريخ، العاجز عن إيجاد حيِّز عام على صورته، يتحلى بطابعه ويستجيب لآماله.

ومن هنا، ظاهرة الانفصام العالقة بسلوك جماعات مسيحية قلقة نحَّت الرزانة، (وتعاليم المسيحية الحقة من محبة وتماهٍ مع المظلوم وعدل وإحقاق المساواة) جانباً، منقادة إلى الإشادة بصاحب البأس والحزم، وإلى توخّي بقاء قبضته الحديدية مخافة البديل ما يُهدِّد الروح والرجاحة وصحة الإيمان.

Riyad Nassar Library

مأوى بلا سقف عنوانه
حلف الأقليّات

أسقطت قاعدة أُسامة بن لادن بُرجيْ نيويورك التوأمين مُخلّفة الضحايا بالآلاف في عقر دار الأميركيين، سادة المسرح السياسي الكوني منذ احتجاب الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن المنصرم. تمّت الغزوة إعمالاً لأهداف رسمتها جبهة محاربة الصليبيين واليهود في إطار التنافس الحاد بين عتاة المذهبية في طورها الراهن بعد مضي أربعة عشر قرناً على الخلاف المديد بين أهل السُنَّة وأهل البيت، كلّ يتوسّل صدارة في مقارعة عدو الأمة وتصويب مسار التاريخ. ذاك أن روح الله الخميني استبق قيام القاعدة، وفتح عهداً من العمل السياسي بلبوس مذهبي صرف، ناقَضَ اجتهاداً شيعياً متواصلاً بعدم شرعيّة مطلق سلطة زمنية قبل ظهور الإمام الغائب صاحب الزمان ومالئ الدنيا عدلاً دون سواه. فلا مناص، عند قراءة أحوال الجماعات المسيحية المشرقية راهناً، من الإقرار بعبء تموضعها وصعوبة خياراتها المتصلة بوجودية لا تخلو من التحديات المفصلية يرفعها محترفو التشاؤم إلى مصاف المصيرية بمحرِّك وقوده ذمية مقلوبة.

تنطوي المسألة المطروحة على مقاربات وسجالات، لا يغيب عنها جدل بيزنطي مألوف تاريخياً، ليس حول جنس الملائكة هذه المرة، بل يتناول بالأحرى جنس الشياطين بمعنى

التهلكة والتعريف الحسّي الملموس بالدلالة. فالشياطين المعنيّون ما عادوا أولئك الساقطين من الجنة الخالدة وجوار الخالق لمخالفتهم مشيئته وادعائهم قدرة خارقة، لأن نسبهم، في ذاته، خطيئة أصلية لازمت هويتهم وارتبطت عضوياً بأفعالهم. بتعبير أوضح، ثمّة جناح مسيحي تسمَّر في الريبة من صنف محدد ورث، في نظره، دولة الخلافة، السنّية بالطبع. ويتحمل، بالتالي، تركة ثقيلة تستدعي نزع الثقة عنه والتحوّط من نزعة الهيمنة لديه، لئلاّ تتكرّر النكبات. مفاد هذا التفسير كتابة للماضي انتقائيّة متظلِّمة، تختزل مجريات ألفية ونيِّف بالعاهات والفترات السوداء، لتسحب مفاعيل الإضطهاد وأخطار تجدده إلى الحاضر، كأنما إثم الجائر لوثة عامة، باقية تسكن الجينات. وتملي هذه المضبطة نفوراً غريزياً من إعطاء تشكيلات أهل السُّنة مجرد فرصة، للحكم على أفعال في القرن الواحد والعشرين، وان اندثرت الخلافة وانتسب جمعهم إلى أوطان. وأيّاً ما كانت وثائق ومواقف المحدثين من هذه البيئة، سواء انتظمت في معارج الديمقراطية أم دعت صراحة إلى الدولة المدنية، فهي غير جديرة بالاهتمام، لا ثقة بها ولا تروِّي في الانتقاص من مدلولها ومحمولها القيمي. في السياق، يضحي الالتفات إليها من جانب المسيحيين، علامة تنازل مبدئي وانحناء تاريخي غير جائز؛ بل وأنه يلامس الاستسلام للظلامية دون ضوابط، ولو اقترن عند سواد المتنورين بالنقد والاعتراف بضرورة الحكم على الأفعال ومجانبة الاكتفاء بحُسن النوايا والطوباوية المنزّهة من سابق شواهد ومنزلقات. يتكيّف هذا الانغلاق الموصوف مع مؤثرات سياسية بائِنة تلتف على المنطق

السوي في شأن الحكمة السياسية بالذات. فما من صحة لإدراجه في نطاق المعتقد، لأن الموضوع الفقهي غائب عن اللوحة. وفي الأساس، لم يؤت على بيان الفوارق بين المذاهب الإسلامية حيال المسيحية، وليس من تفضيل فقهي لهذا المذهب أو ذاك في دائرة المخاطبة الجوهرية والعكس بالعكس. البديهيّ، إذاً، إرجاع جذر المسألة إلى توابع الخيارات السياسية، التي تقفز فوق الانتماء الديني. فكيف لولاية الفقيه مجسّدة بنظام دولتي إمامي قائم، أن تفي بمواصفات حميدة وتشفي غليل المتحفظين على الطابع الديني للسلطة في غير مصر، ولمجرّد الشك بأطراف من لون مذهبي آخر؟ الإجابة الحقيقية أن حرّاس القطيعة هؤلاء ابتكروا غلافاً لأصوليتهم المُموَّهَة، ووجدوا ضالتهم في حلف سياسي للأقليات لا يمت إلى الانفتاح على الآخر بصلة، ولا يُؤهّل لاكتساب المصداقية المفقودة، بل وأنه ينتمي إلى مدرسة خانتها قراءة المجريات باستمرار، فتوسلت المضي تحت خيمة الاستبداد، ظنّاً منها أنه الأمثل في حماية الشأن وتحقيق الأهداف.

من باب آخر، يخطر في البال أن التوجّه نحو بلاد فارس ومجال نفوذها، له من التاريخ مطارح في نفوس المشرقيين. عيب هذا المنظور اختلاف الظروف جذرياً عن سابق ترسيمات جيو-سياسية وهوية القائمين على إطالة النزاعات في مرحلة صعود دور إيران الإقليمي، مقتحماً المجال العربي، ومصحوباً بجزر خاضعة لفتاوى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، ومنها فصيل يجاهر بالولاء له والسير على خطاه. إلى ذلك، يتمتع فيلق القدس، جناح الحرس الثوري، بموقع متقدم على شاطئ المتوسط، ويكاد حزب

الله، في عقيدته القتالية وتشكيلاته، أن يستنسخ الجاري لدى الراعي الأنموذج وموفِّر المدد.

إنّ الميل إلى تسطير المذكرات بحق أحفاد معاوية وخالد بن الوليد كالاستيقاظ مساءً بعد سهر مضنٍ وتأمل في غرائب الأقدار. تعددت الوساوس وتمظهرت تلوم الذين تناوبوا على مُقدّرات المشرق، عرباً وموالي ودُخلاء، ليس منهم الفرق الشيعية المبعدة عن لوحة السيادة، والأمينة على تُراث المظلومية. وفي قاموس الانتقائية، أن وقائع الاقتصاد والمقاصد الدنيوية قرابة قرنين ونيِّف، رصدت إعماراً للأرض وزراعة في البدء، ومن ثم تجارة وأعمالاً بنمط الرأسمالية الوافدة، ما اصطدم بمنافسة بني عاملة ولا أعاقه قيد من صنع أبناء عمومتهم في الولايات العثمانية.

أمّا حواصل الفورات الشيعية المحلية فلم تمسّ النصارى، وما من استثناء إلاّ خلال فترة الانتداب، نجمت عنه أضرار محدودة بالنتيجة والقياس كمثل نكبة بلدة عين إبل (1920) غداة مؤتمر وادي الحجير، وسقوط ما ينوب عن مائة قتيل من أبنائها نتيجة حركة أدهم خنجر ورفاقه الرافضة لهندسة الفرنسيين وأعوانهم المحليين. لذا، يُصوّب الناقمون على طرف بعينه، لإمساكه بالسلطة وإدارة الصراعات، على الرغم من جدلية لعبة المصالح والامتيازات التي ترعرعت ونمت تحت عباءته. ويغيب عنهم، في المسار، أنّ صياغات فكرية وسياسية بلورها مسيحيون مشرقيون، من موقع الاتصال بالحداثة والإصلاح، لمسوا باكراً علامات أفول عهد السلطنة لتقادم بُنيانها وطوق منظومتها التقليدية المحافظة. كما أعقب انهيار دولة بني عثمان، معانقة النخب

المسيحية المدنية أبرز منتجات عصر الرأسمالية السياسية بألوانها الدستورية والثورية والقومية، الموطّنة في نطاق دول ناشئة، وبما يتعدى الحدود المرسومة أحياناً، في اقتباس من فلسفاتها ومشاربها المتباينة أو النقيضة، وتجاوز لما أنبتته البيئة الوضعية والنقل المحصور بالثقافة الإسلامية وتراثها. على محك التجارب والإخفاقات، نشهد اليوم تحريفاً بيّناً للمنطلق الأصلي والغايات، يستبدل الشروط التعجيزيّة بموروث الطليعيين الحضاري، ويتقوقع أسير دفاتر الحزن ومخلّفاتها الذهنية. فلا ربيع واعداً حرّك ركوداً أطبق على مجتمعات ممسوكة ولا ثورة مشهودة هزّت أركان المماليك الجدد وإماراتهم الوراثية، لأن الأهم الطرق على وتر المصاعب والتستر على عورات مانح الفضلات والأنفال من أرباب التسلّط والهيمنة.

إن عمليات التمويه جارية على قدم وساق، تجرف في منسوبها محاصيل أجيال نهلت من بئر المعارف، مقولات التقدم والإصلاح. قد يكون سعي الروّاد اصطدم بمعوقات بُنيوية وموانع جمّة، وهو كذلك بالفعل، فلم يكتب النجاح لمحاولاتهم لألف سبب وسبب. لكن عصيَّ الأمس ليس من السرمديّ بمكان، مهما اشتدت الصعوبات، وفي القرية الكونية التي باتت مساحة تفاؤل ولقاء، لن تمنع عوازل الماضي تسرّب المفاهيم المعاصرة وأساليب التواصل والأفكار، بدليل اختراقها قلاعاً حصينة، الواحدة تلو الأخرى، وشيوع المناداة بالحرية والكرامة والمواطنة في المجال العربي.

لندع محاكمة الأمزجة السياسية التي ظهّرت الانقسام

الحاصل في أتباع الكنائس المشرقية وطاولت أحباراً منها على وجه دراماتيكي حيال حدث تاريخي بامتياز اجتاح الفضاء الإقليمي والقائمين على مقاليد سياساته.

ثم إن اجتماع المسيحيين على موقف سياسي موحد، إن وجد، لا ينمّ عن ظاهرة صحية يفاخر بها، كون السلوك الجمعي الفئوي قلّما تقطف ثماره من بستان الديمقراطية، أو يصون قواعدها ويمتثل لمبادئها. العيب، الذي نحن بصدده، أن فريقاً من أبناء تلك الكنائس، يقارب المسألة عصبانياً، منحازاً دون أدنى كوابح، أقيمية بالتعريف أم إنسانية في الصميم، إلى فضاء عنوانه الأنظمة القوية، أذرعة الأقليات، وبذريعة الخيار الوجودي وديمومة البقاء. وفي هذا المجرى، استولي عليه عداء مستحكم للآخر، المنبوذ والمدان، غير عابئ بما يمثله هذا الآخر في المعادلة العامة، واستحالة الاستدارة أو الالتفاف عليه، أي إسقاطه كمّا منسياً لا جدوى من التطبيع معه، ناهيك عن فقدان الثقة بقابلية صلاحه، واحترام ثقل حضوره، اليوم كما الغد. ومن النافل استواء هذا المنطق الركيك على سوسيولوجيا بائسة، يلامس محتواها الفرز العنصري، مغلفاً ببراءة طالب الأمان.

يقول مريدو الظنيّة هذه، بوجوب الحيطة إزاء القطب السني، لما يضمر خطابه وحراكه من مسكوت عنه عمداً، بغية ذرّ الرماد في العيون. الأصل، عند هؤلاء المُشكّكين، تحجُّر عضوي يصد التطور في الوسط السني، حتى إذا لاح ظاهر تبديل، سرعان ما عاد القديم إلى قدمه، وتفشّت الأصولية بين العوام، عملاً بقاعدة ثابتة لا تقبل المراجعة. وعليه، يفترض في النبيه استخلاص العبرة

من شواهد لا تحصى، حفظت المعلوم الدهري الموصول بالحال الراهنة. فالمؤكد لديه أن الوهّابية تتصدر المشهد وتصدر موادها ودعوتها، تحت مظلة آل سعود، وهي المرجع الفعلي الأساس لفصائل القوس الإحيائي كافة، بتلاوينها ومسمّياتها السلفية والإخوانية والقاعدية، منذ مطلع العصر الحديث، ترعاها وتموّلها، بحيث تتوالى المصائب اللاحقة بالأقليات. فلا ريب أنها تعمل حثيثاً على أسلمة عقار الشرق الأوسط، وتمارس خداع العالم، ديدنها بسط الأحكام الشرعية حيثما وجدت السبيل. ومن يُكره الناس على هذا النحو، ويشتري الذمم بالمال الوفير، جاز فيه كل نقد وتحقير.

يطول تعداد المآخذ على الدور السعودي والأسرة الحاكمة بأسلوب ينمّ عن إدانة مسبقة وبناءً على فرضية تقول بحصرية تمثيلهم الزحف الجهادي الهادف إلى إلغاء المختلف ومحو الوجود المسيحي في المنطقة. قصة لا تنتهي فصولاً، تنضح بالضغينة الغريزية، المتقاطعة مع نزوات الباحثين عن صيغة تنتقم من حواصل تاريخ مديد اتسم بالقهر والاستكبار. كان لا بد من إزاحة كابوس أثقل على المجريات طيلة عصور وعهود اختصر بالدعوة الوهّابية وإفرازاتها الأصولية، وقد حانت لحظة استيفاء ثمن المهضوم من حقوق واجبة وأحلام ضائعة، وانتزاعه عنوةً من سارقيه عبر تاريخ حفل بالتقلّبات على صعيد السلطة والحُكّام. لهذا، وفَّرَت الخمينية - في نظر هؤلاء - فرصة ذهبية ينبغي انتهازها وتفعيل مراميها للقطع مع موروث مهانة، حيث أيقظت جملة حلفاء معتبرين، لهم امتدادات ووشائج في عمق المجال،

عانوا بدورهم من الظلم، يساوون بين المظلومية والعبث بحقيقة التاريخ. تماماً كما رأى إخباريون ومدوّنون من حفظة التراث المسيحي، يسترشد بهم اليوم أحفاد الأوائل الأصليين. على هذه الصورة، تمد ولاية الفقيه المستضعفين بالقدرة على الفعل، ما يُخوِّل كسر المعادلة وتغيير الموازين. تكاد هذه الظاهرة تشكو من ضعف لحمة عناصرها ودوافعها، لو لم تقترن بمعطيات تتجاوز الأطراف الإقليمية وتجاربهم ومحافظ خصوماتهم. هوذا اعتقاد راسخ أن ثمة جسوراً تربط صحوة قم ومشهد وطهران بصيحات بيروت ودمشق وغزة.

الجمهورية الإسلامية تبدي تعاطفها مع المحرومين وتأييدها خطواتهم، فيضحي نظام الملالي عنوان الرأفة والتسامح الديني؛ في المقابل، يمحضه الموالون، لقاء هذه السلفة، صك الأحقية إقليمياً، ويغدقون عليه البركات في منازلة الغرب الغاشم ومطاردة أعوانه المترفين. هكذا، تكتمل حلقة التحالف بالشحن المذهبي، يصطحب الميراث الكربلائي من جهة، والتهويل من تسونامي مدمِّر ينطلق من شبه الجزيرة العربية، مغرقاً واحات خضراء تنعم بالإخاء، من جهة أخرى.

دعونا نضيف أيضاً ضغينة الشتات الأرمني على تركيا وأحفاد العثمانيين التي آلت إلى مغازلة طهران، خصم اسطنبول التاريخي القادر على إحلال التوازن معها في المعادلة الإقليمية، ولجم اندفاعاتها وطموحاتها. مع العلم أن الموقف هذا يتناغم مع سلوك أرمينيا الدولة حيال القطبين الإقليميّين ومفاضلتها الطرف الإيراني دون مواربة.

للمرّة الأولى، يجاهر شطر من المسيحية المشرقية بتجريم إخوانه في الدين، أخلاقياً ومعيارياً، في انحياز واضح عن التعاليم المؤسسة الجامعة. المقصود بالتجريم هو ذلك الخروج المروّع على المسلمات، وإلصاق أغرب التُّهم بأخوة في المعتقد، كالعدوانية المُتأَصِّلة والأورام العضوية خلافاً لجوهر الرسالة. ولئن سبق أن اقتتلت جماعات وفرق في ما بينها، وارتكبت المعاصي إلى حد التنكيل والاضطهاد، فقد نجمت المآسي عن اختلاف التفسير الديني، دفاعاً عن الأصول كما رأتها الأطراف المتنازعة في تعبيرها عن قانون الإيمان وواجبات المؤمنين. ولا يخفى ارتباط ما سُمِّيَ بمكافحة الهرطقة بأسباب السياسة ونزعة التسلط والهيمنة، سواء من جانب روما البابوية (والإصلاح اللوثري/ الانجيليكاني بدرجة أقل) أو في ربوع إمبراطورية بيزنطية. إنما الفصل الراهن مختلف تماماً عن الحروب الدينية الماضية تحت جناح المسيحية، والتي أصبح ذكرها وصمة عار وهذا الاختلاف يعود إلى تغيُّر جوهري هو أن المرحلة الزمنية الفاصلة عن ذي قبل، خاتمة القرون الوسطى، منذ حوالي الأربعمائة عام، كسرت المرجعية الأحادية في تفسير الكون والمسيرة البشرية، وأدخلت مزيداً من التعقّل النظري، رسَّخ مفهوم التعددية وطوّر العلوم الاجتماعية والإنسانية. رغم هذا التطوّر الإيجابي الذي كان من شأنه تعزيز اتجاه الوئام المسكوني بين المسيحيين، نجد اليوم فريقاً منهم يحاول زجّ المسيحية المشرقية طرفاً في الخلاف المزمن بين أهل السنة وأتباع أهل البيت، خلافاً للتقليد المسيحي المشرقي في هذا الشأن. وقد آل هذا الانحياز إلى تشيع سياسي محرج وخال

من المستند الفقهي، في ظرف خطير يُؤجِّج الصراع المذهبي. أما ثالثُ الأثافيّ، فتبنّي هذا الفريق مقولات الحرس الثوري الإيراني بجناحي الباسيج والباسدران العاملين على تذخير وتمكين القوس الشيعي في الشرق الأوسط، امتداداً للنفوذ الإيراني، وتمدداً عبر صناعة الأحلاف حول محور طهران- دمشق، والاتكاء على منظومة حزب الله الجهادية. يُلمس مبلغ الخطورة القصوى في الأمر عند الوقوف على التوصيفات الحرسية للعدو المُفترض (الغرب)، إذ يشي جلها بكراهية مطلقة لأنموذجه الاجتماعي/ الثقافي، لا سيما نظامه القيمي، «اللاإنساني، المفتقر إلى معيار روحي سامٍ، المادي الخسيس» بحسب التوصيف المذكور. فلوْ ألبسنا توجيهاتِ القيادة وأوامر المهام معناها الحقيقي المراد، لدلّت جميعها على عصارة المستخرج من طاحونة صراع الحضارات وما يستبطنه من اختلاف منتوج الديانات.

للإنصاف، يتعيّن على الباحث عدم إسقاط الأسئلة الصعبة، النابعة ليس فقط من غابرِ تمييزٍ وظلامة وسَمَا بالتشدد الفضاء الجغرافي الذي نحن بصدده (ولم تسلم من منهجه المسيحية الظافرة في غير مكان)، بل النابعة أيضاً من الحاضر المعاش. يكتسب هذا الأسلوب مشروعية العناية في ضوء المشهود من حركات وسلوكيات فرّخت ونمت في ظل الإسلام المعاصر ملحقة الأذى بالسماحة، ومنفلشة خارج دائرة الاعتدال. فمن سيد قطب وأبو الأعلى المودودي إلى أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وصولاً إلى حافظ محمد سعيد، (عسكر طيبة باكستان) وجماعة أبي عشير (أندونيسيا) وطالبان أفغانستان، وبوكوحرام نيجيريا

وسواها في الساحل الصحراوي الأفريقي، انتظمت جماعات تعتنق سلفيّة جهادية مقاتلة تحت راية السُّنة، حاصرت الصوفية المسالمة، وعتّمت على الطرق ومريديها المنشغلين بالتعبّد والتقشف والصلاة. وفي معزل عن المجاملة والمحاباة، لا مناص من الإقرار بمحمول حركاتها وأنصارها السلبي على التعايش، وتصويبها على مسيحيين عُزّل تصفهم بالصليبيين والمشركين، الذين يقع عليهم حد الحرابة والحسبة بالتخصيص؛ الحق يُقال أن التفرعات المتطرفة هذه التي لا توفر المسلمين من جرائمها، تبدو اليوم مخيفة لأهل الكتاب النصارى، تُؤرِّق كتلهم السكانية حيثما مارست أعمال العنف وتجرّأت على الآمنين الأبرياء. تنتقل الأنباء المكدِّرة للروايات السوداء بوسائط التواصل ووسائل الإعلام، صحيحة حسب حجم المرتكب، أم مضخّمة بالتواتر وعامل الخوف، حتى أنها تصل شرائح بعيدة عن ميادين الاحتكاك، لتنفعل سلباً وتستحضر أسوأ السيناريوهات. ويكفي إيراد حادثة محكية من هنا، أو الاعتداء على مصلين من هناك، على غرار متفرقات مصر (قبل الثورة وبعد مبارك) لتسخين مادة السجال وخلق مناخات التوتر والغضب في كل سوريا ولبنان. ويمكن الجزم إن النزاع حول السلطة وعليها في العراق، خلال فترة الاحتلال وبعد جلائه، قد تسبَّب بأضرار بالغة طاولت النسيج الوطني بحلقته الضعيفة من المسيحيين، راعها انتهاك الحرمات لدرجة الكفر بالعيش الآمن، علاوة على نزيف بشري هائل أطاح بجزء من الوجود المسيحي في بلاد الرافدين، تهجيراً وهجرة معمّدتين بالمرارة.

على وجه عام، ومنذ خمسينات القرن الماضي، ارتفعت وتيرة

هجرة المسيحيين المشارقة. تلحظ هذه الظاهرة بين الفلسطينيين، والمقدسيِّين منهم بشكل خاص، كما لدى أقباط مصر وأرثوذكس سوريا وموارنة لبنان. تعدّدت أسباب هجرتهم من دون شك، لكن اضطراب السياسة وأحوالها غذَّت دافع الهجرة بالتأكيد. ويجمع الدارسون والإحصائيون أن قرار المغادرة النهائية مركّب، يجمع العامل الاقتصادي إلى حوافز أدبية تعنى بالمفقود من حقوق. كذلك تعرّف المعطيات الرقمية بلدان الاغتراب التي تشهد كثافة الطلب وتفتح أبوابها لطالبي الهجرة. ملخص النتيجة يفيد عن تقدم المجموعة الأنكلو-ساكسونية لائحة المهاجر المفضلة من الموجات الحديثة تليها البرازيل في أميركا اللاتينية، حيث يتجه غالب المسيحيين المشرقيين. تبعاً لهذه اللوحة، يبرز التناقض الحاد بين واقع الخيار في بُعده الاستنسابي التفاضلي، والنهج السياسي المناهض للغرب، كما يُعبِّر عنه مشايعو المحور الإيراني/ السوري في الكنائس المشرقية. بل يتبين مدى الهوّة بين المصالح الحيوية للجاليات في المهاجر- المفيدة استطراداً، للانسباء المقيمين في الوطن وللميزان التجاري في البلد المعني من خلال التحويلات المالية والخدمات والمساعدات - والمصالح الخاصة الضيِّقة لمقاولي الولاءات والتفاهمات مع وكلاء الأنظمة الشمولية في الداخل.

فبين «أشرف الناس» و»الشيطان الأكبر»، على سبيل المثال، نواجه معضلة توصيف، أقلّه استناداً إلى وجهة الراغبين في اتخاذ موطن جديد يُلبِّي الآمال. وعند المقارنة، لا نجد أثراً لهؤلاء في جنة أشرف الناس، بينما تحتضن بلاد الشيطان الأكبر أوسع

الجاليات. وقريباً منا في الجغرافيا، يندر وجود طالب رزق ومُعيل على الضفة الشرقية من الخليج الفارسي، خلافاً لضفة الخليج العربي الغربية، حيث يحتشد أبناء المسيحية المشرقية ويعملون بسلامة وكفاءة واحترام. فلو صحّ سحر ولاية الفقيه، لملأت جاذبيته بلاد فارس بالوافدين للتمتع بقصة النجاح. الأمر خلاف ذلك جذرياً، وعكسه مثابة القاعدة في ضيافة جارات، يتطوّع محترفو النفاق لتبخيس صداقتها، والتحذير من غايات أهلها الضالعين في المؤامرة والمتخلفين في البداءة.

الأسئلة الصادقة

والإجابات الخاطئة

بعيداً من الحبور الملائكي بالأوضاع العامة في المنطقة، يستجيب طرح الأسئلة، من دون مواربة، لشواغل القلب والعقل معاً، بمقدار صدق النوايا وتلمّس الواقع على حقيقته الفجّة، سعياً لأجوبة صحيحة، إن لم تكن شافية. لا مجال للتعالي والترفع عن أمور كأنها صغائر متروكة، يأبى خطاب الواعظ المثالي الانحدار إلى مصافها. ولا فائدة من مراوغة تخفي المحسوس المادي بذريعة الكبرياء، للدفع إلى سجال تلفه الفرضيات، يسقط حسن الظن انتقائياً، ويبني على الأهواء الظرفيّة والأوهام.

يُعرف الكتاب من عنوانه على قول شائع. عنوان المسيحيين المشارقة لا لبْس فيه، ماضياً وحاضراً بسواء. هم أصيلون ضربت جذورهم في أرض مقدسة بالنسبة إليهم، فما كانوا يوماً جاليات، وما نظروا إلى أنفسهم على هذا النحو المهين. وعلى مدى ألفيّتين، عرف أحفاد الأولين تحديات العصور، بحلوها ومرِّها، بقواطعها وتنظيماتها، بظلاّمييها ومصلحيها، مشتركات جمعتهم مع سائر أبناء إبراهيم في فضاء حضاري واحد، طبعته الهيلينية في البدء، وأغنته الحضارة الإسلامية بروائعها وإشعاعها. وليس من كشف الأسرار أن الحضارة ترافقت دوماً مع معارف الحقبة وتقاليد المجتمع ومقدار عدل الحاكم أو نزعة التسلّط لديه. كذلك، حدَّت

البُنى الاجتماعية، وغالباً ما لجمت، فاعلية التحرر من الموروث وحجّمت التيارات الرؤيوية المنادية به. ولكم تسبّبت المنظومة الفكرية المحافظة بالتحجّر والردّة، وعادت وبالاً على المشروع النهضوي عند كل منعطف تاريخي، وحرماناً للمجتمع من فوائد التقدم والرخاء.

تشارك المشارقة غبن الوضيع في أكثر مناحي الحياة، لأن قلة حظيت بالامتيازات، أين منها جموع الصعاليك من مختلف الأديان والمذاهب الذين خضعوا قسراً للغرباء عن جلدتهم، المتسيّدين بقوة السيف. ولم تفلح دار الخلافة في تغيير معادلة الريف والحواضر على شاكلة النهوض المعمّم وفرص تسلق السلم الاجتماعي. يُذكر، في هذا المقام، خلوّ مادة التاريخ وكتابتها عربياً من منظور الاجتماع والحياة اليومية، الذي أدركته المدارس البحثية حيثما تحررت من تدوين سيرة الملوك والعظماء، وأخذت منهجاً مغايراً يهتم بالمتون وأساليب العيش وصناعة البشر. لذا، غاب الجامع الحياتي عن التكوين الثقافي في المنطقة، وهو مفتاح فهم الأواصر والتباينات في جوف المجتمع، والإضاءة في إطاره على العلاقات البينية، التي ما زالت رواسبها ماثلة في الوجدان.

في مطلق الحال، تحدثت مصادر ومدونات كنسية منقولة وأحداث مؤرخة وشهادات رحّالة، عن مقيّدات سلطوية وممارسات إكراهية فرضت على المسيحيين أعباء مادية، وألزمتهم، تعسّفياً، إظهار الخضوع في ما يتعدى الولاء المطلوب اعترافاً منهم بأفضال الحقوق الممنوحة على سبيل السماح. إن إجازة التمييز السلبي هذا حقيقة يستحيل إنكارها، وان أثارت حفيظة المحافظين،

وضاق صدرهم بذكرها. غير أن النطق الصادق بها يبتعد عن الاستخدامات الحاقدة طالما وضع المسألة في إطارها التاريخي المحدّد، واعتمد المقارنة مع سلوكيات ذاك الزمن في كنف نظم حاكمة تدين بالمسيحية. أكثر من ذلك، يتوجب تجنب الخلط بين المراحل، الموصل إلى أحكام عشوائية. خارج التاريخ، تنتهي إلى تجريم على أساس الجنس المتواري وراء الانتماء الديني، والمرادف لنكء الجراح.

بعد الدفع بهذه الملحوظات كمدخل للنقاش وممرّ لتعقب المظالم عبر قوالب الماضي وثناياه، حان التعرض للعيّنات الأبرز تعبيراً، والتنميط المرافق لها معظم الأحيان. على سبيل المثال، ارتدت مفردة الذمّي معنى جارحاً لدى المسيحيين، فيما اعتبر الانتماء إلى أهل الذمّة لوناً من التفضيل لدى أهل السنّة يستبطن رعاية وينمّ عن سماحة، ولربما فاتهم، على مرّ العصور، أن التعريف بالآخر، على هذا النحو، يخرجه عضوياً من صلب الأمة(الجماعة المراد تمتعها بالمساواة)، ويقيمه قاصراً موصى عليه، أو موصى به رأفة وعناية، ريثما يلتحق بأسرة المهتدين إلى خاتم الرسالات. ناهيك عن أن العامة عاملت النصراني بتشاوف ملحوظ، أساء إلى المقصد الأساس.

بدوره، جاء فرض الجزية في دار الإسلام بدلاً عن فريضة الجهاد الخاصة بالمسلمين(الخدمة العسكرية في القاموس الحديث)، لكنه، واقعاً، جعل المسيحيين في مرتبة أدنى من نظرائهم، عرضة لتقلّب مقدار الضريبة، المثقلة على المعاش نظراً للموارد الشحيحة، ونازع السلطة إلى استخراج الأموال.

وحيث أوقفت السلطة حكراً على الفاتح، فقد أغلق بابها على النصارى، الذين اكتفت نخبهم بخدمة الدواوين، فما تمتعت بسلطان ولا حازت نفوذاً محدوداً إلاّ في ظل الحكّام. جراء الإبعاد عن إدارة الشأن العام، نما الشعور بالغربة، الوجه الآخر للعزلة، واستولد اللامبالاة إزاء مصائر الدولة.

في المحصلة، يأتي الاستنتاج أن المسيحيين المشرقيين تعاملوا مع سلطة حجبت عنهم الدولة، فكان قدرهم الانصياع لها على مضض عوض الانتساب العضوي والانخراط في مشاغلها. ولربما فهموا الحرية مذ ذاك، استناداً إلى ما عايشوه، على أنها القليل من الاهتمام بالنظامية، والكثير من الانتباه للهويات الثانوية.

قبل منتصف القرن التاسع عشر، ما تسنّى قط لجمهور المسيحيين الاطلاع الوافي وتناول المسائل التاريخية من باب التمحيص الحقوقي والاستدلال بعلم الاجتماع.

لذلك اقتصرت الأخبار على المنقول من جيل إلى آخر، واحتلّ الروائي الملحمي جانباً من مخيّلة وحداتهم السكانية ملوّناً بألوان توزعها المذهبي والجغرافي، يستعيد أمجاد الماضي البعيد ما بين النهرين، ويتكئ على صخور جبل لبنان العاصي لدى الموارنة، منشداً ترانيم أمّة مارونية صاعدة يلوح استقلالها في الأفق. وعاء الأرثوذكسية اختلف عنهم في الأساس. وفّرت تربته أرضاً صالحة لمزروعات فكرية/ سياسية أكثر مردوداً وأخصب نتاجاً، ضمّ إنطاكيا والقدس ومحفوظات كنائس الرسل، (لأن سائر المشرق ملحق بأنطاكيا). وفي ذاكرتهم وصلواتهم شيء من سعي اسكندر المقدوني، وشيء من تركة بيزنطية. رقعة جغرافية

جامعة، وتلاقح يمضي إلى تعايش أرفع وإقناع. أقباط وادي النيل من طينة فريدة، فرعونية ورومانية قبل المسيحية، شديدة المصرية بعد الإسلام؛ تموضعهم على كتف المشرق خصّ الكنيسة والرعية بعلامات مائِزة ضمن العائلة المسيحية، وعلاقتهم بالتراب فاقت سواها بالعمق والتجذّر، في جدلية الهوية والمكان. عرفوا محمد علي، باشا امتلك بوابة التاريخ لتحوز ذريّته لقب الخديوي المحيِّر في معناه لتعذر إشغال سدة السلطنة والخلافة، المشغولة من بني عثمان. صحيح أن بريطانيا العظمى وقفت بالمرصاد لطموح محمد علي الإقليمي، وأنقذت السلطنة العثمانية إلى حين (أما أخطأ حينذاك مسيحيُّو سوريا وجبل لبنان في ارتدادهم على إبراهيم باشا، ناشر الحرية والمساواة، ودفعوا الثمن غالياً بعدئذٍ إبّان الاضطراب وما تبعه من مجازر تلت العاميات، المسألة جديرة بالبحث وإلقاء الضوء؟). لكن الباشا تعلّم الدرس، وارتضى بنصيب عمرو بن العاص من الفتح إلاّ أنه جعل منه لؤلؤة الشرق، وتقلّد من النيل وسام طليعة النهضة، رصّعه علماء الثورة الفرنسية بأبهى ياقوته. هكذا حجز أقباط مصر مقاعد لهم ووظائف في عملية التحديث، بفصليها البونابارتي والباشوي، وانضم أهل الشام إليهم لاحقاً، فاكتملت الصورة مع حزب الوفد والحركة الوطنية، جامعة نخب مصر.

يطول تعداد إسهامات المشارقة في العصر الحديث منذ أن مهّدت مصر وتلتها التنظيمات في دار السلطنة، فاتحة متحف النهضة الذي هيأ له درّاس العلم في معاهد الإرساليات. وكأنما صانع التاريخ يمسك بالميزان، فقد وهب القرن الأول (1750–

1850) الإكليروس المحلي والمرسلين مؤونة رحلة المشرق إلى عالم المعرفة، وكلّف القادمون من مدار التنوير بالقرن التالي(1850–1950)، فتبارى خصوم الأمس على الفوز بالسباق. خلال حقبة القرنين، زالت تباعاً مظاهر وعورات كثيرة كانت الأشد وقعاً على الذاكرة الجمعية لمسيحيي المشرق، واقترب تحقيق حلمهم بالمواطنة، متساوين مع شركائهم في الحقوق والواجبات. فما الذي اندثر أو تساقط على الدرب، وهل زال الشعور بالغبن والخوف إلى غير رجعة، أم تكسّر الحلم؟

الليل والنهار:
من الأصل إلى المخلفات

كلما طُرِحَت مسألة ظلامة المسيحيين المشارقة، ينبري القائلون بعدم صحتها، ويعلو الصوت في محافلهم داعياً إلى وأد الفتنة والافتراء على الأمة. ومن منطلق علماني صرف، ينكر آخرون وجوب تقصّيها، لسقوط مادتها في الحقل الطائفي، واستحسان إطفاء كل ما يُنغِّص العيش المشترك والاندماج، لأن صفحته قد طُويت (ودُفنت) في كتاب التاريخ. اللافت أن ثمة تقاطعاً بين الموقفين الآنفين، قوامه الجزم بانعدام وجود الدولة الدينية في الإسلام، لأسباب المقاربة الفقهية لدى الأول، وقراءة أبيستمولوجية مقارنة (معرفية) ترجع إلى التراث الأوروبي المسيحي ما قبل الثورات حسب الآخر. فلقد رأينا سابقاً أثر المنظومة الحقوقية على أهل الكتاب، وهي تتصل، في معزل عن الشرح والمسميات، بالحياة العامة والمنقوصات والامتيازات. يعنينا، عند هذا المفصل، طبيعة العلاقات الاجتماعية، ورؤية الآخر في مرآة عاكسة لتصرفات الأفراد، وهي، جميعها، طبعت المشاعر وسكنت الوجدان.

بادئاً، لا مفرّ من استطلاع الجغرافيا البشرية وولوج أمكنة إقامة وسكن الجماعات، إذ لم يكن هنالك من تماس مباشر بين الوحدات السكانية في القرى إلاّ بالحد الأدنى، وذلك لغاية

مرحلة متأخرة جداً. المرجّح أن السواد الأعظم من الجدود ما انتهره غريب عن المدار، أو سمع مناداته بالكافر. والثابت أن التجانس الديني، وحتى المذهبي، غلب على النسيج في غالب الدساكر والبلدات. فعدا توغل العسكر النظامي للتأديب الجماعي عند الخروج الصريح على السلطة، أو فرض الأتاوات بالتزامن مع التحصيل عند تمنع القرويين عن تسديد الضرائب المرهقة، قلّما وطئ طارئ الحيِّز البلدي واحتكّ بالأهلين. أما الباعة الجوّالون والمكارية، فأحسنوا المجاملة، بطبيعة الحال، لضرورات العمل والإفادة من السمعة الطيبة.

وسمت العزلة الطابع العام للجماعات الريفية التي ضمت الغالبية الساحقة من المقيمين والنواحي واقتصر التبادل الحرفي، جالب الاختلاط، على البندر والثغر البحري، قبل ظهور المانيفاتورة ومن بعدها التجارة والبدايات الصناعيّة في مدن ناشئة، متواضعة التعداد السكاني، إلى جانب العواصم المأهولة والمختلطة. هنا، تجلّت عملياً سلوكيات شكا منها المسيحيون يمكن إيرادها تحت بند العلاقات الاجتماعية غير الندّية. مع ذلك، يقتضي التوسع في التحقيق على هذا الصعيد، لارتطام الاجتماعي الاقتصادي والمركّبات العاملة في النفوس.

المعلوم أن أفواجاً مسيحية اعتادت العمل في القطاعات المدنيّة وتعاقبت عليه بحدود اقتصاد تبادلي سلعي ضيِّق، وإدارة على نسق إقطاعي. فتبعا لأهلية هذه النخب المهنية عُهدت إليها وظائف مسك الدفاتر والصرافة، كما تسلّمت إدارة الأملاك والدواوين ومهام الترجمة والإشراف على تنشئة أبناء النافذين،

والمفاوضات والصفقات البحرية.

وبدخول الرأسمالية، بادر الميسورون من طبقتهم في المدن الداخلية والمرافئ إلى تعاطي أعمال الوكالة والتجارة الحديثة مع الغرب، إلى الأعمال المالية، فأضحت مؤسساتهم العائلية نواة الشركات المقبلة. كان ذلك مثابة امتياز لهم، رفع مرتبتهم وقدراتهم المادية، نقيض تقهقر مواقع الأعيان والأشراف واندثار حرف تقليدية درج عليها أهل المدن وصغار الكسبة من المسلمين. ولقد أحدثت هذه التحولات خللاً في المعادلة بين التراتبية الاجتماعية القائمة على النسب والوظائف العامة(حصة المسلمين ودعامة رصيدهم المعنوي)، والشأن الاقتصادي/ المالي المتعاظم، الموقوف إلى حد كبير على وجهاء الملّة النصرانية. هكذا، وبدءاً من ثلاثينات التاسع عشر، تزامن صعود الوجهاء على حساب الأعيان، مع تراجع السلطنة العثمانية أمام أوروبا. ولم يغب عن المحافظين تعبئة العامة لصدّ الزحف «النصراني» والافتئات على الدوني، فاقد أهلية الرفعة، المحظور عليه أن يتقدم على المسلمين.

كما في كل لوحة اجتماعية، تمثل الشرائح الدنيا مركز الثِّقل عددياً. ولكن قياس التظلّم وردود الفعل في المجتمعات التعددية يرتدي طابعة الطائفي ومدلوله من هوية الفئات العليا التي يؤخذ بجريرتها الجمهور العريض من إخوتها في الدين. وفي الوقائع اليومية، ترتدّ الملامة على الضعيف القريب في الحارة والسوق وميدان العمل، من حيث هو ممثل جنس أو طائفة، وعيِّنة في متناول النقد والسخط والتشهير.

على هذا المنوال، نُسجت العبارات والإيماءات الجارحة في حق المسيحيين، وأحيت معايير وتصنيفات سحيقة، تقادم استخدامها والبناء على مفاعيلها، موقظة الغضب وذاكرة المجازر الدموية المُرعبة عام 1860 ضد عموم المسيحيين في دمشق خاصة. وهو غضب ناجم عن أزمة عميقة لا قبل بالضحية في نشأتها وإمكانية تخطّيها أو إيقافها.

ليل بعد نهار ظُنّ أن الانقشاع سيّده، فجاءت ساعته مؤلمة بقدر الجور المنسوب إلى غير صانعه، والعَوَز المجبول بالضغينة على كبش الفداء. سوف تستهلك تلك الحقبة أطناناً من الأرصدة المعنوية والذخائر الكنسية، وتحفر جرحاً في الضمير تُستحضر آلامه حتى اليوم.

للمتشائم، أو بالأحرى، لصاحب العين الدامعة، أن يُؤبّد ديمومة النعرات الطائفية في مشرق معذب ابتلي، فوق مصائبه، بصهيونية شحنت الديني التوراتي بالاستعلاء القومي المُتشدِّد. وله القول باستحالة التأقلم وسط منطقة تعيش وسط بحر من الأحقاد؛ والأنسب إما رفع المتاريس الواقية أو الرحيل عن الميدان. وعنده أيضاً لرؤيته من النكبات شواهد وشهادات، يذهب في توليفها الدرامي بعيداً، كأنه مكتوب قدرياً، في إسقاط على الحاضر والمستقبل، ينفي حركة التاريخ وإصلاح الحال والإرادة الطيبة لدى البشر. على هذا النحو، يجيب السائل من موقع المُجرّب، نيابة عن الذين عانوا وخبروا، ولسان حاله «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين».

ويستوقفك موقفه، لا من صوابية خلاصاته، بل من دواعي

مخاوفه الموصولة، على الأخص، بسلسلة من الفواجع التي حلّت خلال الماية وخمسين عاماً الأخيرة، ولطّخت قسمات العهد الجديد الموعود.

لِنُقلّب أوراق تلك الحقبة بقدر من التفصيل: غداة التنظيمات العثمانية المؤرّخ لها كأول الغيث المساواتي في المنطقة، أنزلت مجازر العام 1860 في لبنان وسوريا كارثة حقيقية بالمسيحيين، هزّت مشاعر أوروبا بأسرها لهول عدد ضحاياها واتساع رقعة انتشارها بعد أن ثبُتَ ضلوع تركيا بالتحريض عليها وتحريك خطوطها عبر الولاة والمتسلمين، وآغوات الأوجاقات النظامية. وقد خلّفت تلك السنة المشؤومة دماراً وندوباً مزّقت النسيج الاجتماعي، وهيأت لهجرة كبرى استنزفت جماعات المسيحيين.

في العامين 1915–1916، اقتلع معظم الأرمن والسريان من تركيا ذاتها، وبلغ التنكيل بهم على دروب العذاب والموت درجة التطهير العرقي والإبادة، قبل بلوغ من كتب له النجاة من فلولهم الحائرة الجائعة مشارف حلب والجزيرة، ومن ثم لبنان، حاملين معهم أبشع صور المأساة. لاحقاً، سوف يُكمل «أتاتورك» بدوره عملية التهجير من كيليكيا وجنوب الأناضول.

وفي مشهديّة غلب عليها الطابع الانتقامي وغاب عنها جوهر الصراع مع المنتدب الفرنسي، أطلقت ارتدادات الثورة السورية (عام 1925) العنان لعصابات مسلحة هاجمت قرى مسيحية عدّة من الأطراف (راشيا، البقاع الغربي، الجنوب) بغير دافع وطني، منزلة الضحايا والخراب في تدبير طائفي موصوف.

سنة 1975 اندلعت الحرب الأهلية في لبنان بمشاركة فلسطينية

وازنة، فأحدثت شرخاً عمودياً كاد أن يطيح بالدولة الواحدة نهائياً، مدمراً وحدة مجتمعية هشة.

وأدّى الاقتتال إلى سقوط عشرات آلاف القتلى من الطرفين، مرفقاً بعار التصفيات الجسدية والخطف المتبادل، ليعد المفقودون بالآلاف، إلى جيش المهجّرين قسراً، وغالبهم من المسيحيين. وإذْ عرف الأخيرون موجة نزوح عن الوطن، عقب أحداث عام 1958، فقد دفعت ويلات الحرب الجديدة وتوابعها بمئات الآلاف منهم إلى الهجرة، ما يوازي ثلث عدد المقيمين منهم الإجمالي.

طوال عقود أربعة اختتمت القرن الفائت، تربّع ذوو الرتب العسكرية، من البكباشي إلى المشير، مروراً بالعقيد واللواء والفريق، على السلطة، واحتلوا واجهة المشرق بقبضة حديدية وخطاب تغييري، جمهوري الإدعاء. «بنوا» جيوشاً جرّارة استنزفت الموارد، سيّجوا أنظمتهم بأجهزة المخابرات، وخسروا كل حرب خاضوها بلا حسيب. إنما في ظل انتصاراتهم الوهمية المعلنة، وتدابيرهم الإصلاحية تكبّدت بلدانهم خسائر مادية وبشرية لا يُستهان بها، أسفرت عن هروب فئات واسعة من الفردوس الممدوح، تسلّلت إلى الدول النفطية أو عبرت إلى المهاجر، وكانت أعداد المسيحيين منها عالية نسبياً. أقباط أضحوا من تابعية أنكلو-ساكسونية، وأشوريون اتخذوا من شيكاغو عاصمة، وسوريون كُثر نقلوا متاعهم من وادي النصارى والشهباء والشام إلى مدن العلم والرزق والديمقراطية، وسواهم من فلسطينيين مقدسيين وحيفاويين وجليليين حطُّوا الرحال في الأميركيّتين وأوستراليا، بعد انتظار في محطات دول الطوق.

من كان ليعتقد أن السويد أرض ميعاد السريان! ومن كان ليُصدق أن كاليفورنيا ستعجّ بالأرمن اللبنانيين والسوريين، لا دولة أرمينيا المستقلة؟ هل وجد نصارى سوريا في أميركا ملامح أفاميا وأفاسوس؟ ومتى غدت سيدني وملبورن جارتين لوادي قنّوبين في نظر الموارنة؟ أكثر من ذلك، هل فطن الناس أن كنيسة أنطاكيا الأرثوذكسية بجناحين راهناً وصلا إلى حافة الانشطار، لأن الجناح الأميركي الشمالي يحكي عن أبرشيات سبع مطلوب تكوينها وسيامة مطارنة عليها عاجلاً، تلبية لتدفق المؤمنين؟ هذه لوحة مسيحية مشرقية خارج المكان، لم تعد الأرض حاضنتها، ولم تعد القدس محجّاً تصل إليه على الأقدام. لدى أبناء الجيل الأول من هذه الجاليات في القلب لوعة المشتاق، في حين ينزع العقل إلى حسرة العارف بموانع العودة وحسن المقام المختار. عندهم، وعند المقيمين سؤال يتوارى حيناً ثم لا يلبث أن يطلّ، صيغته هل نجوتم؟ وملحقه «من منّا المُحقّ»؟

أمّا المُتحدِّرون من أصول مشرقية، فما عادوا على صورة الأجداد، بل إن عامل الاندماج كان الأقوى وأضحى انتماؤهم الأول، وربما الوحيد، لوطن جديد اختاره من سبقهم ولم تخل أسباب هجرته من مشاعر الاضطهاد.

* * *

أجندات غاضبة وبصمات

سارع رهطٌ من المسيحيين الفلسطينيين إلى الاحتماء بلبنان، حالما شعروا بالنكبة القادمة، بحيث وصلت طلائعهم قبل العام 1948. وكانوا، في حيفا ومدن الساحل الشمالي، قد تعرّضوا لغزوات نفذتها باكراً مجموعات تناسلت من رحم الثوار، عقب إجهاض حركة الشيخ عز الدين القسّام. فمنذ ثورة العام 1936، عانت الحركة الوطنية الفلسطينية من عاملي التنافس والانقسام في مواجهة مثلثة مع الانتداب البريطاني والصهاينة. ولقد طال انتظار مذكرات ويوميات الذين عايشوا فترة قدوم العاصفة وأورامها، حتى ظهرت إلى العلن بفاصل عقود عن المأساة، تروي قصة الفشل في إنقاذ فلسطين، وتدحض صورة وردية للتآخي والنضال والبطولة، عاشت وازدهرت عربوناً للكمال.

كيفما جال الناظر، صفعته حقيقة مُرة تثبت ضمور الوجود المسيحي في الأراضي المقدسة، وتضاؤل عدد المقدسيين بشكل خاص بعد احتلال عام 1967 وقبله. لا يُفيد في الأمر إصرار على إدانة الاحتلال ومآربه، لأن الأرقام كفيلة بالإيضاح. بصورة أتمّ، مع تعدّد الأسباب واختلاف الظروف، تدلي الإحصاءات بمعطيات رقمية مدلولها انخفاض نسبة المسيحيين من مجموع السكان في دول المنطقة كافة. وفي مصر، تميل البيانات الرسمية إلى تقليص عدد الأقباط بضعة ملايين، إمعاناً في تجاهلهم، وإفقادهم ما تبقّى

لهم من وزن في المجتمع، ما يُثلج صدر غلاة المتزمتين.

ليس من المصادفة تدني حجم المكوّن المسيحي المشرقي في مجتمعات بعينها، ولا يستقيم عزوه بالكامل إلى تفاوت الخصوبة ونسبة الإنجاب بالمقارنة داخل الأسرة الوطنية. الظاهر محلّياً نصف الحقيقة. فالمعنيون ما دخلوا طور الانقراض البيولوجي. تجدهم، عند التدقيق، بأعداد متعاظمة في غير مجال جغرافي، يتكاثرون أسرع من المعدل العام للسكان.

الأجدى مجانبة التفاسير المبتسرة والطرق الملتوية، لقراءة الظاهرة الملموسة والنفاذ إلى حصيلة مقنعة. وهذا شرطه الإقرار بأن الهجرة طليعة مصادر الخلل الديموغرافي الحاصل، لا يضاهيها اعتبار سوسيولوجي يؤخذ به، ولا توقفها محبة الأوطان. الحال أن الاغتراب في العصر الحديث، أي حركة انتقال الجماعات إلى العوالم الجديدة المكتشفة، شمل أقواماً من القارة القديمة ومحيط البحر المتوسط، ضاقت بها مجالات العيش. ولقد سجّلت وتائر الهجرة انخفاضاً حيثما رسخت الحريات السياسية والعلاجات الاجتماعية، وتصاعدت فراراً من الشمولية وقيودها، حالما وُجِدَ السبيل، حيلةً أو استئذاناً ذرائعياً وخروجاً بلا عودة من سجن كبير.

* * *

في صميم المسألة عندنا، تنتصب السياسة المتبعة من أنظمة خنقت الطموح والاستثمار الاجتماعي مقنّنة فرص النجاح على قاعدة الكفاءة، وانحدرت بالجمهورية إلى محبس للمبادرة ومدفن للكرامة واحترام الإنسان. فلا عجب من المضاف السلبي الذي

زرعته في نفوس المبعدين عن دائرة الزبائنية والحُظوة، والمهانة التي استشعروا بها وتحسّسوا مساوئها وارتداداتها على جيل الأبناء. وعند جرد الحساب، يتبين، دون لَبْس، حصاد نصف قرن طرح حصانة الفرد جانباً، وضيّق خيار جماعة المسيحيين المشارقة (بمن فيهم اللبنانيون بوضع اليد والوصاية) بين قابل بدرء المخاطر قبل تحقيق المكاسب، عنواناً لتحسين شروط البقاء مخافة البدائل المُلوّح بها، ومقبل على المغادرة، لانسداد الأفق، معطوفاً على ذاكرة الأيام. إشكالية رُصِفتْ فوق سابقات، فاقمها المتصوّر وغذّتها الأنظمة المُتشدِّدة المتسربلة بعلمانية زائفة، كان من نتائجها ذلك الضياع، حين دقّت ساعة التغيير، بين الترحيب بالربيع، والاشتباه بقدوم فصل الخريف. لكن الأخطر ذلك التعامي عن أوجاع الشعوب، واختصار المسألة بمعاناة الأقليات.

عرّجنا على مخابئ، ولمسنا محتوياتها الكامنة وراء ردود فعل المنتمين إلى المسيحية المشرقية، وكيفية عبورهم إلى مطلع الألفية الثالثة، الحافل بالمتغيرات. ومن الفاضح أن وعاء الجمهورية، كما آلت إليه في عهدة حركات قومية «تقدّمية» رفعت طواقم عسكرية إلى السلطة، احترفت اللعبة الإقليمية والتدخل خارج الحدود، إنما أقعد مجتمعه (وحيث امتدّ نفوذ القائد الأوحد) في إسار أزمة متمادية، على هامش ركب الحداثة، وفي مأمن من التحولات الإيجابية والقفزات المعرفية والحقوقية في النصف الثاني من القرن العشرين. فجُلّ ما استقاه النمط الجمهوري المقلوب من الجعبة الثورية لم يتعدّ تسويق الشعارات واختبار شد الأحزمة وامتحان ولاء الناس المغلوبين على أمرهم. بهذا، اختلف مفهوم

المحاسن لديه عن المتعارف عليه، والتهم المقربون من رأس هرم السلطة الريوع والمكرمات. إنفاق إمبراطوري من فوق، ومعازل من تحت، ومعايير صدئة فتكت بمعاني الحياة الكريمة.

المفارقة حقاً ذلك الاجتياز الصعب للقرن، فيما انتهت الحرب الباردة، وتخلّت أميركا اللاتينية عن أسلوب الانقلابات. وفي شرق آسيا برزت نمور تنافس المتروبولات على اقتصاد المعرفة، في موازاة دمقرطة الحياة السياسية والانفتاح. احتفلت المعمورة برأس السنة عام 2000 رغماً عن أنف المنجمّين ورؤاهم السوداوية، ضجّ بالرهانات على السلم والرخاء المديد، باستثناء منطقة الشرق الأوسط، الغارق معظمها في ركود حجري. وجاء جديدها صاعقاً صدم الولايات المتحدة ونشر رائحة الموت في نيويورك. في غفلة من حُرّاس أمنها القومي، جُرحت اللبوءة وهي مرتخية في عرينها، فاستعدت للردّ، وأي ردّ.

واحد وعشرون شاباً عربياً، غالبهم سعودي، ثأروا من الصليبيين، مسلحين بما تعلّموه في معاهدهم، لا في أفغانستان، بلد الأُمِّية المُتفشِّية ومعسكرات الجهاديين في ضيافة طالبان. خافت أميركا، بلا شك، من ثقوب مؤسستها الاستخبارية واهتزاز مسلمة مناعتها. لكن المسلمين عامة، والعرب منهم بشكل خاص، وإن صُدموا لخروج فئة نعتت بالضالة عن صحيح معتقد وسويّة أخلاق ومنهج، فقد أيقنوا أن الأمر بالغ الخطورة على قادم أصداء وصورة وتعالت صيحات التهليل والتبريك من صفوف قومية وصنوف ملتزمة وعواصم ناطقة، فغطّتْ على الإدانة الرسمية وألفاظ المجاملة. مجدداً، دخل الفضاء المشرقي في دوّامة

الفرز البغيض، من بوابة التشفِّي بضعف الإمبريالية (للتلطيف الإيديولوجي) هروباً من الكلام العنصري المفضوح الذي عنى واقعاً طلب المزيد من العمليات الانتحارية، واستباحة دم الأبرياء، وهم أعداء بالضرورة طالما تواجدوا في بقاع عدوّة بالتعريف، أو تعاملوا مع أهلها ومشاريعهم المشبوهة. وهنا استعان هؤلاء الراديكاليون الأصوليون، بل استعاروا راية الدفاع عن الأمة، فأغفلت صناعتهم الجمع بين القتل العشوائي، المسمّى جهاداً ومنازلة، والتعصّب الموصوف، كما ذوّبت الفارق بين القومية والدين. لنعاين وقع هذا الغلوّ السام على المسيحيين المشارقة.

من حيث لا يُنتظر، جاءهم الغضب، وباتوا يُسألون ضمناً عن سياسات كونية، وكأنهم لواحق للغرب، يُستحسن إعلان طلاقهم منه، والقطع الناجز مع أفكاره الملوثة. لم يكن ذلك مطلب أو موقف الدول، بل عبّر عن مزاج قواعد ونخب درجت على الدفع بمقولة المؤامرة لطرد إبليس وصنائعه من دنيا المناقب والخيرات. بدا ذلك جلياً على الفضائيات، وفي استطلاعات الرأي شملت عينات من المشرق والمغرب والجزيرة العربية. وحين انقضّت الجيوش الأميركية على عراق صدّام حسين لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل وإخفائها عن المحققين الدوليين – ما أطاح بطغيان صدام نزولاً عند إلحاح أطياف المعارضة كافة – بانت الذرائع الواهية التي حبكها المحافظون الجدد في البيت الأبيض واعتمدتها إدارة الرئيس الأميركي بوش الابن، وتوارت الأسلحة المزعومة، غير الموجودة أصلاً. عندئذٍ راحت فرحة العراقيين بسقوط نظام استبدادي قاتل، وصارت عورات الاحتلال وقوداً للمتصلبين

ومشجباً علقت عليه فواجع ونعرات أدمت شعب العراق، وطاولت المسيحيين منه في دور العبادة والمساكن والبلدات، رمياً في مهب الريح ودروب المنافي، على نحو الاضطهاد.

خسر المشرقيون، الكلدان والأشوريون وسواهم من نثر الطوائف المسيحية، ما يوازي نصف عددهم الإجمالي بالاقتلاع. وعلى الرغم من مصائب سائر المكونات، وهي جسيمة في كل المقاييس، إلاّ أن الإرهاب الذي استهدف المسيحيين، عمداً أو عرضاً، أسفر عن نتائج كارثية عصيّة على النسيان، لا تعوّض بأي حال، هزَّت مشاعر إخوتهم في الهوية الدينية من الرافدين إلى وادي النيل. بلى، لن يمرّ الفصل العراقي باعتباره فاصلة من التاريخ، وقد تكون آثاره وذكراه من أبلغ المؤثرات التي تعتمل في وجدان المشرقيين، وتعذر سواد المترددين عن غير غاية، أو قل ضعف حماستهم، حيال الربيع العربي. وما الصحوة المرجوّة بعد سنة ونيِّف على الاخضرار السوري سوى الطريق الأقصر لتوكيد الحضور والأصالة، واستعادة ذات صورة أربكتها الانفعالات.

الانفعالات جرعات اعتاد عليها أقباط مصر منذ بدء عهد الثورة عام 1952، إيذاناً بانتهاء الحقبة الدستورية. انفعالات بدأت خفيفة مع إقصائهم عن مجلس الثورة ودائرة المشاركة، فتمَّ تخصيصهم بوزير ثانوي وحفنة نواب معينين بمرسوم لتعذر انتخابهم عبر صناديق الاقتراع. وحين تبوّأ أنور السادات سُدّة الرئاسة إثر وفاة جمال عبد الناصر، خفّ اعتبارهم، المتواضع مؤسسياً، فانحرف الرئيس المؤمن يغازل الإسلاميين في مواجهة اليسار، وانتهى إلى فرض الإقامة الجبرية على «شنودة» بابا

الإسكندرية. ولئن انحرف السادات عن ناصرية خذلتها الوحدة (مثل دمج سوريا في الجمهورية العربية المتحدة، والرهان العراقي على الأخوين عارف، إنقاذاً من عبد الكريم قاسم، آلَ إلى جناح البعث من البكر إلى صدّام حسين، ناهيك عن حرب اليمن انتصاراً للسلاّل)، وتوسلت تدابير «اشتراكية» أطعمت رأسمالية الدولة، فإن سياسة عهده تجاه الأقباط أكملت النهج السابق بالمزيد من الخطوات، تجلّت على صعيد تشريع إسلاموي المنحى، وقرارات إدارية مجحفة وقضائية لاحقاً (أضحت اجتهاداً مستقراً) مسَّت بالأحوال الشخصية وحرية بناء الكنائس (وحتى ترميم القديم منها). ما ضيَّق أيضاً على ممارسة الشعائر والاحتفال بالأعياد الدينية، وسخر من الأقباط. في موازاة تحولات السلطة وتجاوب نخبها، أخذت المناوشات تتصاعد في الصعيد والمحافظات بين جناحي المصريين، ما أدّى غالباً إلى طمس التعديات (بمسايرة من الشرطة) وتعميق الغبن اللاحق بالأقباط. هكذا شهدت ولاية مبارك، الممتدة لعقود ثلاثة، صدامات دموية ومنازعات، بحيث غدا ضبط الأقباط والقضاء على غرورهم حقل استثمار زرعته الجماعات الإسلامية المُتشدِّدة، وجنت منه المحاصيل والثواب.

عودٌ إلى جذر إشكالية أفرزها مسار التاريخ، نظير إشكاليات مشابهة لحظها المنقّبون في فضاءات جغرافية بعيدة عن دار الإسلام، بعضها ضاع أثره عن لوحة الحاضر، وذابت كيانته العضوية كثلوج القمم تروي السهول عند الربيع وتغيب. أن تستمر المسيحية المشرقية ولو مكسورة الجناح - في الألفية الثالثة، لظاهرة تستوقف وتدعو للتأمل والتفاؤل - لنا أن نجرؤ القول،-

لأنها تعبِّر عن أصالة وبقاء على العهد من جهة، وعن حضارة حاضنة تألقت وانقبضت، إنما عرفت أيضاً السماحة والحكمة، على الرغم من النكسات والردّات. فالذي تشكو منه النصرانية في منبت الرسالات من مُرٍّ وجراح ليس بفقاعة، تعاقب على إحداثه الظلاميون في السلطة، زمانيين وأهل ربط وحل قروسطيين، كما الدهماء.. والذي أصابها ما خلا يوماً من نزعة التسلط والقسوة بحق الناس أجمعين، وهي منتج بشري وبضاعة ما فتئت، قاطبة، تحظى بالرواج. قد لا يحمل الآتي عقاقير الشفاء، ولكن الصبر على قاعدة العطاء والمحبة يسعف في بلسمة الجراح. أليس ذلك من فروض الإيمان؟

* * *

ماذا عن حال الآخر؟

كيف الخروج باستنتاجات إزاء تداخل الموروث مع القائم، والأدلة الصلبة مع الظنون؟ ألا يسترعي الانتباه، أولاً وبداهةً، إن ثمّة مقيمين بوفرة في منازل كثيرة من البيت الواحد، أمر أحوالهم جدير بالانكباب عليه. هذا ما سنحاول تتبّعه، آخذاً في الاعتبار أن الريح لا تمضي، بالضرورة، حيث تشتهي السفن؛ ولكلٍ من أزمات حركة التاريخ ووطأة قانون الجدلية، نصيب.

القصد أن المسلمين، ذوي الثقل البالغ في معادلات الشرق الأوسط، بمشرقه وجزيرته ومحيطه، هم ورثة ماضٍ وأبناء حاضر يبدوان متباعدين، بُعْدَ العصر الذهبي الرائد عن عصر التكيف والقبول بالمتاح، وبُعد ميزان الشعر عن براءات الاختراع والابتكار.

لعل المسلمين أنفسهم خير شرّاح لدواخل وجدانهم، عملاً بالمأثور الجاري على لسان العرب، وهو أن أهل مكة أدرى بشعابها. وإذ يسترشد علم الاجتماع، كما الإناسة، بمبعث هذه الحكمة، يحرص أصحاب الاختصاص على الاستزادة في التنقيب والاستعانة بالدراسات المقارنة، علاوة على مُؤثِّرات المنظومة الفكرية السائدة. كذلك طورت الأبحاث الحديثة أساليب التقصي الاجتماعي، مدخلةً معايير ومراجع قياس واهتداء، لبيان امتزاج المتخيل والإنطباعي الذهنيّ بالواقعي المعاش. إلى ذلك، تعمّقت

قراءة الحراك الشعبي بالعدسة المكبّرة لتعقب دوافعه وأوجهه ومآله، متخطية المدارس الكلاسيكية، ومنها الماركسية في تشديدها الأحادي على الصراع الطبقي، فكثرت العناية بمصادر ثقافية ومقدمات جغرافية وخصائص مناخية تكوينية وعوامل معتقدية جلّها قدم من عمق التشكيلات الاجتماعية المندثرة وأساطير البيئة الريفية. الحاصل اكتشاف مثير لتواجد علامات الماضي في صيغ الحاضر، وصعوبة الإفلات من عالم الأمس بطبقاته الذهنية ومفاتيحه عند مقاربة عالم اليوم.

يقودنا ما تقدّم إلى التخفف من التباسات عديدة تحتجز البحث عند أسوار أمة حصينة لا تتبدل، ودفوع متسترة تسخِّر النص الديني لمنع الاقتراب من المادة الاجتماعية في صيرورتها بذريعة خروجها بسمات أبدية وهوية فريدة في ذاتها على مر العصور والأزمات.

ليس المراد نفي الخصائص والعلامات التي وهبت الطراز الإسلامي قسمات منظورة، فهي تؤكِّد تلاوين الأنساق، وتعطي الشهادة على صحة المنحى العلمي في الإحاطة الشاملة بجميع المعطيات. الخطأ، نتجنّبه قطعاً، يعود، في الأساس، إلى تغييب المسلمين في باطن الإسلام، وجعل الكائن الاجتماعي مصحوباً بالرسالة ومرآة وفية لها، على الرغم من الاختلاف المفهومي. الانتماء الديني لا يستنسخ الأجيال أو يجعل من مسلمي القرن العشرين نسخة طبق الأصل عن الذين رحلوا في القرن السابع عشر، وان انتسبوا بيولوجياً إلى شجرة عائلية واحدة، وتحدَّروا من السلالة ذاتها.

وسيجد المرء، من دون أفكار مسبقة، تمايزاً ملموساً بين مسلمي الجزائر مثلاً ونظرائهم في أندونيسيا أو الصين، لا لأسباب إثنية وحسب، بل لاختلاف المنشأ والعادات ومقادير التلاقح وأنماط العمل والسكن، والتراث، وروافد المخيّلة وسواها من مستوعبات الفرد والجماعة.

نعكف الآن على المُحدِّدات في الزمان والمكان. يجمع الثقاة أن حضارة متألقة انتشرت في العالم المعروف بدءاً من القرن الثامن الميلادي، بناها المسلمون، بعد أن حمل العرب راية الدين المُنبعث من جزيرتهم إلى الأعاجم، ومنهم إلى أطراف آسيا ومحيط البحر المتوسط الأوروبي والأفريقي الشمالي، قبل دخوله أفريقيا السوداء. ولئن نهضت أقوام دخلت الإسلام وأسهمت في بلورة ونشر هذه الحضارة، كان لأهل المشرق اليد الطولى في مبناها العام، السياسي على الأخص، حين انتقلت دار الخلافة تباعاً إلى دمشق وبغداد، من الأمويين إلى العباسيين. حتى أن الخلافة الفاطمية التي زاحمتها ولم تعمر طويلاً، اختارت القاهرة عاصمة لها، في مدار المشرق القريب. وسيبقى في الذاكرة أن هذه الدائرة الجغرافية شكّلت القلب النابض للمنظومة، وموطن أبرز تجلّياتها. هكذا احتلّ العنصر المكاني أهمية بالغة في التكوين الذهني لمسلمي المشرق، وهم يجاورون سائر أهل الكتاب ويختلطون بهم على مدى ألفية وبضعة قرون، ما لم توفره أرض الجزيرة المحظورة على دين هؤلاء بعد الإسلام.

لن ينسى المسلمون المشارقة عهدهم المضيء السابق،

وقد أعقبته حقبات طويلة من الاستباحة والانحطاط، أنزلت أسياد الأمس عن المنصّة، وحوّلت مركزهم السياسي والمعنوي إلى مجرد نقابة للأشراف. فقد توالت المصائب على جزء عزيز من خريطة مُتشعِّبة، أقدمت على استحداثه الحملات الصليبية باكراً، تبعها المغول، قبل استيلاء الجند عليه مجدداً، مماليك ومن ثم عثمانيين، تولّوا الاحكام بإسم الإسلام الظافر، وتركوا بصماتهم على التركيبة السكانية. هكذا، قام البنيان الديموغرافي من جماعة آرامية، روميّة الولاء، على دين الأباطرة، طعّمتها القبائل الوافدة من الجزيرة منذ صدر الإسلام، واستعربت شطورٌ منها بالتتالي.

وفي سياق العملية التاريخية، أشهر قسم من السكان الأصليين إسلامهم، ليستقرّ من عُرفوا بعرب الشمال على ثُنائية مسيحية / إسلامية غير متكافئة، أغناها أتباع فرق ومذاهب ناشئة، أخصها الموارنة والدروز. بعدذاك، غلب الطابع العسكري (والوظيفي عامة) على المستوطنين الجدد، العاملين أساساً في خدمة المماليك وأسلاك السلطنة العثمانية، واندمجت ذريتهم في النسيج العام، فسيفساء تركية وتركمانية ومغربية وداغستانية وسلافية وأرناؤوطية وألبان.

شريحة فوق أخرى أكملت بُنياناً ديموغرافياً ضمّ أقواماً من أصول مختلفة، قدمت إلى المشرق وجعلته مقاماً لها (خواتيمها مصريو حملة إبراهيم باشا، وجزائريو الأمير عبد القادر وأرمن تركيا). ولربما جاز القول أن مهمة حماية الثغور من الفرنجة والدفاع عن دار الإسلام من بوابة تاريخية بامتياز، لا تأتلف مع

استبقاء المسيحية المشرقية في نصابٍ من مفاهيم العصور الماضية وتجارب الإمبراطوريات (باستثناء إسكندر المقدوني ونابوليون ابن الثورة الفرنسية). لكن حاصل التاريخ لم يؤكّد فرضية الاستئصال لأسباب عدة، تتيح مجالاً للإيجابية السمحة في مقابل الإشكاليات المغايرة التي أتينا عليها في فصل سابق. وللدلالة القريبة زمنياً، لنا من السلطنة العثمانية أنموذج جمع النقيضين. وقد تكون حاجات بيت المال(ولاحقاً الاقتصاد) من دواعي الحفاظ على المسيحيين، ولا يعني ذلك سَهَر الحنون عليهم.

ملحوظة ضرورية في هذا المطاف؛ نشير إلى الفارق الموضوعي في الانتماء الثقافي الخالص والقومي (بالتعريف الحديث القادم من القرن التاسع عشر المعني بيقظة القوميات) بين المسيحيين المشارقة أصحاب الهوية العربية – مع استثناء أرمني حضرَ متأخراً– والأكراد المسلمين ذوي القومية الخاصة واللغة غير السامية. ومن هنا اختلاف أوجه القضية والإشكاليات.

إن استقصاء أحوال وألوان أهل الإسلام في المشرق عبر رحلة تاريخية مديدة، يشي بتقلبات الوحدة المركّبة وتنوع الجزئيات. بالتالي، اختلف السعد وأصحابه حسب الطبقات، واختلّ ميزان النعمة عند كل طارئ ومُتغيِّر سلطوي. أي أن الحاضنة الإسلامية الجامعة لم تقض على أسباب التبرّم من الإقصاء واللامساواة، والشعور بغربة نسبية وإجحاف، مصدرها التهميش الملازم للتمييز. فظلم القريب ظاهرة عانت منها جموع المسلمين، وهو يسقط الصورة النمطية، سواء اشتقت وردية عجائبية من قاموس مثالي

ينزّه دار الإسلام عن الشوائب والزلاّت، أم احتلت، معاكسة، مخيّلة ذمّية تحكي عن تمييز سلبي لحق بالمسيحيين دون سواهم، على وجه حصري. قد تصيب كتابة التاريخ (مع إستحالة إنكار العلائق النفسية والمؤثرات المتبادلة) حين تعمد إلى كسر المحرّمات وتفنّد القواعد الحقوقية التي هيأت لمنزلة اعتبارية خصّت المسلمين تفاضلياً بها وتمخّضت عن سلوكيات استعلائية، لكنها تخطئ إن أهملت جوانب هامة من التاريخ الاجتماعي، تتناول بالمقارنة فصول الغُبن وآثار الفروض الإكراهية والظلامة التي طاولت عامة المسلمين على أيدي إخوة في الدِّين.

من خلال التصويب المنهجي، حاولنا الإتيان بما يكفل النزاهة الأدبية ويُنقي الذاكرة، توسّلاً للموضوعية، لا تجميلاً للأوضاع. ولربما أزعجت مقاربتنا أنصار التوصيفات الجاهزة من كل صوب، المتشدّدين في نظرتهم إلى الذات كما إلى الآخر، الواقفين على طرفي نقيض في إطلاق الأحكام. غير أن شأن أولياء الأمر في الفقه والعرف الإسلاميين، القاضي بوجوب طاعتهم مقابل رفع الظلامة عن الرعيّة، والذي انحرف عن صلاح الراشدين، لا يعتبر المصدر الوحيد لما شغل المسلمين أنفسهم من مطاعن وازدراء. فالذي يوصف بعصر الإنحطاط استوى هنا، بكامل مفاعيله، مع بدء زرع بذور النهضة في الغرب الأوروبي، وبواكير تطوّر الملاحة البحرية التي أمَّ روّادها وتجارها العالم الجديد، وطرقوا بإلحاح أبواب الشرق. مذذاك، لاحت معالم الهوة التقنية بين أوروبا المُجدّدة، الخارجة من سبات القرون الوسطى وبين دار الخلافة المُتخلية عن سلاح المعارف وعن حرفة العلم

التي رفعت منارتها. سيكون لهذه القهقرة، أثر عميق على موقع بلاد المسلمين في المعادلة الناشئة، وعلى أهل المشرق، الأقرب إلى الاستشعار بالضعف وترقّب الهزّات.

عاد الفرنجة بأساطيلهم التجارية ومنتجاتهم المصنعة هذه المرة، باحثين عن أسواق لبضائعهم، وعن مواد أوّلية لصناعاتهم الفتية، فيما جيرانهم ما زالوا في طور حرفي تقليدي مقيّد. والى الثغور، حيث الخانات، توافد مغامرون وكشافون من أهل الصفة، توطئة لقدوم القناصل في مرحلة لاحقة، مُتأبّطين نماذج العقود التجارية ودفاتر شروط المبادلات، مقدمة لترسيمة نظام الامتيازات. في المقابل، استهلكت السلطنة موارد غالية أنفقت على تجهيز حملات جيوشها برّاً، لتصطدم اندفاعاتها بقوة صاعدة شمالاً وفي حوض البحر الأسود، اسمها روسيا القيصرية، وتنكفئ غالباً أمام تصميمها على النفوذ في جوارها، وتأمين حضورها في المياه الدافئة عبر المضائق. ولم تجد السلطنة العثمانية، بعد معركة ليبانت البحرية في المتوسط وفي غياب أسطول نظامي قادر على المواجهة في أعالي البحار إلاّ القراصنة المشفوعين برعاية الآستانة بغية منازعة قباطنة الغرب، لكن أمن الملاحة البحرية أخذ بالتحسّن رويداً، ونمت المبادلات عبر الطرق البحرية بواسطة السفن الشراعية حتى طوي فصل القرصنة ودنا عهد السفن البُخارية. ولا يسع المرء تجاهل أمر بارز تمثل بضرورة الاقتباس العلمي من أوروبا، فيما كبح المحافظون المتحلقون حول مشيخة الإسلام محاولات التحديث، وفوّتوا فرصة النهوض على السلطنة، حتى خارت قواها. وفي الوقت الضائع، عزّزت الإرساليات مستوى

التعليم لدى من تيسّر لهم الالتحاق بمدارسها، سوادهم الأعظم من المسيحيين.

لنُلقي الضوء على حقبة مفصلية قاربت المائة عام، من تصفية الإنكشارية (عام 1826) إلى زوال الخلافة (عام 1924).

مُنهكة وحائرة عسكرياً، بدت السلطنة مطلع الثلاثينات، وقد خسرت اليونان والجزائر (ومصر عملياً)، ثم هزمت في الحروب المتلاحقة التي خاضتها، وتراجعت على جبهات عدة. بيد أن الولايات العثمانية في المشرق ما شغلت بال السلطنة، من حيث التمرّد على كيانها، والبقاء تحت إدارتها المباشرة، لقربها من مركز السلطنة، على عكس المغرب واليمن البعيديْن. فما الذي جعل هذا القرن ثقيلاً على ذاكرة المشرقيين عامة، وكيف سُمح له أن يزرع الريبة والخصام؟

للحؤول دون المبالغة الوجدانية، يُستحسن بادئاً الرجوع إلى أعمال المؤرّخين والمدققين الذين أولوا الرجل المريض عنايتهم، وحققوا المعلومات والأرقام بقدر من الحيادية. ذلك يُعين على عمل الذاكرة. المختلف عن واجب الذاكرة، فالأول يتمهّل ويهمل المغالي ويرتب الأحداث في مجراها وحجمها، والثاني يتلهف إلى التعبير عن مشاعره مخافة النسيان. فبالتأكيد لم يكن قرن التنظيمات كتلة مساوئ حولت الناس إلى وحوش كاسرة، ولم ينجز أيضاً الإصلاح، ولكنه رغب في إشاعة الألفة والمساواة بين مواطنين اعترف بشخصيتهم وحقوقهم دستورياً. ولأن المشرق بقي على ولائه للسلطان وما يمثله، خلافاً للروملي وبعض أفريقيا العثمانية، فيبدو أن الرابطة الدينية، لا القومية أو الحقوقية، (ولا

حتى الأمنية أو الاقتصادية الربحية) هي مدار الولاء، بدليل طقوس التهليل والدعاء لنصرة الخلافة في صراعها مع الكفّار.

ومن النافل أن لغة الدعاءات ومضمون النداءات في مدن المشرق تجاهلاً كلياً وعلى الدوام مشاعر المسيحيين من السكان، وجانباً إيرادهم في عداد أصحاب الرأي.

اصطدمت القوننة والتشريعات الحديثة، على أهميتها وضراوة كفاح الإصلاحيين من أجلها، بجدار مجتمع محافظ غاضب على فقدان الامتياز المعنوي والحقوقي الذي اعتاد عليه. كانت الضغوط الأوروبية ماثلة، تمارس جهاراً على الدولة السنية ومرافقها، فجاء قبولها بالتحديث مرادفاً للرضوخ المُهين لدى المتحسّرين على أمجاد الماضي، الخائفين من عواقب المسّ بالقائم والتغيير البنيوي للنظام. اجتمعت أسباب النفور هذه في المشرق، الخارج من حملة إبراهيم باشا التي بلغت قونية ومشارف الأناضول، حيث حلب ودمشق وبيروت الصاعدة والقدس الشرقي وصيدا وعكار، ينشط فيها القناصل والكومبانيات الغربية والإرساليات والوكلاء، وتبسط الدول الكبرى حمايتها على المسيحيين. كلّ ينفرد بطبائعه، وينال من هيبة السلطة بعد اقتحام أسواقها والتمتع بنظام الامتيازات. مع توالي السنوات، راكمت القوانين الصادرة عن سلطة مأزومة، نزعة الاحتجاج في غياب القدرة على مواجهة الغرب وإيقاف قطاره الزاحف إلى الداخل، فبدا أسهل المتاح الانتقام من الحلقة الضعيفة، بزعم تعاطفها المذهبي وحصادها المنافع من التدخل الأجنبي بمروحةٍ ضمّت الأرمن في أقصى شمال شرق

تركيا العازمين على الارتحال إلى نصارى المشرق المشكوك في نواياهم والمقبلين على مناصرة الدخيل. ففي الوقت الذي توافدَ فيه المهاجرون المسلمون من القرم والقفقاز ومحيط بحر قزوين والبلقان بأعداد متعاظمة، أضاف الفرمان السلطاني(عام 1856)، غداة حرب القرم، لعنة جديدة على البناء المساواتي، سمح بتبوء المسيحيين العثمانيين المراتب الإدارية كافة، ووحّد التكليف الضريبي مع تعزيز نظام الملة وتعميم الخدمة العسكرية للجميع (مع إمكانية دفع البدل، فرصة المسيحيين المقتدرين مالياً والمقبلين عليه عموماً). عند ذاك، كانت نسبة المسيحيين تنخفض بين العثمانيين بعد إنسلاخ معظم الروملي عن السلطنة، بينما تعزّزت مواقعهم عن غير استحقاق، -حسب إدّعاء حسادهم- وشرعوا يهيمنون على المال والاقتصاد، بعدما ضعفت مناعة البلاد وتراجعت حصة وأرباح الأعمال التجارية والحرفية التقليدية، المنوطة بالمسلمين.

ظنَّ المُتضرِّرون من الأبواب المشرعة بالمسيحيين شروراً، دليلهم إلى ذلك مخالفة الجاري المبادئ الشرعية، وحليفهم مصاب السلطنة المتمادي فصولاً وتنازلات. كيف لا، ودعاة الغيرة على الدين كثر، يرون في التأورب مذلة ومنزلقاً خطيراً يطيح بروح الأمة ومتانة جامعها وجوهر نظامها. وإذ أقرّ الدستور عام 1876، فسرعان ما جمّد السلطان عبد الحميد العمل به، وحلَّ المجلس التمثيلي المنبثق عنه، باحثاً عن سند أصيل ونهج مأمون، وجد كليهما في احتضان الجامعة الإسلامية وتنمية فوبيا معادية للكفّار أجمعين، لتوجّسه من بريطانيا، حليف الأمس، واستشعاره

صعوبة إرضاء روسيا، المنفتحة شهيّتها السلافية بلا حدود.

من انعدام الثقة بالأسرة الأوروبية، إلى ضعف الوثوق بأجنحة النخب في الداخل، دفعت خيبة الأمل عبد الحميد إلى العزلة واستخدام القبضة الحديدية، وراء أسوار قصر يلدز. لكن الأهم، والأكثر نفاذاً إلى جمهور القواعد، إنما حملته شعبوية موصوفة، اتصلت بالتقشف على الطريقة الصوفية (القادرية عنده، ولسبب التصاق البكتاشية بالانكشارية)، وحاكت دفائن الضمائر المجروحة وغرائز القلوب الضائعة. انفتح المجال على الإحياء، الديني والمجتمعي بصيغة أهليّة، وصارت الشبهة تلاحق المختلف وتهيئ للقصاص.

زرعت الحميدية بذور الريبة في الهرم الاجتماعي، فارتاح لها المُتزمّت قولاً والمكابد عملاً، قبل أن تمتشق تركيا الفتاة السيف، ويضرب بيدها العاملون على التطهير العرقي وأساليب الاستبداد.

إن فك أول حرف من دروس كل ماض حزين يبدأ بالتحديد الظرفي واستعادة المناخ العام. هذه قاعدة حميدة للتنقيب عن حقيقة الحدث على مسافة زمنية من وقوعه. وهي مفتاح معرفة دوافع العدائية وكيفية شحن الفرد العادي، المُعْدَم غالباً، وتحوّله إلى ظالم، بالقول والسلوك الجارح، أو بالفعل. كما رأينا سالفاً، مرت السلطنة العثمانية، الرجل المريض في نظر القوى الكبرى، بأصعب التجارب والمحن تزامن الإصلاح مع الهزائم العسكرية وإملاءات المنتصرين، ترافقه وتمعن في تعطيله وتجويفه معارضة المحافظين ونوازع استبداد.

لئِنْ غابت هذه الآفة عند السلاطين سليم الثالث ومحمود الثاني وعبد العزيز، فقد استمرت واقعاً لدى باشاوات ورجال دين

وولاة وأصحاب نفوذ، وعادت قوية مع عبد الحميد.

في المحصلة، آلت وديعة السلطة إلى جمعية الاتحاد والترقي، الواعدة بادئ ذي بدء والمتحولة عصبة عرفت بتركيا الفتاة، مارست التتريك القسري بعد ذبح الديمقراطية وحلمت بالطورانية، وانتهت بهزيمة مدوية جرفت خلافة دامت أربعة قرون.

لقد حفرت الانتكاسات المتلاحقة عميقاً في نفوس الناس، فيما تحطّمت أسطورة خاقان البحرين والباديشاه الذي تنحني أمامه أمم الكفار صاغرة. لم يعد من «تيمارات» تعهد إلى عبيد السلطان جزاء بلائهم في الغزوات، وفي الأساس فقدت هذه الإغراءات قدرتها على الدفع بعناصر مؤهلة لخوض الحرب الحديثة. من جانبها، ترهلت الانكشارية، نخبة الوحدات المقاتلة، وتبلدت أوجاقاتها حيث رابطت، يلتحق بها المتطوعون المحليون (خلافاً للدفشرمة، القائمة على الإعداد العسكري لأحداث انتزعوا من عائلاتهم في الروملي)، ويمارسون الحرف كسباً للمال. وفي المشرق، نزل مهاجرون، تركوا مواطنهم لاجئين، ورفد الجهاز الإداري، والأسلاك العسكرية المرابطة، بوجه خاص، السكان الأصليين، بعوائل وكتل بشرية على مدى ثلاثماية عام، وهي ظاهرة لا مثيل لحجمها في المغرب وسائر الولايات، عدّلت موازين التركيبة الاجتماعية، وعزّزت التلاحم العضوي مع السلطنة والعمل في خدمة النظام.

يُستدلّ من الأرشيف العثماني، كما من الوثائق الشرعية في المشرق، على وجود إقدام محلي قديم على الوظائف العامة. فإلى

الوالي والمتصرف في السنجق، كان تعيين كبار أعضاء المجلس (القاضي، الدفتردار، آغا الإنكشارية) يتم مباشرة من اسطنبول. اللافت أن النخب المحلية حظيت بالكثير من هذه المناصب، يعاونها السادة الأشراف، صفوة العائلات. ولا يفوت تأثير هؤلاء على العامة وشيوخ الحرف والحارات، واستياؤهم الشديد من صعود الوجهاء المسيحيين ونموّ قدراتهم المادية بالاتكاء على النمط الرأسمالي الوافد حوالي العقد الرابع من القرن التاسع عشر. وكما عاندت الأرستقراطية دفاعاً عن مواقعها في غير مكان، لجأ أصحاب الامتيازات الموروثة في المشرق إلى متوافر ذرائعي عماده الذمّ والنميمة توسلاً لتعضيد طائفي. تقاطع مع صعوبة منافسة الحرف، للمستورد السلعي الأوروبي، اندثار بعضها جرّاء التبدل المتواصل لنمط الاستهلاك.

يبقى السؤال عن علاقة جيش البسطاء في الريف أولاً، وفي المدينة، بالاستثمار الطائفي على خلفية صراع التقليدي المتمكّن ذي الموقع والحصة المحفوظة مع الجديد الوليد، وماهية «الامتيازات» التي أنزلته إلى ساحة العراك. فحال المشرق إزاء السلطنة، اختلفت جذرياً عن الممتلكات العثمانية في أوروبا (الروملي)، فلم تُجرّد عليه الحملات العسكرية باسم الإسلام، ولم يسرِ عليه تطبيق الدفشرمة على مسيحييه أساساً أو ينزع إلى الثورة على المحتل وطلب الاستقلال.

وجلّ الذي شهده من اضطراب منذ فتح سليم الأول ما تجاوز الخطوط الحمراء، بل اشتكى من الولاة، وتوجّه العصاة أنفسهم دوماً إلى الباب العالي بالتماس عدالته مع الدعاء والوفاء

للسلطان. لذلك ينبغي كشف الغطاء عن بنود أخرى قامت عليها مسلمة اجتماعية مُنع المسّ بقواعدها إلى أن نالت منها ضرورات القوننة المساواتية اقتداءً بأوروبا، فكان الانتقال من مسالمة القوي إلى غضب المهدد بفقدان الحصانة المعنوية وتلك الدرجة الثمينة في السلم الاجتماعي، ولو من أسفله. ولا يعني ذلك تحقيقه مكسباً قابلاً للصرف من خلال الانقضاض على الأضعف، وإيقاف عجلة التاريخ، إنما هو أداة المراوحة في المكان، ومحاولة فاشلة حبلى بالأضرار. فأيّ قيمة تذكر للون الملبس وتحريم الحرير على النصراني، ونوعية الطاقية، وحصرية ركوب الخيل، والسير يميناً أو يساراً، حين بانت المنتجات الأوروبية الأكثر عرضاً ورواجاً، واقترب العالم من الدراجة والسيارة وأنظمة السير. المفارقة ان السلطنة اعتمدت الزيّ الأوروبي رسمياً منذ العام 1829، والطربوش عوض سائر القبعات والعمائم.

في الحقيقة، هو التعصب المريض الذي أعمى الدهماء بتحريض من أصحاب الغَرضية والمواقع المتهالكة، انتعش في موازاة تعمق أزمة السلطنة القاطرة، وعشَّش في المقطورة المشرقية، قبل يقظة العرب ودخول الرجل المريض نزْعه الأخير. وان وجد في الحقائب الشرعية ذرائع ومبررات، فقد خرج عن البراغماتية التأديبية التي انتهجتها خلافة بني عثمان، مشتبهاً في هوية المسؤول عن الخراب، وعاد ناهلاً من مدرسة ظلامية متزمتة أنتجها المشرق بالذات. وليس بالعارض البسيط، عقب إمعان الاستبداد الحميدي، أعلى مراحل منظومة عرجاء، مبادرة وشجاعة مسيحيين لبنانيين إلى طرح إعادة الخلافة إلى أصحابها العرب قبل عبد الرحمن

الكواكبي وصدور كتابه «أم المدائن» العام 1902.

حينذاك، سُطِّرت بواكير فكر النهضة العربية على أنقاض سلطنة غابت شمسها، حملته نخبة مشرقية ضمت العديد من المسيحيين، وراحت تنتظر اللحظة المُوآتية، رافعة شعار اللامركزية أولاً. وكان طول انتظار، استبشر بمجيء جمعية الاتحاد والترقي ووعودها فانهارت الآمال، وذاق أبناء العروة الوثقى منها شرّ العذاب.

تركيا الفتاة: طلعت وأنور وجمال

تحرّر العاملون في أجهزة السلطنة، وصولاً إلى الباب العالي، من صفة عبيد السلطان، وأضحوا بيروقراطيين مدنيين، وعسكريين خرِّيجي معاهد، في خدمة الدولة. بعد مخاض ومنازعة، انتصر دعاة تحديث المؤسسة العسكرية، لزوم حماية السلطنة، وجاء زمن التعليم الرسمي، لحسن الأداء الإداري ومواكبة الاقتصاد، بقانون صدر في العام 1869. لكن العثمانية، عقيدة إمبراطورية مترامية الأطراف وجامعة الأقوام، أخذت تترنّح، فاتحة المجال لبديل الإسلام الموحّد في مواجهة النزعة القومية التي تسرّبت إلى الحديقة الخلفية للسلطنة في الفضاء العربي. من الآن وصاعداً، لن تتوقف عن قصر يلدز تقارير المخبرين المنتشرين في المشرق، وبين جالياته المقيمة في مصر وأوروبا، تروي أخبار المؤتمرات والمراسلات مع الدول الأجنبية، وتردد أسماء المشاركين وانتماءهم الطائفي. وفيما تضاعفت أعداد الضباط العرب في الجيش العثماني،عربوناً للصداقة وامتصاصاً للنقمة، حمل التدبير المستحدث بخطوات محسوبة، على السؤال عن مدى الاطمئنان إلى هذا الاستقطاب وولاء العسكريين العرب ساعة الامتحان.

نقيض المنقول الشائع، لم يعمل السلطان عبد الحميد منهجياً على إيقاف قطار التحديث؛ ولو شاء، لما استطاع. هو أيضاً عرف واقع الإمبراطورية المُتردِّي، ومحدودية قدرتها على

التصدي لبريطانيا وفرنسا من جهة، ولروسيا من جهة أخرى، فأراد التفاف المسلمين حول الخلافة، لا انضمامهم إلى السلطنة، وسيلة لمشاغلة خصومه الدوليين في الهند وأفريقيا الشمالية والمستعمرات بعامة، كما في القفقاز وآسيا الوسطى. لذا وجد في الطرق الصوفية (القادرية والرفاعية بخاصة)، دعامة ورسالة إيديولوجية تخترق الأسوار. بلغة الحاضر، يُعتبر سعيه الإسلامي لوناً من صيغ التضامن الأفرو-أسيوي، لتمتين دفاعات سلطنة محاصرة، وفك الطوق المضروب حولها، قابَلَهُ التشدد الأمني في الداخل، وإجهاض محاولات تمزيق ما تبقى من أراضيها(عبر إسكان المهاجرين على الحدود الشرقية وإنشاء وحدات الحميدية من الأكراد لاحتواء الانتفاضات الأرمنية، كذلك إنزال اللاجئين المهرة من البلقان على طول خط الحجاز، لإعمار الأرض وتدعيم اقتصاد الأناضول، المعقل والممرّ إلى الممتلكات الجنوبية). ولئن انقلب عليه وعزل الفتيان الأتراك، فقد انتابهم الخوف عينه على وحدة متآكلة، انحسرت ثنائية تركية-عربية قبيل الحرب العالمية.

من باب علمنة ماسونية دخلوا السلطة، والى طورانية عرقية انتقلوا، مرتابين من انفصالية تراود النخب العربية، ازدادت مؤشّراتها لدى تجمعات سياسية علنية، وسرية في صفوف الضباط العرب، كمنظمة العهد. علاوة على ذلك أكثر القوميون الأرمن من طرح مسألتهم الوطنية على المحافل الدولية، ونما الخوف من الحركة الأرمنية العاملة في الجسد التركي والأرض الأم، التي أنجبت حزبي الهنشاك (الجرس) 1887 والطاشناق (الاتحاد الثوري الأرمني) 1890: تأسس الأول في جنيف، والثاني في

تبيليسي (جيورجيا)، وكلاهما نشط في اسطنبول.

في ذروة الحميدية دُفن القرن التاسع عشر، خاتمة عقود من الإصلاحات والخيبات والانتكاسات. ويمكن القول، بتحفظ وقائي، أن عناوين صراعية فقدت مقداراً من الصلاحية، ولم تعد تلك الرافعة الفتاكة للتعبئة والتحشيد. بالفعل، تبدلت اللوحة بمعطى الجغرافيا، حيث احتفظت السلطنة بمقدونيا فقط في أوروبا، وعامل التحالفات.

تقارب ثلاثي بريطاني - فرنسي - روسي، أفقد اسطنبول هامش المناورة، وانعطافة عثمانية نحو ألمانيا، الحليف الذي لا أطماع له، والمُعجب بمنهجه العسكري. الآن، حلّ التخطيط الاستراتيجي في مقدم الأولويات، يستند على علم الحرب الحديثة، وبُنية عسكرية نظامية متطورة، وتأهيل على النمط البروسي، لا بديل عنها، ولا حمية دينية تنافسها في ميزان الاعتبار. الآن، ما عادت حسابات السلطنة العثمانية أنانية إقليمية وحسب، ان جاز الوصف، لأنها دخلت لعبة قارية وكونية شاملة، بمحرك مختلف، أين منه طاعة السلطان والحرب المقدسة. ألم يعلن الإمبراطور الألماني غليوم الثاني من دمشق 1898 أنه حامي الثلاثمائة مليون مسلم في العالم بعد توكيده من القدس أنه المدافع عن الكاثوليك والبروتستانت أجمعين؟ حتى في هذا المجال، سوف يتفوَّق الأسد البريطاني بمكره على دار الخلافة، ويؤلِّب الحسين، شريف مكة وخادم الحرمين، على المارقين في اسطنبول، وعلى مغتصب الوكالة الروحية زوراً بقوة السلاح. جرّاء تضافر مجموع هذه العوامل، هبط المنسوب الطائفي في المشرق، لتقلص فوائده

وإمكانية توظيفه الناجح في المجال العام، ولربما فات زمن التكسّب والانتفاع من الرهان عليه. وسنرى أن ذلك كان امتناعاً ظرفياً لدى مقاوليه، لا قناعة بمحظور اللجوء إليه.

مع نشوب الحرب العالمية الأولى، تعطّلت لغة التخاطب المدنية، وتقدم المجهود والعسكري على ما عداه. فهمه الثلاثي في قمة السلطة، طلعت وأنور وجمال، أنه قضاء على النزعات الانفصالية، وأحكام عُرفية تقتلع العمالة وتجفف تربتها. راح الأرمن ضحايا بمئات الآلاف على دروب الشقاء، إثر قرار إبعادهم عن الحدود الشرقية، خشية تعاطفهم مع الجيش القيصري الروسي، ومؤازرتهم له عند تقدمه، كما أفيد عنه رسمياً، مؤيداً بفظاعات ارتكبت بحق الأتراك.

خطأ الرواية هذه، ان سائر الأرمن في غرب تركيا وكيليكيا لقوا المصير نفسه، وانخفض عدد المقيمين الإجمالي من حوالي المليونين إلى سبعين ألفاً غداة الحرب. قبلذاك، تعرّض الأرمن مراراً منذ الثمانينات لهجمات دموية وأعمال انتقام في العاصمة والنواحي، حرَّضَ عليها دعاة متزمّتون، ومنها اقتحام الحي الأرمني في أضنة ومقتل الآلاف (24 نيسان 1908 - ذكرى المجازر)، أخذوا بجريرة الاتحاد التركي المطارد في اسطنبول. كان أنور باشا على علم وافر بالأمور حين أنشأ التشكيلات المخصوصة (المنظمة الخاصة) وأوكل إليها مهمات في إطار محاربة التحريف والدعوة لتلبية نداء الجهاد.

غامر أنور على جبهة القفقاز لاسترجاع مناطق كارس واردهان وباطوم من الروس، ففقد فيلقين كاملين. وصمد الجيش العثماني

ببسالة في غاليبولي، دفاعاً عن المضائق، أمام إنزال الحلفاء، ثم في كوت العمارة(العراق)، بعد سقوط الفاو والبصرة. لكن الجيش الرابع بقيادة جمال باشا (وزير البحرية) وقف عند ترعة السويس، يغمره الشوق إلى استعادة الحق الضائع، والاستيلاء على عقدة مواصلات الإمبراطورية البريطانية، لقطع طريق الهند. كان دوماً بين مصر وسوريا رابط يقفز فوق حاجز سيناء الصحراوي، وبين النيل والفرات ما يشبه المنافسة على ري الحضارة وإعلاء هامة الكبار. ولا شك ان التاريخ مثل أبداً في ذهن واضعي الخطط العسكرية، قاسماً مشتركاً بين المدافعين والغزاة.

تحفر الخواطر متداخلة مع الأحداث، ولا بأس من إيرادها في هذا المقام، استباقاً للسؤال عن علاقة طلعت وأنور وجمال بموضوع معاينتنا. يقيننا أن الثلاثي يمدنا بمعرفة النواقص الكامنة وراء الوقائع والتحولات. فهو الضالع مباشرة في الحرب، استراتيجية ومحددات، وهو، بأضلعه الثلاثة، أنموذج جسَّد التحولات ضمن تركيا الفتاة. طلعت، رئيس الوزراء في الباب العالي، مهندس السياسة العامة والجبهة الداخلية؛ أنور، وزير الدفاع، المعني الأول بالحرب النفسية؛ وجمال، صاحب اليد الطولى في المشرق، البطَّاش، جزاؤه عندنا لقب السفاح. جميعهم من مدرسة علمانية بامتياز، فكيف بهم غيارى على الدين، وهل تخلَّوا عن المبادئ، أم أن دوافعهم اتصلت بمنطق الدولة (Raison d'Etat) الصارم والواجب الوطني، فشربوا حتى الثمالة والهزيمة والسقوط.

مهما علا شأن القادة، تحكم الظروف وسقوف اللحظة صناعتهم، من منظور التاريخ. أما الوسائل، على قدر المتاح تقنياً

ومادياً، فقد فشلت القيم الروحية في ردعها عن تجاوز المحظور إنسانياً، ولم تنبت بذور القانون الدولي إلاّ مع حرب القرم (1856). دخلت السلطنة العثمانية حرباً عالمية حصدت الملايين، وما رحم القصف المدفعي مدنياً بريئاً، وهارباً من مناطق القتال، ناهيك عن استخدام الغازات السامة بوفرة من فريقي النزاع. أن يلجأ أنور إلى الحرب النفسية بغلاف ديني، أو يعلن جمال الأحكام العرفية ويعلق المشانق للوطنيين، وغير ذلك من الصادم والقمعي، فهذه صُور بشعة عن قوانين حرب الوجود آنذاك (بدليل إنكار اسطنبول نكبة الأرمن، وإدّعاء البراءة من التطهير العرقي). تعجّ ذاكرة العرب بالمآسي التي صنعها السلوك التركي خلال الحرب، (يضيف إليها الفكر القومي العداء لتركيا الفتاة وإلقاء مسؤولية الانحطاط على بني عثمان). ويحمل المسيحيون منهم أثقل صلبانها، تهزّ وجدانهم مجريات شديدة الألم، تجمع شهادة الشعب الأرمني بالطرد الجماعي لجماعات مسالمة من كيليكيا وجنوب تركيا، والمجاعة التي فتكت بثلث سكان جبل لبنان. إنما تقع المغالطة في تسفيه التاريخ العثماني، جملةً وتفصيلاً، واختصاره باحتقار وقهر الشعوب؛ منه الاعتقاد باقتصار النير العثماني على معاقبة المسيحيين، الذي يستبطن تجريماً انتقائياً يطال الهوية الإسلامية لدولة إمبراطورية، كأنّها أصل العلة ومصدر الويلات.

تستقيم معاقبة حقبة تركيا الفتاة لانتهاجها التتريك والمنحى الديكتاتوري الذي اتخذته عصبة الاتحاد والترقّي على صعيد السلطة وقيادة الدولة. ويسهل هذا النقد، كونها توسلت رافعة دينية غريبة عن منطلقاتها، استتبعتها بالفرز الطائفي والقمع والتجييش

على قاعدة الرسالة الإسلامية، وخسرت الحرب. فلو تماهى جوهر حركتها مع المنسوب إليها من تعصب وتطرف ديني، أدّى إلى الارتداد عن المبادئ المؤسسة، لما شهدنا الثورة البُنيوية التي قادها أتاتورك غداة الحرب، وأرست دولة علمانية الأركان والمضامين، وهو الخارج من رحم مدرسة تركيا الفتاة. يُؤكِّد صحة ما سبق، أن طلعت وضع، على امتداد فترة الحرب، مراسيم من قماشة إصلاحية تحديثية، هيّأت لتحرير المرأة والاقتصاد الاجتماعي. (يذكر افتتاح أول معهد "ليسيه" للفتيات -1911- وإنشاء كرسي العلوم الاجتماعية في جامعة إسطنبول 1912).

منذ ما قبل تأسيس جمعية الاتحاد والترقّي (أو تركيا الفتاة) عصف عصر القوميات، مهدّداً نسق الإمبراطوريات. شكا الفتيان الأتراك من إفراط يعقوبي ينتسب إلى الثورة الفرنسية، عرّفوا عنه باتحاد العناصر (القومية والدينية) في أمة عثمانية موحّدة جامعة، ترجمته مركزية شديدة تقود الإصلاح بنجاح. كان حسن نواياهم بادياً في مواجهة الاستبداد الحميدي، عُقدت عليه آمال عربية وأرمنية مخلصة، بينما آثار حفيظة المحافظين والأعيان العرب، القريبين من عبد الحميد. نظر هؤلاء الثوريون إلى المساواة عبر دولة تصهر المكوّنات، وتنهي نظام الملّة (ما أغاظَ المسيحيين) المخالف لمبدأ المواطنة، فاصطدموا بالطموحات القومية لدى الشركاء المفترضين، وعاجلتهم خسارة ليبيا وألبانيا، ثم الهزائم مطلع الحرب، بالمهانة. حينها، اجتمعت أسباب الانعطافة نحو العنصر التركي الأمني، القادر على إمداد الصمود بحبل نجاة. وفي الأصل، واجهت حركة الإصلاح معضلة الأوربة، بين الرغبة في

تبني أنموذجها وأعرافها، وصعوبة القبول بصلف أوروبا الرائدة والإمبريالية، بل أيضاً العازمة على تمزيق السلطنة، واقتسام أشلائها.

أوروبا، مركز التقدم ومحطّ الأنظار، وورود وأشواك، خير هذه بشر تلك. كيف الخروج من الأزمات المتلاحقة وتجنب السقطات؟ سؤال ما بارحَ ساحة السياسة ودوائر القرار منذ قرن، لن يجد طلعت ورفاقه له جواباً في دفاترهم، وكان على تركيا دفع الأثمان قبل إيجاد الوصفة السحرية والنهوض من تحت الركام. إن أوربة تركيا موضوعة محورية شائكة، اختلف عليها الأتراك أنفسهم، فعبرت مسافة زمنية مفصلية، وضاع الذين آمنوا بصوابها في جلجلة الإبقاء على وحدة قسرية. بعد ذاك أضاعوا الحكمة، وقمعوا المطالبين بالحرية والاستقلال.

ليس من غرائب الأقدار أن الانتقال إلى الحداثة وتجسيد مبادئ العلمنة واقعاً في مفاصل دولة عصرية، تمَّ إنجازه على مقاس تركيا جديدة فقدت ممتلكاتها، ومعها غادرت نزعة التوسع. فقد وجدت من يقود مسيرتها في حرب وطنية إلى سلم مشرِّف، من الخضوع لتجزئة أملاها مؤتمر سيفر إلى معاهدة لوزان(1923) التي أقرّت عدم المساس بالتراب الوطني.

لذلك اشترط قيام الجمهورية التخفف من علامات الماضي ومحموله، فرحل السلطان وزالت الخلافة، إيذاناً بفجر جديد.

من بلا خطيئة... وهل من حاجة لمزيد رمي بالحجارة وإحراق بنيران أيام زمان؟ ذلك من دواعي وأصول قراءة التاريخ، لا من دروس البحث عن الأعذار.

على أنقاض الإمبراطورية

انطفأت شعلة بني عثمان وطويت بيارق رُفعت ستماية سنة ونيّف، ودخلت المشرق مظفرة منذ أربعماية سنة. على أنقاضها أعلن أتاتورك جمهورية علمانية لا حاجة لها بوحيد الدين، السلطان المخلوع، ولا بعبد المجيد الثاني، آخر الخلفاء (1922–1924). وفي مجرى تحوّلات عقد كامل (1914–1924) أطاحَ بالموروث الإمبراطوري، تخفّفَت الدولة المولودة قيصرياً من المحافظين المتخاذلين، ومن معظم المسيحيين على أراضيها، بدءاً بالأرمن في أقصى الشرق، وانتهاءً بالإغريق على شواطئ المتوسط. سنجد الناجين من هؤلاء مشتتين مبعثرين في دول ناشئة تحت الانتداب، استوعبت من لا مربط له(الإغريق تم إجلاؤهم إلى اليونان)، وأمّنت إسكانه في الملاجئ والمخيمات على تواضع الإمكانات. شكّلت المعونة الإنسانية هذه وقفة انتظار لبعض حملته البواخر لاحقاً إلى المهاجر، ومقاماً لكثرة التحق بها النازحون عن كيليكيا ولواء الاسكندرون في ما بعد.

من رحم الولايات العثمانية خرج العراق (البصرة، بغداد والموصل) وسوريا (حلب ودمشق وتوابع الساحل). ومن متصرفيّة جبل لبنان إلى الأقضية الأربعة والساحل الممتد بين النهر الكبير والناقورة، انبثق لبنان الكبير. أما فلسطين، فدولة مؤجلة بسطت جناحيها على ألوية القدس ونابلس وأجزاء من ولاية عكّا قديماً،

وصحراء نقب تلف غزة وتصل إلى العريش.. وعلى الضفة الشرقية من نهر الأردن اقتطعت إمارة للهاشمي الثاني عبد الله، فقيرة الموارد وضعيفة الكثافة البشرية، مثابة جائزة ترضية لأبناء الحسين، فاقد الحجاز المنتقل إلى عبد العزيز آل سعود. وحدها مصر، كانت وبقيت في عهدة أحفاد محمد علي، ملوكاً اطّرحوا الخديوية واكتسبوا صفتهم الكاملة، وفتحوا الأبواب لاستقبال الوافدين من أرمن وإغريق وسواهم من الأقليات.

أعاد التاريخ توزع المشرقيين المسيحيين في الجغرافيا، مُعزّزا حضورهم وثقلهم في مناح قذف بعضهم إليها قذفاً، واستبشر جميعهم ببناء دولتي قيد الإنجاز يقيم للدستور الحديث وزناً، وينهي عهد الانزواء. إنما جاء المواليد كيانات بدائل وحدة شاملة، ظنّ المشاركون في الثورة العربية أنها ملك أياديهم بمجرد انتهاء الحرب، فخيبت اتفاقية سايكس-بيكو الأماني المعقودة. كان ذلك مراد الرعيل الأول المُتحلّق حول الأمير فيصل الهاشمي، وسرعان ما تفرّق شمله مقيماً في وطنيات خذلها تراجع فيصل، ورسم حدودها الثنائي البريطاني- الفرنسي المنتدب تبعاً لمُحاصصة حكم الميزان العسكري أنصبتها، أرجحية بريطانية بيِّنة، وسقف فرنسي منخفض حرم من كيليكيا واكتفى بسوريا المضطربة ولبنان(وحصّة من نفط العراق لقاء تخلّيه عن الموصل).

علاوة على حساب الجغرافيا، استمرت بريطانيا في لعبة الشطرنج، وما غاب نفوذها عن العائد الفرنسي، بينما انفردت كلياً بالحيِّز الموكل إليها، فبدت عرّابة الأكثرية في الشرق الأدنى، والمنافح عن مناخها ودورها، في حين التزمت فرنسا العلمانية

بحمايتها التقليدية للمسيحيين، لتزيد صعوبات إدارتها جرّاء هذا الموقف. تكثر الأمثلة الدالّة على تعارض المنهجين، من نكبة الأشوريين إثر تمردهم في العراق (عام 1933) وهم الذين خدموا في الجيوش البريطانية بكفاءة لم تشفع بهم، إلى احتضان فرنسا اللاجئين الأرمن وإنزال السريان في الجزيرة وتوفير مقوّمات اعتنائهم بالزراعة هناك. ومن طرد الفرنسيين فيصل خارج سوريا (وإنزال علمه في بيروت)، إلى إحاطة البريطانيين بعبد الله، بعد تنصيبه أميراً على شرق الأردن، وإمداد الفيلق العربي بالخبرات العسكرية والضباط.

هجرت بطريركية اليعاقبة كنيسة مار يعقوب في نصيبين، واختارت بطريركية كيليكيا للأرمن الأرثوذكس لبنان (كما فعلت البطريركية المتحدة مع روما)، ملتحقة برعيتها في دائرة الانتداب الفرنسي. كانت نتائج الحرب العالمية الأولى أبعد مدىً بالطبع، وشهدت إعادة خلط شاملة لأوراق السياسة. فلنتابع التحولات على صعيد الدول الكبرى والنخب العربية آنذاك.

لعلَّ فرنسا مثلت انعطافاً حاداً اختلف جذرياً عن ذي قبل، فتحولت من صداقة السلطنة الجامعة والصوت المسموع في إسطنبول، باعتبارها المموّل الأول والمستثمر، والمتعاون أيضاً في حقل الثقافة، إلى المحاصصة حيث الكثافة المسيحية. في المقابل، دخلت بريطانيا المشرق من بوابة الإسلام، يحدوها ميل صريح إلى الهاشميين. في الموازاة، برز انتقال النخبة القادمة من النهضة نحو أُطُر الاستقلال الدولتي وحلبته السياسية، مخافة تهميش وظيفتها كمحرّك سياسي نافذ، والذوبان في بحر العشائريين والإقطاعيين

المنفتحة شهيتهم على المغانم، أياً كان صاحب السلطان.

ولئن ترتّب على فرنسا الاصطدام بالثورة السورية بادئاً، والحركة الوطنية المُناهضة للانتداب، فقد شكّل وعد بلفور، المشفوع باستيطان يهودي مطّرد في فلسطين، عقب أخيل بريطانيا، أشعر المسلمين بالغبن والخداع، ما رفع المنسوب الديني، المتداخل مع الوطني، في أوساط المسلمين عامة. كما تقدمت المملكة العربية السعودية، الغنية بنفطها، وبرعاية الحج إلى مكّة المكرّمة، على الهاشميين في معادلة الشرق الأوسط وحظوة النفوذ في العالمين العربي والإسلامي.

على محكّ دول فتيّة ناشئة كيانياً سارت نحو استكمال معالم السيادة وفق القانون الدولي، بات السؤال: كيف التوفيق بين الفكر التحرّري الأوروبي الداعي إلى حق تقرير المصير، وتمزيق الوحدة العربية عبر التجزئة؟ ومنه، اشتق سؤال استطرادي مفاده هل يمكن زرع مفهوم الوطنية في دولة قطرية تستوعبه أم يتعين إجلاسه في الدعوة للوحدة لتحقيق الأماني القومية؟

أوَليسَ المسيحيون أولى بالجواب عن هذا النوع من الأسئلة لتشبّعهم الفكر الأوروبي من مصادره المدرسية والحقوقية، وكيف لهم خذلان شركائهم في المصير. هرب الخائفون من هذه الأسئلة، وقد علّمتهم المحن اللوذ بالصمت والابتعاد عن إثارة ردود فعل غاضبة. بل إن شاغلهم الأول تقدم على هذه الإشكاليات، وطرح مسألة حماية الدولة الوطنية للأقليات، وأهليتها للوفاء بذلك. ونظير النهضويين، انضوى آخرون في حركات سياسية عروبية قومية، يسارية ثورية، انتمى معظمهم إلى

طوائف خبرت الاستقرار عن كثب، وأتقنت اللغة والثقافة العربية عن جدارة، بينما نزعت أوساط الوجهاء إلى التسويات الواقعية، ديدنها الحفاظ على المصالح والمواقع بأقلّ قدر من المشاحنات والأدلجة. وكلما سارت الدولة الوطنية الناشئة قدماً نحو المأسسة والقوننة الوضعية، خسرت الكنائس بعضاً من احتكار تمثيل المِلّة والامتيازات العائدة لها. وكان العراق السبّاق في هذا المضمار (1921).

كان جُرح المبعدين عن تركيا ما برحَ ينزف ويلقي بثقلِهِ على وجدان المسيحيين، على الرغم من جهود الإغاثة والإسكان. لكن قضيتهم بقيت في الحواشي، نظراً للمهام الملقاة على عاتق بناة الدول الوطنية وحاجات مجتمعاتها الملحة. فعلى سبيل المثال، أُهمِلَ تعداد الأرمن في الإحصاءات السكانية مطلع العشرينات، ولم ينتطِح عنزان! بين عُزلة لغوية وإثنية للأقليات الوافدة، وحضور تاريخي في صلب النسيج لطوائف قديمة العهد في المكان، تباينت المواقف والإسهامات.

وفق قاعدة مسلّم بها، يتحسس الوافد حديثاً بالشأن العام مع مضي سنوات الإقامة، ويتباطأ مع الإصرار على الهوية الثانوية، مرآة الخلل الهيكلي. اهتمت الطليعة الأرمنية (حول حزب الهنشاك الثوري الذي تشكلت نواته التاريخية من الطلاب) بتصفية حسابات الثلاثي الاتحادي، أنور وطلعت وجمال، خارج المكان. غير أن الروم الأرثوذكس، الأكثر انتشاراً وتجذراً، تيمّنوا بالحقبة الجديدة، العربية في مبناها الدولتي المحتاج إلى مهاراتهم المهنية المدنية، وانخرط أصحاب المهن الحُرّة والميسورون منهم،

في العمل السياسي ضمن التشكيلات «البورجوازية» المعتدلة، المختلطة مذهبياً. لم يكن لدى هؤلاء الأرثوذكس أدنى مركّب نقص حيال زملائهم المسلمين، رأسمالهم عروبة لا لُبْسَ فيها، ورصيدهم الانتماء إلى طائفة لا تدّعي الرّيادة والفرادة، ولا تتماهى مع أمة مصغرة. ومن صفوف أروام الأيديولوجيا والنضال الشعبي، خرج طليعيو أحزاب عقائدية وحدوية وثورية، قومية وعمالية أممية، وأعضاء هيئاتها العليا تولوا مناصب قيادية في الحركة الشيوعية، والنهضة السورية، والبعث العربي الاشتراكي، وسائر منتديات ومنظمات العمل القومي. المُحيّر في هذا الشأن، أنّ إسهام الأرثوذكس ظلّ محدوداً في حركة النهضة إبّان القرن التاسع عشر، ولربما استهوتهم العقائد أكثر من الأدبيات.

نأتي الآن إلى نقطة جوهرية عنوانها الثقافة السياسية، في الربع الثاني من القرن العشرين، مختبر الحياة الدستورية الذي شهد ولادة أحزاب وتنظيمات وتكتلات، على مساحة القوس السياسي من اليمين المُتطرّف إلى أقصى اليسار. للتوطئة، دعونا نشير إلى أنه لم يسبق للعناصر العربية تعاطي السياسة بحماية القانون، وعلى نحو المنافسة الحزبية للوصول إلى السلطة وقيادة البلاد. وفي الواقع، جاء معظم الرعيل من جيل شاب، دخل حلبة السياسة في دول ناشئة افتقدت تجربة الممارسة الديموقراطية (باستثناء مجلس إدارة المتصرفية في جبل لبنان). كان عليه استقاء المناهج والقوالب الفكرية والمضامين من مصادر وتجارب (وسجالات) أوروبية أغنتها المدارس الفلسفية والعلوم الاجتماعية، وطوّرت مفاهيم الحريات وأساليب التنظيم على قاعدة التحرّر والسيادة. أوروبا

مهد الدولة/ الأمة، ومنبت الثورات الحديثة(الفرنسية البورجوازية والعامية والبلشفية العمالية)، زوّدت أيضاً النهوض القومي بمواده وأدواته وسنده الوحدوي. أوروبا، حاملة خلاصة التنوير، جمعت النزعات المثالية والمادية، العقلانية والرومانسية، وأرفقتها بعلامات الإبداع، وبمفهوم علمانية الدولة، بُعبع المحافظين ورجال الدين. فحيث حلّت الإرساليات أو نشطت بيوتات التجارة والمبادلات (خاصة في العواصم والمرافئ)، راج الكتاب والاحتكاك الثقافي والتلاقح. وحيث بعث الطلاب إلى الخارج، عادوا بمتاع سياسي ومؤثرات فكرية، وألمّوا بالمناهج المتّبعة في الأندية والأحزاب. بيد أن الأممية الشيوعية (الكومنترن) ابتكرت أساليب نوعية غير مسبوقة، تمثلت بإعداد الكوادر الحزبية القادمة من الشرق في مدارس حزبية ونقابية، وإيفاد ثوريين محترفين للإشراف على التنظيمات الحزبية الوليدة.

أوضحنا خاصيّة الروم الأرثوذكس ومرونتهم المُتأتّية أيضاً من كثافتهم المدينية (وإسهام الجامعة الأميركية في بيروت التي استقطبت أعلى نسبة طلاب من طائفتهم، واستمالت بعضهم إلى البروتستانتية). أمامنا، من ناحية أخرى، نموذجان شديدا الاختلاف، عنينا الأقباط في مصر، والموارنة في لبنان.

خلافاً للاعتبارات التي تقدم ذكرها، نأت الكنيسة القبطية بنفسها عن الغرب، مرتابة من الإرساليات، وحاولت جاهدة إبعاد رعيتها عنها، حرصاً على طابعها الوطني. لذا، عاش الأقباط، منذ مجيء محمد علي، على كفاية مصرية ذاتية، ومستوى تعليم بلدي رفض التغريب الثقافي الماس بروح الأمة ووحدتها، بينما ازدهر

الشوام والجاليات الأجنبية في القاهرة والإسكندرية، وغيرهما من المدن، وشغلوا المساحة الصناعية / التجارية ووظائف الوساطة منفتحين على جديد أفكار وثقافة. ولم تغير تجربة الوفد والحركة الوطنية هذا المعطى، كونها اقتصرت بدورها على أفراد من العائلات الكبرى. سيُسجَّل للشوام والإغريق واليهود والطليان إدخال الأفكار النهضوية الثورية، ويُعترف بيدهم الطولى في بناء الجناح اليساري والنقابات العمالية في مصر.

على طرف نقيض، وبالخط العريض، كتب الموارنة تاريخهم كأمة قائمة في ذاتها، تطالب بالانعتاق من جور الولاة العثمانيين وحملاتهم التأديبية، العاجزة عن تطويع جبالهم العاصية، وكسر إرادتهم. من هذا المنطلق المتكئ على عزلة نسبية عن المحيط، وفي معزل عن ضرورات التكيّف والمخالطة، توسّع مدّهم السكاني إلى جبل لبنان الجنوبي برعاية الزعامة الدرزية المتمثلة بأسرة جنبلاط، وشكّلوا الأكثرية العددية بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر. عقبذاك، تورّط الموارنة في لعبة النفوذ وفي إطار تنوّع الحماية الأجنبية لكل طائفة، تُحرِّضهم أوساط إكليريكية طموحة غالت التقدير واحتساب النتائج. من ثمّ، أضاع الموارنة بوصلة الحكمة السياسية غير مرة، ليس أقلها مشاغبة نظام المتصرفية والمُتصرِّف الأول داود باشا من جانب فريق كرم الإهدني بداعي طلب الاستقلال الناجز والحكم الوطني وإهمال المكسب الفعلي المحقق في ظروف بالغة التعقيد عبر نظام جبل لبنان، اللبنة الأولى من لبنان الكبير.

وبعد إلغاء نظام المتصرفية، عشية الحرب العالمية الأولى،

عمد جمال باشا إلى مصادرة الحبوب وتجويع الجبل، طاوياً صفحة امتيازات قاربت الحكم الذاتي بإشراف دولي، وتحلّت بمجلس إدارة تمثيلي منتخب، وأحكام ضريبية خاصة. انهارت حملة الباشا أمام اللنبي البريطاني، تؤآزره جيوش الشرق الفرنسية، فيما انهمك السير مارك سايكس والمسيو جورج بيكو برسم خريطة مشرق جديد خالٍ من العثمانيين، يتقاسم الحلفاء المنتصرون مناطق النفوذ فيه. مع كل هزيمة عثمانية، نبض الجبل بالفرحة، وترقب الخلاص القادم، موكلاً أمر لبنان الكبير وحدوده إلى بطريركه العنيد، عندما حانت ساعة مفاوضات السلام.

غداة الحرب، وقبل جفاف حبر معاهدة فرساي، أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير وسط تهليل الموارنة. نال هؤلاء حصة الأسد، مواقع ومناصب، في ظل انتداب رسَّخَ مقام البطريركية وطنياً، على الرغم من لائكية (علمانيّة) الدولة المنتدبة، ونفور بعض المفوضين السامين الصريح من سلطة الكنيسة، نظير الجنرال سراي. وحين تولت الجبهة الشعبية اليسارية السلطة في فرنسا عام 1936، ما تغير حرف من طبيعة العلاقات، لأن الجمهورية في الخارج غير تلك التي فصلت بين الدين والدولة في الداخل.

دخلت طواقم مارونية، فرنسية الثقافة، حقل السياسة وناديها الممتاز من الباب العريض، وبمعادلة ترجّح نفوذها، بحيث حكم تنافس زعمائها الحياة العامة، وطبعت بصماته المجال السياسي برمّته بين كتلة وطنية وكتلة دستورية. كانت تلك الفرصة الذهبية التي انتظرها الموارنة لاحتلال رتبة الصدارة، وباتوا يحتكرون

واقعاً النطق باسم جمهور المسيحيين.

محافظةً، إنما حداثية، بنت المارونية السياسية مجدها، تنادي بفرادة لبنان في المحيط العربي، وتقدمه الحضاري، متكئة على اقتصاد ليبرالي حرّ، ومؤسسات دستورية برلمانية، وضمان للحريات، حُسد لبنان عليها بالفعل. الذي يعنينا، من هذه الصورة، ارتياح الموارنة إلى ديمومة صيغة أوصلت دولة الاستقلال إلى ميثاق وطني توافقي بين الجناحين، المسيحي والمسلم، التفّ على المشاحنات حول النسب والانتماء، كما على الخلل الديموغرافي المستجد، وجانب التطرّفات. تطرّفات ما حان موعد استشرائها بعد، ولا استشعر بها لبنان عميقاً في غمرة الاحتفال بالاستقلال (1943) وجلاء القوات الفرنسية مطلع العام (1946).

لكن إشكاليات الانسلاخ والفصل عن سوريا، التي دام التعبير الإسلامي (السُنّي خاصة) عنها طيلة عقدين، أخلت الميدان لعطب التوازن الداخلي، أي الهيمنة المسيحية، الوجه الآخر لمشكلة مزمنة اسمها هوية لبنان، أخذ الغلاة يضيفون إليها مسألة الحاكميّة في لبنان، ومن يملك شرعاً أهلية حكم المسلمين. كانت تلك بدايات خطاب يسكن الماضي، ويمهد لتناحر أهلي بات يلوح في الأفق، كبحته نكبة فلسطين لوهلة، وأحيا منسوبه في ما بعد الانقلاب على الدستور في غير بلد عربي مطلع الخمسينات، والموقف من الأحلاف الإقليمية بالتزامن مع المدّ القومي. فقد نُسِبَ إلى الإدارة المسيحية هواها الغربي، ونُسجت حول المسيحيين روايات ظالمة، تفيد باستعدادهم الدائم لمغازلة الأجنبي وأعوانه الرجعيين في المنطقة، وطعنهم وحدة الأمة بالتلطّي وراء متراس

الكيان اللبناني. عندئذٍ، استنفرت المستجدات راديكالية مارونية ارتعشت من أخطار محتملة تداهم صنيعها وتهدِّد صناعتها. كان ذلك مثابة الصدمة، وبدء العد العكسي للاعتدال. فقد أيقظت الصهيونية مطاردة السحرة، وأصاب رؤية صُنّاع القرار في لبنان والمنطقة حَوَل موصوف.

نار تحت الرماد كادت أن تحرق لبنان وتنهيه، نفخ فيها الثاريون باسم القضية، والانقلابيون تحت راية الأخوة، وصبَّ عليها الزيت واعظون محترفون في وضح النهار، وأصوليون ماضويون في عتمة الليل.

* * *

تغريد خارج السّرب

نحن بخير طالما قرعت أجراس كنائسنا. هذا ما يردّده الأحبار عن أحوال الرعية. ولكم دقت الأجراس عند دخول الجنرال اللنبي إلى القدس. وعندما عادت طوابير الجنود الروس المفرج عنهم من الجبهة، إثر معاهدة بريست-ليتوفسك، صمتت كاتدرائية القديس باسيليوس الكبير على طرف الساحة الحمراء. تغير العالم في غضون سنتين، من الألزاس/ لورين إلى بحر اليابان، وبدت ملامح عصر جديد فرض سلاماً عقابياً على المهزوم.

تحدّت النساء الأعراف، وخرجن يطلبن حياة مرحة تعوِّض حرمان سنوات الحرب، في ما عُرف بالحقبة الجميلة؛ وتحدّى أتاتورك تمزيق تركيا الأرض الأم، فمحضه البلاشفة صداقتهم، يواجهون ثورة مضادة بدعم دولي. وهناك في مصر، فتح نفر من الشباب ذوي الثقافة الفرنسية نافذة على الاشتراكية عبر مطالعة الأدباء هنري بربوس وأناتول فرانس ورومان رولان، مطلقين حلقة الدراسات الاجتماعية، فيما اختار سلامة موسى القبطي أعمال الفابيين الإنكليز، قبل وصول لينين إلى بتروغراد. في الواقع، ما إن حطَّت الحرب أوزارها حتى بدأ سباق البدل التحرّري واختبار العمل الوطني من خارج الأُطُر المذهبية/ الإثنية والقوالب التقليدية. كان بديهياً قيام المشغل الأول في وادي النيل، حيث مساحة الحرية وأعمدة النهضة وكثافة الاختلاط. وعلى درب شقها

أمثال شبلي الشميل وفرح أنطون، المعجبين بداروين والفلسفة المادية والطوباويين، اعتنق شوام الفكر الاشتراكي، فشارك انطوان مارون ورفيق جبور من زحلة في تأسيس الحزب الاشتراكي المصري(حزب مصر الشيوعي في ما بعد)، ودخلا السجن مطلع عهد سعد زغلول (توفي مارون في السجن، وجبور بعد خروجه منه بفترة قصيرة). من جانبه، أسس النقابي فؤاد الشمالي (الماروني من سهيلة-كسروان) حزب العمال (الإسكندرية 1922) فاعتقل ثم طرد من مصر، وتعرّف فور نزوله من الباخرة على يوسف إبراهيم يزبك الموظف في دائرة الهجرة (مرفأ بيروت) المؤمن بالاشتراكية. بعد ذاك، تأسس الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان (1924)، وانتخبت لجنته المركزية من الأرمنيين هاروتيون مادويان (أرتين) وهايغازون بوياجيان وفريد طعمه (عامل تبغ من بكفيا) إضافة للشمالي ويزبك. وقد جاء كلا الأرمنيين من منظمة شبيبة سبارتاكوس. سوف ينضوي في الحزب فرج الله الحلو (ماروني من حصرايل-جبيل)، ونقولا شاوي (أرثوذكسي من ميناء طرابلس)، الياس البواري، عامل الطباعة، الأديب رئيف خوري والمهندس المعماري أنطون ثابت.

خارج السرب التقليدي والتموضع الطائفي، غرّد جيل جديد بدافع وطني تحرّري ينشد إزالة الاستغلال الطبقي، نصيبه الملاحقة والزجّ في السجون والمعتقلات. هنا، تحولت المهاجع والزنزانات مدارس تثقيف سياسي ومصانع رجال، منهم من قضى تحت التعذيب، ومنهم من كتبت له الحياة، فاستمرّ (ميشال كامل، أبو سيف يوسف في مصر). يوسف سلمان (فهد) تدلّى

على حبل المشنقة في العراق، حين أفلت كريكور بدروسيان منها. فرج الله الحلو ذُوِّب بالأسيد في دمشق، وإدوار الشرتوني سقط غيلة خلال تظاهرة تطالب بجلاء القوات الفرنسية عن لبنان. مصائر على صورة التضحية الكبرى بالذات، وانخراط في أحزاب مضطهدة. من فلسطين خرج فؤاد نصار مشاركاً في ثورة 1936، وتوفيق طوبى، إميل توما، إميل حبيبي وصليبا خميس، إلى الكفاح الوطني ضد الصهيونية، بينما انتقل ابن العشيرة الطبيب يعقوب زيادين (الأردن) من خيمة بدوية إلى أمانة الحزب.

يضيق مجال الإتيان على ذكر أسماء الآلاف من جيل المتنسبين الأوائل الذين نُعِتوا بالبلشفيك واختاروا الأممية مرجعاً ونصيراً لشعوب الشرق. أفراد تعارفوا وشكلوا خلايا البدايات في معامل التبغ والمطابع، ومحطات سكة حديد الحجاز، والمرافئ، تصلهم المناشير والمطبوعات وأخبار الرفاق عبر القارات من البحارة والعاملين على القطارات وحاملي الرسائل، ويلقنّهم مبعوثو الأممية أساليب التنظيم وكيفية تصويب المنهج الثوري درءاً للأخطاء. بعيد المراهقة، تكفلت المراسلات مع المركز الأممي بأوامر المهام، وتولّت المدارس الحزبية إعداد وتأهيل الكوادر، في موسكو بالطبع، وأيضاً في طولون تحت إشراف فرنسي، وحتى في بوسطن الأميركية للمغتربين(المدرسة العمالية). حينها، ارتاح أمثال أرسين كيدور الأرمني، معلم التاريخ في المدرسة السلطانية، الهارب من حكم بالإعدام في أسطنبول، وبطرس فاسيلي الأشوري القادم من جيورجيا، وأتمّا واجبهما الثوري في العراق، كما فعل سليم خيّاطة، المثقف العائد من الولايات المتحدة إلى الأسكلة،

ميناء طرابلس البحري في لبنان. ما ترك الظلاميون لصليبا خميس الراحة في مثواه الأخير، فاغتالوا، بالأمس القريب، نجله جوليانو، المبدع وداعية السلام، وثأروا من ذكرى أمثال أبيه.

على منهج مغاير، سار أنطون سعادة، الأرثوذكسي ابن بلدة ضهور الشوير المتنية اللبنانية، حامل هموم أمة سورية تامة في الجغرافيا والتاريخ، حيثما أقام، في مهجر أميركي لاتيني قسري، أم انتقل إلى بلاد الشام. وكما حذا خصومه الاشتراكيون، فقد نهل هو أيضاً من مدرسة راجت في القرن التاسع عشر، عصر القوميات بامتياز، غريمة الطبقية الماركسية والطوباوية في آن. لكن فكر سعادة (الزعيم) استوعب حواصل علم الأنتروبولوجيا الحديث، والأركيولوجيا (علم الآثار) الناشطة، وتأثر بمقولة الأب لامنس وأعماله حول سوريا الطبيعية، قارئاً في نشوء الأمم ومتعقباً تاريخ المنطقة ما قبل المسيحية والإسلام. دعا سعادة لنهضة سوريا في حدودها الطبيعية، وهي في طور صراع الوجود في مواجهة الاستعمار والمشروع الصهيوني، رافضاً تجزئة الهلال الخصيب، ومطالباً باقتصاد قومي ونظام تتقدم فيه الأمة على الفرد. وحاكى النهضة القومية من موقع تحرّري أجاز الاقتباس من منهج الشمولية لتصليب عود حزبه الفتي (تأسس عام 1935)، وتوكيد طابعه الخلاصي كأداة مؤتمنة على عهدة النهضة في ذروة التقاسم الاستعماري. لذا لم يكن غريباً أن تلقى دعوته منصة ومريدين أوائل في أروقة الجامعة الأميركية في بيروت، مقصد نخب طلابية قدمت من بقعة الهلال الخصيب، نقلت الرسالة والتعاليم إلى فضاء الأمة بكفاءة وإخلاص جبران جريج، عبد

الله قبرصي، عبد الله سعادة، انعام رعد، أسد الأشقر، غسان تويني، جورج عبد المسيح، فؤاد سليمان، صلاح لبكي والمعالفة (لبنان)؛ جرجي قنيزح، فؤاد رفقة، يوسف الخال (سوريا)، يوسف وفايز الصايغ، وآل جدع (فلسطين). انتشر الحزب القومي بين المسيحيين ثم الدروز والعلويين والشيعة لاحقاً)، انما صادف صعوبة بالغة في اختراق الوسط السُنّي الأكثري، واحتلال مواقع بين موارنة لبنان، فيما غاب كلياً عن المجموعات الإثنية (الأكراد، الأرمن، السريان...) المراد صهرها في بوتقة قومية واحدة. حتى ان معاقل الحزب الأساسية، بعد شهادة المؤسس، طابقت الترسيمة المذهبية للمكونات، وعكست الحضور الأرثوذكسي غالباً (وادي النصارى وحوران- سورياً؛ الكورة والمتن ومرجعيون- لبنانياً)، رأس بيروت (لفلسطينيي الشتات). هذا إلى غلبة الثقافة الأنكلو-ساكسونية لدى معظم القياديين والأمناء. وقد اتسم سلوك القوميين الاجتماعيين دوماً، في السراء والضراء، في العلن ودواخل البيوت والمعتقلات، بمسحة علمانية أو قل لا دينية صريحة، عملاً بمبادئ النهضة التي هجرت الحقل الديني في الأساس.

من حي الميدان في قلب دمشق، انطلق قطار البحث بداية الأربعينيات مع ميشال عفلق (وزميله صلاح الدين البيطار)، بغية إحياء الأمة على النطاق العربي الأشمل. أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، أنضج مبعثها سلخ لواء الاسكندرون وإلحاقه بتركيا (1938)مستولداً الحاجة إلى إنهاض شباب الأمة، على ما رآه زكي الأرسوزي، الحماسي الرومانسي المبعد عن اللواء. كان مقدراً للثنائي عفلق/ البيطار العائد من الدراسة في فرنسا متأثراً

بالماركسية، إطلاق حركة ذات طابع قومي، وقد هزّه إحجام الجبهة الشعبية (اليسارية الفرنسية) عن إعتاق سوريا من قيود الانتداب، ما أفقده الثقة بالمنظومة الشيوعية، حليفة الاشتراكيين. اعتبر عفلق، المنظّر المسيحي الأرثوذكسي، أن الإسلام روح الأمة والعروبة جسدها، واكبه وأيّده الشباب المندفع نحو التنظيم الجديد. هكذا سوف تضم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (إثر اندماج البعث ومجموعة الحوراني الاشتراكية عام 1952)، المنبثقة عن مؤتمراته بين العامين 1954-1970، أربعة عشر أرثوذكسياً وكاثوليكياً واحداً، من مجموع ثمانية وثمانين عضواً منتخباً (نصفهم مسلمون سُنَّة). فالى عفلق المعلم، كرت المسبحة بانضواء انطوان المقدسي والياس فرح (سوريا)، جبران مجدلاني (لبنان)، كمال ناصر (فلسطين) أبرز القياديين المعروفين.

لا ريب في أنّ قافلة مسيحيين مشرقيين تخطّت العوازل الطائفية والتقليدية المحافظة، مشبعة بالأفكار التحرّرية النهضوية، الموصولة بالمفكرة الثورية والمناهج الفلسفية والعقائدية. إلى جانبهم، خاضت مجموعة من الوطنيين الديمقراطيين عالم السياسة، فأغنت الحقبة الدستورية بأعلام احتلوا منابرها، واعتنوا بمؤسساتها ومضامينها (فارس الخوري، أدمون رباط -سوريا)، مكرم عبيد (مصر)، إميل الغوري والفريد روك (الحركة الوطنية الفلسطينية)، والعشرات من أعمدة الكُتْلتيْن الدستورية والوطنية وحزب النداء القومي في لبنان (نصري المعلوف). علاوة على العاملين في الندوات والمنتديات السياسية، كان مفكرون من قماشة قسطنطين زريق يزرعون بواكير مفاهيم الحركة القومية العربية بحلة معاصرة

سوف تقتحم المسرح السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين، وتحتل تفرعاتها مساحة مرموقة في مختلف الأقطار. وقد لا نتعدّى الحقيقة إذا قلنا بأن أوائل المبادرين إلى التعريف بحقيقة المشروع الصهيوني وهويته الاستعمارية الاستيطانية، كما التحذير من مخاطره، إنما قدموا من البيئة المسيحية (نجيب عازوري، يوسف الخازن، جورج أنطونيوس، والأب بولس عبود وسواهم..)، وكانوا طليعيي الموقف والرؤى وجرأة المقال.

ومن تمام الإحاطة أن نشير إلى حقل الثقافة، آداباً وفنوناً، الذي أهدى الحياة العامة كوكبة من المُبدعين، تميّز نتاجُها بتعبيره الحداثي وإثارته غضب الأوساط الدينية المحافظة باستمرار، غير عابئ بنواهيها ودراويش مؤسساتها. دان المشرق في هذا المجال لروّاد مسيحيين بالمسرح والصحافة والرواية والترجمة، هم بحق من أعمدة النهضة، تبعهم مبدعو السينما والفن الموسيقي/ الغنائي والأدب الملتزم، والتشكيليون الأوائل في محترفاتهم. وقد عانى جميعهم من الارتياب إزاء نزعتهم المُتحرِّرة، ودخولهم فضاءً عِيب عليه التجروء على مخالفة التقليد والنقل والمقدس، واستيراد المتفسخ الضار أخلاقياً والهدّام. ولربما أنصفهم الجمهور العريض، العابر للطوائف رغماً عن حراسها، فكانوا طلائع في الميدان، لا تعنيهم مشاغلة رجعية، ولا تعوزهم أصالة. عند كتابة التاريخ الاجتماعي وإيلاء الإسهام الحضاري التفاتة بهذا القدر أو ذاك، يحضر النجوم بأسمائهم اللامعة، ويغفل ذكر الجنود المجهولين الكثر الذين أتقنوا الفن الشعبي ومارسوه على خشبة المسرح وبين البسطاء. فعلى العموم، ما تسنّى للثقافة أن تزدهر

وتزهر بألوانها، لولا اجتماع المهارة والإقبال على المغامرة. وما كان لها تربة صالحة إلاّ وارتوت من بئر معارف ومناهج حديثة، طلقت الكهنوتي والتكلّس الفكري، وحطّمت قوالب جامدة معدّة سلفاً لصوغ الإنسان، عابرة إلى آفاق عامرة لا تحدها الموروثات البليدة والممنوعات. لن نجازف بالموضوعية ونقع في الخطأ الفادح إن سجلنا جودة العلامات، وأوفينا الجامعات الأجنبية ومعاهد الإرساليات قسطها من العوائد، ودورها في الإعداد والتمرين على المكاشفة الحرة واستقلالية الرأي، وإعمال العقل وسيطاً للتنوير وسبيلاً إلى الاكتشاف والإبداع.

خمسون عاماً من الحجر الوقائي

ابتدع آل عُثمان ما سُمِّيَ بالقفص لإبعاد أشقاء السلطان الورثة المحتملين من المجال العام. جاءت تلك الممارسة، على سبيل الحجر الوقائي، خطوة متقدمة قياساً بالتصفيات الجسدية التي دأبَ عليها أحفاد أَرطُغرُل خشية مؤامرات القصر والمنازعة على سُدّة السلطنة. وإذا كان التاريخ يعيد نفسه على شكل مأسوي، حسب قول ماركس الشهير، فلأنه يتوسع أيضاً في الاجتهاد خارج الزمان، مستنجداً بأسوأ الخيارات على نطاق أشمل، وفي ظروف تختلف كلياً عن تلك التي أنجبت الطبعة الأصلية. هذا بالضبط ما رسمته حلقة الانقلابيين طيلة نصف قرن ونيِّف، بدءاً من منتصف القرن العشرين، منطلقها البلاغ رقم واحد والإطاحة بالحياة الدستورية. فمن غسل عار الهزيمة (والخيانة) أمام الصهاينة في فلسطين، إلى القضاء على الحكم البائد والفاسد، ملخص الدوافع المعلنة لعسكرتاريا قبضت على السلطة بفوهات البنادق وأرتال الدبابات، تبخرت الوعود، وخنقت الحريات، مقدّمةً لترويض مجتمعات وتطويع إرادتها. أُسدِلَ الستار على دولة القانون إلى أجل غير مسمى، واختزلت بيعة القائد الفذ، الأوحد، التاريخي والملهم، عبر استفتاءات صورية، أمارةً على مشاركة الرعية الصامتة في الشأن العام، تستدعيها فروض العبادة إلى الساحة، وتلقنها طقوسُ الولاء الجماعية نسيانَ حق المواطنة، وتقبُّل مزيد من الخضوع والتشييء ونكران الذات.

لمّا سقطت عروش مصر والعراق، واهتزت في الأردن، كانت سوريا الجمهورية قد عرفت أكثر من مناوب مقيم ببزته العسكرية في القصر الرئاسي، الأقل فخامة قياساً بعابدين القاهري والرحاب البغدادي. حينها، صورت الماكينة الدعائية للناس أن بطانة البلاط فقدت علة الوجود، أين منها البدائل التي استوطنت المكاتب وملأتها بالمعاونين المخلصين للحاكم، المُناط بها خدمة النظام الجديد وبناء شبكة أمان تخوِّله البقاء وتخنق محاولات الاعتراض أو الانقلاب عليه. ولمزيد تحوّط، دُجّن الإعلام، بوضع اليد أو باستتباعه والتفرّد بإصداره، فأمسى رأس الهرم محتكراً السلطة والحكمة، يُنعم على من شاء، ويقصي بلا حسيب، تصب في بحره كل شاردة وواردة، تحملها أجهزة مخابرات طفيلية قامعة، فرَّخت كالفطريات. على قاعدة الصنميَّة هذه، خيَّم الصمت على مجتمعات بأسرها، وما عاد لشخصية الفرد واحترام الجماعة أدنى اعتبار، بل أنها جرَّدت من حق الوجود الكياني، وملكة العناية بمعطى الذات.

على الرغم من تلحّفهم بغطاء ثوري، علم القادة الجدد أن مجيئهم إلى السلطة بأسلوب الانقلاب، لا يوفر لهم التفويض الشعبي المُنبثِق من إرادة حرة ومنافسة شريفة. لذا، بحثوا عن توليفة، استوحي معظم عناصرها من الأنظمة الشمولية، للتعويض عن نقص الشرعية بقشرة تقدمية تتحاشى زجّ الدين في السياسة، وتوحي براديكالية يعقوبية تساوي بين المحكومين تحت جناح الربّان الحكيم، المترفع عن صغائر العصبيات. وحيث أخضعت المنظومة الفكرية المعتمدة لموجبات التكيّف مع تقلبات

السياسة وتبدل التحالفات، ولم تكن لتعبِّر بوضوح وأمانة عن مرجعية علمانية وقطع مع سابق مقتنيات عقيدية أيديولوجية، لن تستوي المضامين على صورة الغلاف الجذاب. استدعى صعود العسكرتاريا تطويق الحركات الإسلامية ابتداءً (لمعرفة بأهلها وقدرتها على التعبئة والمزاحمة الخفية)، نظير مكافحة عبد الناصر لجماعة الأخوان المسلمين في مصر، وتنكيل حافظ الأسد بها في سوريا، بينما تصدّى صدام حسين للمرجعيات والعائلات الشيعية المعمّمة النافذة في العراق. إنما أعقب مرحلة الخصومة الشديدة هذه انعطافة واضحة نحو مغازلة الفكر الديني، واستخدامه رافعة لتشتيت الخصوم وملء الفراغ الحاصل، ما أكد الطابع الانتهازي للانعطافة، وضآلة (بل انعدام أثر) المحمول المدني لثقافة المجتمع في عهدة أنظمة جمهورية ادّعت التغيير والتحديث. هكذا، تسنّى للرئيس المؤمن أنور السادات إقصاء اليسار (بتلاوينه الماركسية والناصرية) بالطرق على وتر الدين ومحاربة الإلحاد، كما رفع صدام حسين التكبير، دلالة توكله على الدين الحنيف، واعتنى حافظ الأسد بالاجتهاد للتقريب بين المذاهب المعترف بها، وتفريع الفرقة العلوية من صلب مدارسها، مواظباً على صلاة العيد في الجامع الأموي، ومكثراً من بناء المساجد في العاصمة دمشق بغية إبعاد الشبهات عن هوية النظام الأُسري الذي أرساه، والحاشية المدافعة عنه والمُؤتمنة عليه.

إنّ التستر على التآكل الداخلي بإحياء النزعة الدينية عوداً على بدء، أظهر هشاشة المفاهيم المؤسسة، وبدّدَ أوهام إمكانية العبور نحو مجتمع المواطنة المزعوم والهوية الجامعة. فهو لم يكن

وليد تصالح ينهي مفاعيل الكبت والاضطهاد، ويبني قواعد سليمة تسمح بتعافي المجتمع، إنما انحنى أمام العامل الديني لاستغلاله وتوظيفه في تدعيم بنى النظام. ومن النافل أن المسيحيين باتوا خارج الصورة الكبرى، مستأمنين لا مؤتمنين قادرين على المساهمة في صوغ معالم المجتمع المرجو كشركاء، أي ملّة متعاونة في أفضل الحالات. كان ذلك مثابة الدفع نحو إشهار الهويات الثانوية والتعريف الأقلوي المبطّن، أصل الاستشعار بالتهميش والبحث عن مظلة الأقوياء. وكما أسلفنا، ضمر حجم المسيحيين بمنتهى الصراحة بين صانعي السياسة وأصحاب النفوذ في دوائر السلطة؛ وهم أصلاً، مبتعدون عن السلك العسكري، سلم الارتقاء إلى الأعلى وجالب النفوذ. وعلى وجه عام، قد يمكن القول أنهم لم يسلموا من تبعات ذلك حتى في الأحزاب والحركات التي ساهموا في إطلالتها وبلورة مفاهيمها الإيديولوجية، في موازاة تراجع العناصر المدنية ضمن قياداتها.

من التبسيط، عزْوُ الانكفاء المسيحي إلى سبب أحادي عائد للآخر، وإغفال ردود الفعل المعمقة للظاهرة. فلئن سُدَّت المنافذ (خارج لبنان حيث استعرت حرب أهلية، انتهت تسوية قلّمت النفوذ المسيحي في معادلته)، أطاح ضيق المجال السياسي بالاندفاع الذي طبع سلوك الطرف المسيحي خلال الحقبة الدستورية. في المحصلة، خفّت همة النخب المسيحية جرّاء إقامتها في ضواحي مراكز الثقل، وأعرضت عن دخول ساحة محفوفة بالمخاطر والمقيّدات، على شاكلة الاستسلام القدري المؤدي إلى الإحباط.

على صعيد المجتمع الأهلي ومزاولة الأعمال، أسفر شيوع

التعليم الرسمي عن لون من دمقرطة التحصيل العلمي وتوسيع نادي حملة الشهادات، سلبت وظائف وحجبت مواقع احتلها رعيل الخرِّيجين المسيحيين، السبَّاق في ميادين العلم تقليدياً، لوفرة مدارس الرهبانيات، وارتياده الجامعات الأجنبية الخاصة. غير أن هذه العلامة الإيجابية، التي أتاحت الفرص لمحرومين كثر على حساب محتوى التعليم ومستوى الشهادات، دفعت، في المقابل، شطراً من الجيل المسيحي الجديد إلى الإقامة في المهاجر والإفادة من التخصص العالي والاعتبار المعنوي الملازم.

تفيد قراءة مُتأنِّية للتحولات في بطون الجماعات المسيحية المشرقية عن ميل، ينطبق عليه توصيف الفطري، نحو العدمية حيال مقاربة الشأن العام، والعناية بالقضايا الكبرى من زاوية صناعتها، وامتلاك القدرة على بلورة الخيارات ووجهة السياسات. ثمّة اعتزال قسري -وربما إرادي- مردّه إلى شعور بعبثيّة السعي لانعدام الوسيلة وافتقار الصفة المناسبة، وعزوف طوعي يشي بالمرارة من دورة تاريخ لا يُرجى منها إناطة دور بمكوِّن ضعيف الشأن، محدّد الانتماء. كأن منجزات ومكاسب مائة وخمسين عاماً (منذ صدور قانون المساواة العثماني) من الإمبراطورية إلى الجمهوريات، قد ذهبت هباءً وزالت آثارها عن وجه البسيطة.

تداركاً لنقد يطول عجالة استنتاجنا، لا يفوتنا التنويه باختلاف الصورة نسبياً في لبنان. فهذه الصورة أقلّ وطأةً وقتامة من سوداوية المشهد العام في سائر المشرق، لأن لبنان الأرض والدولة احتضن واحة مسيحية معتبرة، أراد فعل التأسيس لمناخها أن يعم الكيان. إلاّ أن الأزمات ما برحت تحاصر توازنات مبناه السياسي، وتفرغ

مجتمعه من خصائص وميزات ارتبطت بمعلمه وبقواعد إدارته وممارسة الحكم فيه. أوَ ليست محاكمة الماضي، بمعنى إسباغ الكارثية على حقبة الهيمنة المسيحية، خطاباً يستبطن الظنّ بأهلية شريحة أصيلة غالت في التماهي مع الكيان والوصاية عليه، ذنبها الأكبر استحالة تفصيله على صورتها ومثالها، واحتكار مغلوط للوطن الأم، بكل محمول العبارة الرمزي ومدلولها الرحمي. ما هو مرجع القياس، وهل من أنموذج جمهوري أفعل وأرقى، أنبته المحيط ليُحتذى به آنذاك!

الربيع العربي بين أفول الأيديولوجي وصعود الدعوي الديني

حين أطلقت الأسهم النارية من سيدني إلى نيويورك إيذاناً بحلول الألفية الثالثة، كان المتشائمون يحبسون أنفاسهم، مخافة نهاية العالم على ما توقعه نفرٌ من العرّافين. ما دنت ساعة هرمجدون، ولا ظهر المهدي المُنتظر. كذلك لم تلهب النيازك المسكونة مخلفة الدمار الشامل، ومُفنِية البشرية جمعاء، مودية ببذور الحياة. إنما ثمة مخلوق اسمه الأيديولوجية هلك وقضى إثر مرض عضال، بعدما استحوذ على عقول أجيال. ليس القصد هنا الغوص في مسببات أفول الأيديولوجية، بل الإضاءة على الذي أيقظه رجال ونساء كروح الله الخميني والبابا يوحنا بولس الثاني والأسقف روميرو والدالاي لاما والأم تيريزا ونيلسون مانديلا ومارتن لوثر كنغ، ومالكوم إكس -لِم لا!- والشيخ عبد الله عزام، وغيرهم من أيقونات ورموز الإحياء الأخلاقي والدعوي الديني في عالم عصفت به رياح التغيير، غزا فيه الغيبي المجال العام، في بحثه عن صيغ جديدة تقلص المسافة بين الأرض والسماء. فعلى سبيل المثال، كثر تطويب المكرّمين والراهبات الموارنة والكاثوليك كما لم تشهده الكنيسة من ذي قبل، وذاع صيت البابا شنوده بطريرك الكرازة المرقسية، كما عُدَّ مار نصر الله صفير من أعظم البطاركة الموارنة في التاريخ، فيما رأس موسى الأول

داود، بطريرك السريان الكاثوليك، المجمع الشرقي في الفاتيكان، وأنشأ إغناطيوس الأرثوذكسي جامعة البلمند في لبنان، إلى جانب جامعات الرهبانيات المارونية (الروح القدس، اللويزة، الأنطونية، الحكمة)، ناهيك عن دور النشر والاستشفاء.

يكاد لا يمضي شهر دون التئام ملتقى وتنظيم ورشات عمل معنية بالأديان والحوار، وبالعقيدة الاجتماعية للكنيسة، تطرح مسألة العيش المشترك مع المسلمين، وترسم قواعد سلوك المسيحيين في المشرق. وعلامة على الخطوات التصالحية والتسامح الديني، سمحت دول الخليج العربي بتشييد الكنائس، يؤمها المقيمون من حملة جنسيات مختلفة، ويقوم بخدمتها الموفدون من الكنائس المشرقية، للتمكين من العبادة وممارسة الشعائر الدينية بحرية ووئام. ولكم يبدو محمول ثورة الشباب (1968) الثقافي، المتفلِّت من الضوابط البطريركية، بعيداً عن المجال المشرقي، وهي التي سبقت انهيار المنظومة الاشتراكية بعقدين. وفي ما يشبه الترددات السيسمية، تعاظم شأن الالتفاف المذهبي مقابل صعود الإسلام الدعوي والجهادي، واحتلاله واجهة الأحداث بغلو املائي وهيجان صارخ. وحيال إرهاصات غير مسبوقة تشهدها الساحة الإسلامية، غريمها الأول وسطية سمحة اجتازت أحلك عصور الانحطاط، يبلغ انفعال المسيحية المشرقية أقصى مداه.

لطالما ندّدت الأوساط الكنسية بالأفكار الهدامة، في صراع اللاهوتي المثالي ضد الماديّ، عازل البشرية عن وسيط الشفاعة والرجاء في دنيا الآخرة. وقد أبدت المسيحية، بفروعها كافة تحفظاً مبدئياً تجاه صنّاع بدائل التقوى المبشِّرين بقدرة العقل

على بلوغ حقيقة وفك طلاسم الوجود بالحكمة والاكتشافات العلمية. وعليه، آثرت السلطات الكنسية ابتعاد الرعية عن مزالق الهندسات الخلاصية الرؤيوية، المبنية على النشاط البشري في المكان والزمان، وخالفت القائلين بمرحلة التاريخ والخصائص القومية، بمعنى فصل الجزء عن الكلّ، والترتيب المجتمعي الملازم له وضعياً. ولئن اختلفت درجات عدم الرضى، من النصح إلى الإدانة وإلقاء الحرم، يتبين توجس الكنائس الدائم من المنظومات الأيديولوجية، الكليانية والقومية، على وجهٍ عام، لأنها تقود في نهاية المطاف إلى زرع بذور الوثنية والافتئات على الجامع الرسولي ووحدة الكون.

إن حيرة الكنائس المشرقية لأمرٌ مزمن يتعدّى الموقف من منتجات العقود المنصرمة ومطالع الألفية الجديدة. فهي ما ان تخطَّتْ عصر التطرفات (حسب تعريف هوبسبون لحقبة الصراعات في القرن العشرين)، على غرار شقيقاتها الكبرى في الشرق والغرب، حتى واجهت الموجات الاحيائية، الأصولية الإسلامية في ديار تواجدها. الأصل أنها فقدت صفة الطرف المقتدر منذ زمنٍ بعيد، واستمرت كيانات مستقلة عن بعضها البعض عاجزةً فوق ذلك عن لمّ الشمل والتكلم بلسان واحد. وهي إن خرجت عن صمتها، فعلى سبيل الإرشاد، تحاذر الفتوى السياسية مطلقة إشارات يفهمها اللبيب من دون تورط في صلب المواضيع الشائكة، على عادة دهرية. فقلّما سنحت لها ظروف مؤاتية، من منظور تاريخي، للقيام بنقلة تقحم أتباعها في مسالك مغايرة للسائد في أنظمة المشرق، بدليل حرج البطريركية المارونية

إزاء ملف النازحين من قرى لبنان الجنوبية إلى إسرائيل، والموقف الكنسي العام من زيارة الأماكن المقدسة في فلسطين (التي حظَّر البابا شنودة القيام بها) لوقوعها تحت الاحتلال، والسكوت التام إبّان حرب البوسنة، بعد الحملة المجحفة التي جرَّمت الصرب، وسلخت عن ملتهم معاني الإنسانية.

منذ البدايات، دأبت الكنائس المشرقية عامة على الدعاء للملوك والرؤساء بالبركات عند إرتقائهم السُدَّة، مستمطرة عليهم الرحمات لدى غيابهم. وخلال مرحلة التنظيمات المواكبة للنهضة زمنياً، توسَّمت خيراً بالسياسات السمحة، علّها تبقي على نظام الملة، وتعطيها المزيد من الاعتبار في إطار اللامركزية وتآخي الأقوام تحت وارف السلطنة، على الرغم من اندلاع الثورات المتلاحقة في البلقان (الروملّي)، المستوي خارج دار الإسلام. تلك ظاهرة وسمت السلوك الكنسي على قاعدة مراعاة الوضعي الدولتي، أياً كانت هويته ومصادر إفرازه. من ذلك اشتق الموقف حيال ترسيمات سايكس-بيكو، ومنه ارتياح الكرازة القبطية للملكية في مصر، والحياد الإيجابي عامة إزاء الأنظمة الانقلابية في حقبة لاحقة. ومما لا لبْس فيه، أن بكركي، في عهدة البطريرك صفير، إنما سارت على نهج السلف في الدفاع عن كيان لبنان الدولة، لاعتبارات تعلو السياسات.

ارتبك الرعاة مع ولادة نهج مختلف جذرياً عن المعهود من صراع على السلطة، نادى بكرامة المواطن وحرية الإنسان في مواجهة الحكام. بالفعل، فجّرت حركات الربيع العربي ينابيع الغضب كما لم تألفه المنطقة من ذي قبل، دلالة على حيوية

اختمرت في جوف مجتمعات ظُنَّ أنها راكدة منصاعة. حركات حوت الإسلامي والعلماني جنباً إلى جنب، تتداخل في معظمها النشاطات السلمية والأعمال المسلحة، وتجمع على ضرورة تبنّي المبادئ الديموقراطية والعمل بمقتضاها. فبين أهداف النهوض الشعبي وتلاوين الثورات، كما بين العناوين المدنية العريضة والصيغ الدستورية الموضوعة قيد التداول والإقرار، يتصدَّر الإسلام السياسي المشهد العام، وتدور النقاشات حول أهليته للقيادة ومطابقة أفعاله لأقواله المطمئنة. ألا يلفت انقلاب الأدوار: إسلام إخواني اعتذاري، خارج من العتمة ينبذ التطرّف، ويعلن التزامه التعددية والانفتاح؛ وإسلام سلفي يدخل حلبة الانتخابات منافساً، تحت رقابة الهيئات المدنيّة والإعلام. وحيثُ يتخبّط الإخوان في المواءمة بين الدولة العصرية والموروث، يحمل السلفيون على مضار الحداثة، ولا يفوتهم استخدام وسائطها لتحقيق الأهداف. حجاب من هنا، ونقاب من هناك، امتثال للشرعية، على مضض، لدى هذا الفريق، وعزوف صعب عن الجهادية لدى ذاك. على ضفة مقابلة، يقلق أبناء المسيحية المشرقية من سخونة الرياح التي تلفح مضاربهم، كأن حساب الأرباح والخسائر بات يفوق طاقتهم. ليتهم يقنعون أن الربيع جاد على مشرقهم بمستطاع إيجابي واعد، ملؤه التحولات، ويغادرون أرض الشك والخشية من نار تحت الرماد. فهم المتفائلون أبداً حسب الوصايا، مدعوون إلى تجديد إيمانهم بالحق في زمن أفول الإيديولوجيات. الفعل الأسمى كان وسيبقى حيث يقف الضعفاء، لا نفع له بدواوين العلية ولا حاجة له بفقه السلاطين.

متـى قـال ابـن الإنسـان «**طوبـى لقيصـر**»، وأجـاز التشـبّه بالفريسـيِّين، والنأي بالنفس بينما المطلوب وحده، العدل للجميع والرأفة بالناس.

المسيحية المشرقيّة

بين حلف الأقليات وإشكاليات معلّقة على خشبة التاريخ

نسيم ضاهر

من المغالاة، وربما الإجحاف في قراءة تاريخية، قياس سلوك الكنائس المشرقية حيال الظاهرة المعنونة بالربيع العربي، كما لو أنها بخير حال وتمام عافية. فغالب رعايا هذه الكنائس، وأحياناً معظمها، ابتعد عن دارها الأصلية مقيماً في المهاجر النائية عبر القارات، سواء بعامل الهجرة طلباً للرزق، أو نتيجة اقتلاعه ودفعه قسراً إلى حيث الطمأنينة والأمان. في المحصلة العامة، تزامنت موجات المغادرة مع حقبات الضيق الاقتصادي والاضطراب الناجم عن تبدل معالم اللوحة السياسية إقليمياً، ولم تكن بعيدة عن الشعور بخوف الأقليات على خلفية التميّز، والهروب مما اعتبرته جماعات لوناً من الاضطهاد.

بادئاً، انكفأت المسيحية المشرقية، على ذاتها، تحمل ندوب قرون طويلة من معاناة مزدوجة مزّقت جسدها وأقعدتها الهوامش. وفي أوقات الشدة ما فتئت كنائسها تتخاصم وتتبرأ من أخطائها وأحقادها المتبادلة، لا سيما وأن روما تجرأت عليها مرتين منذ الفرقة بين الكثلكة والأرثوذكسية: مع الحملات الصليبية بدءاً من نهاية القرن الحادي عشر قبل سقوط بيزنطية، ومع انشقاق الروم الملكيين منتصف القرن الثامن عشر. مذّاك أضحى لأقدم الكنائس المنضوية تحت راية المذهب الأرثوذكسي شقيقات انفصلن عن العائلة تباعاً والتحقن بروما إقراراً بتقدمها وولايتها، على الضد من تقاليد استقلالية دهرية ناطت المرجعية ببطاركة في أعلى السلم الكنسي المؤسسي.

تصميم الغلاف: علي القهوجي

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

نيل وفرات.كوم
nwf.com
جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

ISBN 978-614-01-0620-8
9 786140 106208